الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة -

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

محاضرات في مادة الإدارة المركزية والمحلية في الجزائر

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر (السداسي الأول)

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519 – 1830

إعداد الدكتور:

حسين مجاود

السنة الجامعية: 1447-1448/ 2025-2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة– د.مولاي الطاهر

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

المجلس العلمي للكلية

الرقم: ..01.م.ع/ك ع.ا.ج.ا.ن/ج.س 2026

مستخرج اجتماع المجلس العلمي للكلية

بناء على محضر اجتماع المجلس العلمي رقم 22 المنعقد بتاريخ الثالث من شهر ديسمبر سنة ألفين وخمسة وعشرون بمقر كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية و المتعلق بالسندات البيداغوجية, فقد قدم(ة) الأستاذ(ة) "**حسين مجاود**" سندا بيداغوجيا بعنوان " دروس في مادة" الإدارة المركزية و المحلية في الجزائر " موجه لطلبة السنة الأولى ماستر (السداسي الأول) تخصص تاريخ الجزائر الحديث **1519-1830**.

و قد حدد المجلس العلمي الخبراء الآتية أسماؤهم:

ا.د- تلي رفيق	جامعة سعيدة
ا.د- دياب بومدين	جامعة سيدي بلعباس

و بناء على التقارير الايجابية التي تضمنتها الخبرة فان المجلس العلمي يعتمد السند المذكور أعلاه و يصادق عليه.

عميد الكلية

عميد كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية
د.بكري عبد الحميد

رئيس المجلس العلمي للكلية

رئيس المجلس العلمي
لكلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية
المجلس العلمي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مواءمة

عرض تكوين ماستر

أكاديمي

المؤسسة	الكلية/ المعهد	القسم
جامعة سعيد ة	العلوم الاجتماعية والإنسانية	العلوم الإنسانية

الميدان : علوم إنسانية واجتماعية

الفرع : علوم إنسانية - تاريخ

التخصص : تاريخ الجزائر الحديث

عنوان الماستر: تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830

السداسي: الأول

اسم الوحدة: وحدة تعليمية أساسية

اسم المادة: الإدارة المركزية والمحلية في الجزائر

الرصيد: 4

المعامل:2

أهداف التعليم: (ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر) التعرف على التقسيمات الإدارية المختلفة، وتاريخ ظهورها، وكذا الأجهزة الإدارية وأعوانها على المستويين المركزي والمحلي.

المعارف المسبقة المطلوبة: (وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).

التعرف على مهام مختلف الأجهزة الإدارية، وأساليب التسيير، ومختلف الأعوان الإداريين وطرق تعيينهم وأدواهم.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخص ي للطالب)

-التقسيمات الإدارية (دار السلطان، البايالبك، الأوطان)

- الإدارة المركزية (الأجهزة والأعوان)

-الإدارة المحلية (عاصمة البايلك، أرياف البايلك، مدن البايلك)

- الأعوان والأجهزة على المستوى المحل ي

- إدارة القضاء

- إدارة الأوقاف

- عيوب الإدارة ونقاط قوتها

طريقة التقييم: مر اقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

المراجع:

ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830.

ناصر الدين سعيدوني، الإدارة العثمانية في الأرياف الجزائرية

BONTEMS, C. Manuel des Institutions algériennes.

قائمة المختصرات

ج	الجزء
ط	الطبعة
و	الوثيقة
ع	العلبة
ص	الصفحة
تق	تقديم
تع	تعليق
تح	تحقيق
تص	تصحيح
مرا	مراجعة
مج	المجلد
تر	ترجمة
د. ب	دفاتر البايلك
(د.ت)	دون تاريخ
(د.م)	دون مكان
أ . م . و . ج	أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية
أ . و . ج	الأرشيف الوطني الجزائري
س . م . ش	سجلات المحاكم الشرعية

LISTE DES ABREVIATIONS

P	Page
N°	Numéro
RA	Revue Africaine
ED	Editions
SD	Sans date
SL	Sans lieu
OPU	Office des Publication Universitaires
PUF	Presse Universitaire de France
BN	Bibliothèque Nationale
GAL	Éditions grand Alger Livres
CNRS	Centre National de la Recherche Scientifique

مقدمة

تعتبر مادّة "الإدارة المركزية والمحلية في الجزائر" من المواد الأساسية، المقرّرة ضمن وحدات التعليم التي يدرسها طلبة السداسي الأوّل ماستر، تخصّص تاريخ الجزائر الحديث 1519 – 1830، حيث تمكنهم من اكتساب المعارف والحقائق الخاصة بتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، وتعميقها، لا سيما المتعلقة منها بالأسس والثوابت التي شكلت مقومات الدولة الجزائرية الحديثة؛ ذلك أن الإدارة –بمؤسساتها وأعوانها– هي الهيكل الأساسي الذي ترتكز عليه الدّول في تسيير شؤونها على المستويين المركزي والمحلي.

إنّ اختيار هذا الموضوع كان بدافع تقديم مادة علمية منظمة ومُفيدة لطلبة الماستر تاريخ الجزائر الحديث، بالإضافة إلى رغبة شخصية في معرفة حقيقة الإدارة الجزائرية ومؤسساتها إبّان العهد العثماني، وكيفية إدارة شؤون إيالة الجزائر على المستويين المركزي (دار السلطان) والمحلي (البايلك، المدن، الأرياف)، خُصوصا ونحن نعلم أنها (الإيالة) قد مرّت بعدّة مراحلٍ سياسية أثرت بصفةٍ مباشرة وغير مباشرة على الأجهزة الإدارية وعلى الموظفين وأصحاب القرار بصفةٍ عامة. فجاءت بذلك الإشكالية الرئيسية للمادّة المدرّسة كالتالي: فما تمثلت معالم الوضع الإداري للجزائر على عهد العثمانيين؟.

إنّ الإجابة على هذه الإشكالية، جعلتنا نلتزم بالمحاور (المحاضرات) المقررة ضمن محتوى المادّة، في إعداد هذا السند البيداغوجي، مُحاولين بذلك تقديم مادة علمية مُفيدة؛ منتقاة من مصادرٍ ومراجعٍ متنوعة لفائدة طلبة السنة الأولى ماستر. فبعد المقدمة التي تطرّقنا فيها إلى التعريف بمادّة "الإدارة المركزية والمحلية في الجزائر"، ومحتواها العام، انتقلنا إلى الحديث في مدخلٍ عن الملامح الأولى للتنظيمات الإدارية العثمانية في الجزائر؛ من خلال تقديم نظرة موجزة عن إجراءات التسيير والتنظيم التي أقرّها العثمانيون فيها، قبل أن تكون إيّالة عثمانية بصفةٍ رسمية.

وفي المحاضرة الأولى من هذا السند، الموسومة بـ "التقسيمات الإدارية في الجزائر خلال العهد العثماني"، تكلمنا عن المقاطعات الإقليمية المشكلة لإيّالة الجزائر، والمتمثلة أساساً في دار السلطان والبايلكات الثلاثة والأوطان، إضافة إلى القيادات المتواجدة في مختلف أنحاء الإيّالة.

كما تطرقنا في المحاضرة الثانية، المعنونة بـ"الإدارة المركزية: الأجهزة والأعوان" إلى أهم الأجهزة الإدارية التي استحدثها العثمانيون على المستوى المركزي للإيّالة، مع التعريف بهيئة موظفيها وأعوانها،

والإشارة إلى مختلف الأدوار المنوطة بهم. وهذا بعد التعريف بالإدارة المركزية ومجالها الجغرافي في إيّالة الجزائر.

أمّا المحاضرة الثالثة التي جاءت تحت عنوان "الإدارة المحلية. الأجهزة والأعوان" فقد خصّصناها للحديث عن أهم الهيئات الإدارية المتواجدة على المستوى المحلي (البايلك، مدن البايلك، أرياف البايلك)، مع تقديم تعريفات موجزة للموظفين القائمين عليها، وفيها أيضا تحدثنا عن علاقة الإدارة المحلية بالإدارة المركزية في إيّالة الجزائر.

وللإشارة، فإن هذه المحاضرة قد جاءت في الأصل –ضمن المقرّر– على شكل محاضرتين هما: الإدارة المحلية (عاصمة البايلك، أرياف البايلك، مدن البايلك)، والأعوان والأجهزة على المستوى المحلي. غير أننا فضلنا معالجة ما تحتويه هاتين المحاضرتين ضمن محاضرة واحدة عنوانها: "الإدارة المحلية. الأجهزة والأعوان"، وهذا تفادياً للتكرار؛ لأننا حينما نتكلم عن الإدارة في أرياف البايلك أو مدن البايلك، أو عاصمة البايلك، فإننا سنكون مُجبرين على الحديث عن هيئة الموظفين هناك، وهو ما نتكلم عنه أيضا في الأجهزة والأعوان على المستوى المحلي، فعلى هذا الأساس قمنا بدمج مضمونها في محاضرةٍ واحدةٍ.

وفيما يخص المحاضرة الرابعة الموسومة "بإدارة القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني"، فقد تكلمنا فيها عن واقع القضاء في إيّالة الجزائر؛ من خلال التعريف بالقضاء، وتوضيح ثنائيته وازدواجيته بين الأحناف والمالكية، والإشارة إلى مؤسساته، وواقعه في الأرياف الجزائرية. وخصصنا المحاضرة الخامسة؛ التي جاءت تحت عنوان "مجالات القضاء وعلاقته بالسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني"، للحديث عن مجالات القضاء، وأهم الأحكام القضائية الصادرة عن القضاة، مع الإشارة إلى علاقة القضاء بالسلطة.

كما تطرقنا في المحاضرة السادسة التي تحمل عنوان "إدارة الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني"؛ إلى التعريف بالوقف، وأنواعه، مع دراسة الجهاز الإداري للوقف وهيئات موظفيه، موضحين فيها (المحاضرة) أيضا مميزات وخصائص عقود الأوقاف، وأهمية الأوقاف ودورها في إيّالة الجزائر.

أما فيما يخص المحاضرة السابعة المعنونة بـ "المؤسسات الوقفية في الجزائر خلال العهد العثماني"، فقد تناولنا فيها بالدراسة أهم المؤسسات الوقفية ذات الطابع الخيري الإنساني، التي كان لها دور هاما في إبراز الملامح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإيالة الجزائر. بينما تطرقنا في محاضرة أخرى تحت عنوان "واقع الأوقاف بين المالكية والأحناف في الجزائر خلال العهد العثماني"؛ –وهي المحاضرة الثامنة ضمن هذا السند– إلى مفهوم الأوقاف حسب المذهبين؛ المالكي والحنفي، مع توضيح وُجهات نظر كليهما لمسألة الوقف على عهد العثمانيين في الجزائر، والإشارة إلى التحبيس عند المالكية وفق أحكام مذهب الإمام أبو حنيفة النعمان.

وبالنسبة للمحاضرة التاسعة والأخيرة الموسومة بـ "نقاط قوة الإدارة وعيوبها في الجزائر خلال العهد العثماني"، فقد خصصناها للحديث عن نقاط القوة (الإيجابيات والمحاسن) الخاصة بإدارة الإيّالة الجزائرية. ونقاط الضعف (العيوب والمساوئ) التي طبعت ممارسة العمل الإداري في مختلف أجهزته على المستويين؛ المركزي والمحلي.

وأنهينا السند البيداغوجي بخاتمة تتضمن مجموعة من الاستنتاجات؛ المتعلقة بواقع الإدارة المركزية والمحلية في الجزائر خلال العهد العثماني.

وتدعيما لما ورد في هذه المحاضرات من معلومات، فإننا حرصنا على توثيقها بمجموعة من الملاحق ذات الاتصال الوثيق بمحتواها العام؛ وهي في مجملها عبارة عن خرائط وجداول وصور ذات دلالة تاريخية توضيحية. هذا بالإضافة إلى تكليف الطلبة بإنجاز مجموعة من الأعمال البحثية، وتحليل النصوص التاريخية ذات الصلة بمادة الإدارة المركزية والمحلية في الجزائر، وغيرها من الأعمال الأخرى المنجزة في الحصة التطبيقية.

وبالنسبة للمصادر والمراجع المعتمدة في إعداد هذا السند، فهي كثيرة ومتنوعة ومتداخلة، وإذا كان المجال لا يسعنا لإحصائها في المقدمة؛ فإننا سنركز على نقذ الأهم منها. وتأتي في مقدمتها بعض الوثائق الأرشيفية التي ساعدتنا في الكشف عن دور العديد من الموظفين السامين وغير السامين في مختلف الأجهزة الإدارية، خاصة ما تعلق منها بإدارة القضاء والأوقاف، ووضع القيادات في مختلف أنحاء الإيّالة.

أمّا الكتابات التاريخية، فقد كانت على درجة كبيرة من الأهمية في إعداد هذا السند، حيث أفادنا كتاب "المرآة" لحمدان بن عثمان خوجة؛ في التعرف على بعض الجوانب الإدارية والتنظيمية التي اعتمدها العثمانيون في إيّالة الجزائر. كما أفادنا أيضا كتاب "فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة" لمحمد الصالح بن العنتري، الذي يعتبر من الكتابات المتخصصة التي ساهمت في التعريف ببايلك الشرق؛ من خلال رصد ملامحه الجغرافية والتطورات الهامة التي شهدها على عهد العثمانيين، إذ ساعدنا في التعرف على مختلف الهيئات الإدارية التي استحدثها العثمانيون على المستوى المحلي لإدارة شؤون البايلكات. هذا فضلاً على كتاب "حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492- 1792 لأحمد توفيق المدني"، الذي استقينا منه بعض المعلومات عن واقع إدارة الإيّالة الجزائرية، فهو من الكتابات المهمة التي لا يمكن للباحث في تاريخ الجزائر أن يستغني عنه؛ باعتبار أن مؤلفه قد اعتمد فيه على الكثير من الوثائق لتوثيق الأحداث التي أرخ لها. وكذا كتاب "الجزائر في عهد ريّاس البحر" لوليم سبنسر الذي ساعدنا كثيراً في التعرف على الموظفين وامتيازاتهم ضمن مختلف الأجهزة الإدارية.

وفيما يخص كتابات ناصر الدين سعيدوني، فقد كان لها حضورا مهماً طيلة مرحلة إعداد هذا السند، ونخصّ بالذكر فيها كتاب "دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر. العهد العثماني"، وكتاب "موظفوا الإيّالة الجزائرية في القرن التاسع عشر"، وكتاب "ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني"، وكتابه مع الشيخ المهدي بوعبدلي الموسوم بـ: "الجزائر في التاريخ، العهد العثماني"، هذه الكتب التي كانت على درجة كبيرة من الأهمية في الإجابة على العديد من التساؤلات الخاصة بواقع الإدارة المركزية والمحلية في إيّالة الجزائر؛ باعتبار أن المؤرخ ناصر الدين سعيدوني قد تابع فيها أهم التطوّرات التي شهدتها الجزائر خلال العهد العثماني، بما فيها التطورات الإدارية، حيث قدم لنا معلومات تفصيلية عن نشأة بعض المؤسسات وعن هيكلتها التنظيمية.

هذا وتعدّ الكتابات الأجنبية أيضاً، من أهم الكتابات التي اعتمدنا عليها في إعداد هذا السند، حيث وردت فيها بعض المعلومات القيمة التي غفلت عنها الكتابات العربية أو المعربة، ونذكر منها على سبيل المثال كتاب:

« *Le royaume d'Alger sous le dernier Dey* » لصاحبه « *Louis rinn* » ، وكتاب « *De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger* » لصاحبه *Walsin Esterhazy*، وغيرها من الكتب الأخرى التي تضمنت معلومات مهمة عن سيّاسة العثمانيين الإدارية في الجزائر.

كما لا يمكننا إغفال الأهمية العلمية القيمة للدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية؛ المنشورة في المجلات والدوريات المحكمة في إعداد هذا السند. على غرار أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ: "بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18 ميلادي، دراسة سيّاسية واقتصادية واجتماعية" للباحث بومدين دباب، ورسالة الماجستير حول: "المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني، القضاء نموذجاً" للطالب الأمير بوغدادة، ودراسة الأستاذ بوشنافي محمد حول "أوقاف الموظفين والجنود بإيّالة الجزائر خلال العهد العثماني"؛ المنشورة في المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، وكذا دراسة الباحث عبيد مصطفى المعنونة بـ: "القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني"؛ المنشورة في مجلة عصور الجديدة، والتي تعد في مجملها من الدراسات الرصينة؛ لما تحتويه من معلومات مهمّة عن النظام الإداري في إيّالة الجزائر.

وفي الختام، لا يزعم الأستاذ المكلف بتدريس هذه المادة، أنّه غطّى كل الجوانب التي تخص محاورها (محاضراتها) دُون نقصٍ يُذكر، فمن طبيعة البحث أن يبقى دون الكمال، وتلك حكمة الله تعالى، الذي ندعوه أن يجعلنا ممّن أصاب الحقيقة في تغطية جوانب مهمة من واقع الإدارة المركزية والمحلية في الجزائر خلال العهد العثماني، آملين أن يستفيد طلبتنا ممّا قدمناه لهم. مع تمنياتنا الخالصة لهم بالتوفيق والنجاح إن شاء الله تعالى.

د/ مجاود حسين

سعيدة، بتاريخ 20 نوفمبر 2025

مدخل

مدخل:

الملامح الأولى للتنظيمات الإدارية العثمانية في الجزائر

عانت بلاد المغرب الأوسط منذ منتصف القرن الرابع عشر من هجومات الاسبان والبرتغال وذلك بسبب تجزء وضعف دولة بني زيان (مملكة الزيانيين) في المغرب الأوسط نتيجة الخلافات العائلية، فالأمراء المستقرون في وهران وتنس ثاروا ضد حكام تلمسان وفي الشرق استقلت بجاية وقسنطينة عن الحكومة المركزية في تونس أما الموانئ فقد شكلت جمهوريات صغيرة كالجزائر وبونة وجيجل ودلس ...إلخ.[1]

في الهضاب العليا والجنوب كانت الاتحادات القبلية مستقلة عن أي سلطة مركزية أما في منطقة القبائل فقد بدأت إمارات مستقلة بالنشوء، على المستوى الاجتماعي والاقتصادي توقفت التجارة وتراجع التحضر والزراعة.[2]

في الوقت ذاته تشكلت في الضفة الشمالية للبحر المتوسط قوة مسيحية جديدة، مع ظهور إسبانيا كقوة في غرب البحر المتوسط والتي نتجت عن اتحاد مملكتي أرغوان وقشتالة، بعد زواج سياسي تم عام 1469 بين الملك "فرديناند الكاثوليكي ferdinand " والملكة إليزابيت Elisabeth"، اللذين حددا هدفهما الرئسي في طرد ما تبقة من مسلمس الاندلس قي اطار ما يسمى بعملية "الاسترداد" (Reconquesta)[3].

بعد سقوط الأندلس عام 1492 مع سقوط إمارة غرناطة آخر معقل كان بحوزة المسلمين، تعززت القوى الأيبيرية (إسبانيا والبرتغال) اقتصاديا (بعد الاكتشافات في الأمريكيتين وفي إفريقيا والوصول إلى الثروات المتمثلة في المعادن النفيسة) وعسكرياً (خبروا طرق المسلمين وأساليبهم الحربية في البحر في الفترة الأندلسية–العامل الاستراتيجي إذ عمل الاسبان على تأمين الحدود الجنوبية للبحر المتوسط)، حيث استولى

---

[1] يحي بوعزيز، موجز تاريخ الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1965.

[2] يحي بوعزيز، موجز تاريخ الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1965.

[3] La **Reconquista** (mot espagnol et portugais, en français « Reconquête ») est le nom donné à la période du Moyen Âge durant laquelle s'est produite la reconquête, par les royaumes chrétiens, des territoires de la péninsule Ibériqueet des îles Baléares occupés par les musulmans.

ستعمل كلمة **استرداد** Reconquista (وهي كلمة اسبانية وبرتغالية تعني "الاسترداد") في نطاق تاريخ إسبانيا والأندلس، للإشارة إلى الفترة التي تمتد ما بين سنة 718 تاريخ ثورة بيلايو وسنة 1492 تاريخ سقوط مملكة غرناطة. وتمتاز هذه الفترة بتواجد ممالك مسيحية وإسلامية على شبه الجزيرة الايبيرية.

الإسبان عدة موانئ بالساحل الجزائري(المرسى الكبير 1505-وهران 1509-بجاية 1510)، كما اضطر مدن تنس ومستغانم وشرشال على دفع الضرائب.[1]

كما أن مدينة الجزائر في تلك الفترة لم يكن لديها جيش ولا مدفعية كافية لمواجهة الجيش الإسباني، مما أرغمها على تسليم في يوم 31 جامفي 1510 الجزيرة (قلعة صخرة أو البنيون PENON) التي تشرف على مينائها. [2]

أدى سخط السكان غير الراضين عن حكامهم العاجزين (سليم التومي وسيدي أحمد أولقاضي) عن الدفاع عنهم إلى ظهور حركات صوفية إزداد نفوذ قادتها والذين ساعدوا فيما بعد الإخوة بربروس والعثمانيين على الاستقرار بالمنطقة[3] .

- **الإخوة [4]بربروس[5] في الجزائر (عروج-الخضر:خير الدين-اسحاق)**

تزامن الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية في مطلع القرن السادس عشر ميلادي، مع ظهور طلائع رجال الجهاد البحري العثمانيين ممثلة في الإخوة بربروس؛ التي كانت حينها قد وصلت إلى الحوض الغربي للمتوسط، وأخذت تجوب عرضه جيئة وذهابا، ملحقة بالسفن والشواطئ المسيحية خسائر كبيرة، متخذة من الموانئ التونسية –التي أذن لها السلطان الحفصي أبو عبد الله محمد باستعمالها-، منطلقا لها لنجدة مسلمي الأندلس وملاحقة سفن المسيحيين المعتدية في عرض المتوسط[6].

---

[1] عمر محمد الباروني، الاسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، مطبعة ماجي، طرابلس، ليبيا، 1952، ص 27.

[2] الحسن الوزان، ليون الافريقي، وصف عام لإفريقيا، تقديم وتعليق: محمد حجي ومحمد الاخضر ج2، ص38

ينظر كذلك: Broudel (Fernaud), Les Espagnols et l'Afrique du nord (1492-1577), in Revue Africaines, N°69/1928

[3] يحي بوعزيز، موجز تاريخ الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1965.

[4] – هؤلاء الإخوة هم: عروج وخيسروف (خير الدين) وإلياس وإسحاق. أصلهم من إحدى الجزر اليونانية المعروفة بميديلي أو متلين، أبوهم يعقوب بن يوسف؛ الذي كان يشتغل في صناعة الفخار، وقيل كان ضابطا في الجيش العثماني، أمهم أندلسية، وهناك من يقول بأنها أرملة راهب يوناني. نشأ هؤلاء الإخوة نشأة إسلامية وترعرعوا في البر والبحر، غير أن إلياس فضل طريق العلم. أنظر: مؤلف مجهول، غزوات عروج وخير الدين، تص وتع: عبد القادر نور الدين، مطبعة الثعالبية، الجزائر، 1934، ص ص 06. 12.

[5] – بربروس: تتكون من كلمتين هما: باربا، روسة، ومعناها اللفظي اللحية الشقراء، حيث لُقب خير الدين بهذا اللقب؛ لأن لحيته كانت شقراء، فأصبح اللفظ يشمل كل إخوته من أبناء يعقوب. أنظر: نيكولاي إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 – 1574، ط 02، تر وتح: يوسف عطا الله، دار الفرابي للنشر، بيروت، (د.ت)، ص 101.

[6] – عمار بن خروف، العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ج 01، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 20.

ولما ذاع صيت أولئك الإخوة ورفاقهم؛ الذين اشتهر منهم عروج[1] وأخوه خير الدين[2]، وانتشرت أخبار بطولاتهم في الجهاد البحري، توجهت إليهم أنظار المجاهدين الجزائريين، وفي مقدمتهم أحمد بن القاضي[3] حاكم الزواوة؛ الذي خاطب القائد عروج مستعطفا إياه لإنقاذ بلاده قائلا: "إن بلادنا بقيت لك ولأخيك أو للذئب"، فأقبل الترك نحوه مُسرعين، وجعل هو يحض الناس على إتباعهم، والانخراط في سلكهم، والسمع والطاعة لأميرهم عروج التركماني[4].

هكذا يتضح لنا أن قدوم العثمانيين إلى الجزائر كان بطلب من الجزائريين أنفسهم؛ قصد مساعدتهم في الدفاع عن بلادهم، وتحرير ما وقع منها تحت الاحتلال الاسباني[5]، حيث اتجه الأخوين

---

[1] – عرّوج (1474 – 1518): ينطق الاسم الحقيقي لهذا البطل الإسلامي بضمّ العين والراء من بعدها، وهي عربية صميمة، معناها: الارتفاع والصعود، وحسب المدني أحمد توفيق أنه ولد ليلة المعراج، فدعاه أبوع عروج تيمنا بذلك الحدث العظيم. وهو من مواليد سنة 1474 بجزيرة ميديلي العثمانية من بحر الأرخبيل، نشأ نشأة صلبة، وترعرع في كنف الجهاد الإسلامي العنيف، يوم كانت الملحمة عامة عارمة برا وبحرا بين المسيحية والإسلام، ثم اختار البحر مجالا للجهاد، حتى ذاع صيته في الحوض الغربي للمتوسط خلال القرن السادس عشر ميلادي؛ أين عمل على إنقاذ عدد كبير من اللاجئين المورسكيين الأندلسيين الذين فروا من محاكم التفتيش الإسبانية، عن طريق نقلهم إلى شمال إفريقيا، هؤلاء الذين صاروا يسمونه "بابا عروج" تقديرا له، ويرجع الفضل إلى عروج في تحرير عدة مدن على السواحل الجزائرية من سيطرة الاحتلال الإسباني كمدينة جيجل والجزائر، توفي عام 1518م. أنظر: أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492 – 1792)، ط 03، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 145 . 147.

[2] – خير الدين بربروس (1470 – 1546): من مواليد سنة 1470 بجزيرة ميديلي العثمانية، وهو الابن الثالث ليعقوب بن يوسف، اسمه الأصلي هو خضر بن يعقوب، ولقبه خير الدين باشا (خيسروف)، بينما عرف لدى الأوروبيين بباربروسا؛ أي ذو اللحية الحمراء، نشأ نشأة إسلامية غيورة على دينها، فكان له من الجرأة والشجاعة ما لفت إليه أنظار العالم في عصره، حيث نشط كثيرا في مجال الجهاد البحري رفقة إخوته، حاملين لواء الجهاد ضد الغزاة الملاحقين للأندلسيين والمنادين بحروب الاسترداد، كما تولى قياد أساطيل عثمانية عديدة، وتحت إمرته تكونت إيالة الجزائر بمباركة السلطان العثماني؛ الذي منحه حكم الجزائر بلقب باي لرباي إبتداء من سنة 1518، توفي خير الدين بالأستانة في اسطنبول سنة 1546. أنظر: نيكولاي إيفانوف، المرجع السابق، ص 101.

[3] – هو أبو العباس أحمد بن القاضي الزواوي، أحد الشخصيات الإسلامية التي لعبت أدوارا مهمة في أحداث العقود الأولى من القرن السادس عشر ميلادي بالجزائر. عُرف عنه أنه كان أحد الفضلاء الأخيار والصلحاء الأبرار، حيث اجتهد في نشر الدين الإسلامي وكفاح أعداء الله الكافرين، وإليه يعود الفضل في دخول العثمانيين إلى مدينة الجزائر والمغرب الأوسط، علما أنهم تنكروا له وقتلوه عام 1507م. أنظر: محمد بن عسكر الحسيني الشفشاوني، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، ط 02، تح: محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1977، ص 126.

[4] – عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 20.

[5] – علي العبيدي وآخرون، الجزائر وتوازنات القوى البحرية غرب المتوسط خلال القرن السادس عشر ميلادي. دراسات تاريخية، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر (تلمسان)، 2017، ص 114.

عروج وخير الدين أول أمرهم إلى مدينة بجاية[1] سنة 1512 بناء على طلب النجدة الذي تقدم به أعيانها لعروج؛ من أجل إعانتهم على تحرير مدينتهم المحتلة منذ عامين. ورغم استجابة عروج لنداء أهل بجاية، إلا أن مهمة تحريرها قد انتهت بالفشل[2]، حيث فقد عروج ذراعه الأيمن[3] خلال المعارك التي دارت حول المدينة[4].

وبعد عامين عن محاولة تحرير بجاية، اتجه عروج سنة 1514 (بعدما شُفي من إصابته) في مهمة أخرى لتحرير مدينة جيجل[5] من قبضة الجنويين، وتمكن بفضل إعانة أهاليها وابن القاضي من تحريرها بسهولة سنة 1514[6]، متخذا منها قاعدة جديدة لنشاطهم البحري بدلا عن جربة وحلق الوادي[7]، ومنها وجه هدية ثمينة للسلطان العثماني سليم الأول[8]، لتبدأ بذلك الصلة الرسمية بين العثمانيين والنفوذ العثماني في الجزائر[9].

---

[1] – مدينة عتيقة تقع على ساحل البحر المتوسط، على مجرى وادي الصومام، الذي يخترق الجبال القبائلية، أسسها الفينيقيون وسموها صلدة، ثم احتلها الرومان ودعوها صلداي، وخربها بعد ذلك الوندال والبربر، إلى أن جددها الناصر الحمادي سنة 1076م ودعاها الناصرية. ثم سُميت بجاية باسم قبيلة بربرية تقطن حولها. وقد ورثت بجاية حضارة قلعة بني حماد، واتسع عمرانها بعد أن أصبحت عاصمة سلطتهم، واستمرت أهميتها طوال حكم الموحدين، فالحفصيين، إلى أن احتلها الإسبان وخربوها. أنظر: أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص ص 112. 114.

[2] – تم تحرير بجاية من قبضة الإسبان على أيدي قوات صالح رايس (1552– 1556)، بعد أن استسلمت حاميتها بتاريخ 28 سبتمبر 1555. أنظر: عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 101.

[3] – اضطر عروج إلى الرجوع الفوري لتونس بعد الفشل في تحرير بجاية؛ من أجل معالجة ذراعه، ولم يجد لها الأطباء يومئذ من علاج إلا البتر، ففصلت يده عن جسده؛ دون أن يُثني دلك من عزيمته على مواصلة الجهاد ضد الإسبان. أنظر: أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 150.

[4] – أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص ص 148. 149.

[5] – مدينة ساحلية عريقة بالشرق الجزائري، أسسها القرطاجيون قبل المسيح، فكانت مركزا عظيما للتجارة والحضارة، واستمرت أهميتها البحرية عظيمة عند الفتح العربي، ولما التفت الإخوة بربروس إلى السواحل الإفريقية لإنقاذها من سيطرة الإسبان؛ جعلوا منها عاصمة لهم ومركزا لأعمالهم ونشاطاتهم البحرية. أنظر: أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر. تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا وجغرافيتها الطبيعية والسياسية وعناصر سكانها ومدنها ونظامها وقوانينها ومجالسها وحالتها الاقتصادية والعلمية والاجتماعية، المطبعة العربية، الجزائر، 1931، ص 216.

[6] – علي العبيدي، المرجع السابق، ص ص 76. 77.

[7] – سفيان صغيري، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1671-1830، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2011 – 2012، ص 15.

[8] - سليم الأول (1470 – 1520): هو تاسع سلاطين الدولة العثمانية. امتدت فترة حكمه من سنة 1512 إلى 1520. وخلالها قام ببناء العديد من الجوامع وتحويل كنائس القسطنطينية إلى مساجد. كما وقعت في عهده عدة حملات؛ كحملته على العجم التي قتل فيها ما يزيد

إن الجهود الصادقة والإصرار المستميت الذي بذله الأخوين عروج وخير الدين في سبيل تحرير مدينة جيجل، هي التي حفزت سكان مدينة الجزائر[1] وشيخها سليم التومي[2] على طلب مساعدتهما؛ لفك قيود الذل الذي أوقعهم فيه الإسبان. ولم يتردد عروج في تلبية ندائهم، حيث تمكن بدعم من قوات خير الدين البحرية وأهالي جيجل، من تحرير مدينة الجزائر سنة 1516[3]، مسترجعا في طريقه إليها

عن 40 ألف من العجم؛ مسيطرا بذلك على عاصمتهم سنة 1514م. حيث استولى على خزائنها وصُنّاعها الذين أرسلهم إلى القسطنطينية. وزيادة على هذا فقد قام سليم الأول الملقب بـ "ياوز" ؛ أي القاطع بفتح عدة ولايات فارسية شرقية أخرى مثل الموصل، ديّار بكر، واحتل حلب في موقعة مرج دابق سنة 1517م. ثم وجه أنظاره إلى جزيرة رودس وشرع في تجهيز حملة لإخضاعها، غير أنه توفي قبل هذه المهمة سنة 1520م، ولعل من أبرز ما تميز به السلطان سليم الأول عن سابقيه، هو تحول توجه الفتوحات في عهده من الغرب الأوروبي إلى الشرق العربي والبحر الأبيض المتوسط. أنظر: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، دار النفائس للنشر، بيروت، 1981، ط 01، ص ص 188 . 197.

[9] – عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 20.

[1] – تبدأ جذورها التاريخية من كونها مدينة رومانية يحكمها القانون اللاتيني؛ ثم تأسيس مدينة الجزائر من طرف بولوغين بمعية قبائل بني مزغنة خلال عهد مملكة زيري بني مناد في القرن العاشر ميلادي، وقد تم استهدافها بالغزو من طرف مختلف المماليك العربية والبربرية في المغرب، من جهة، ومن طرف المسيحيين الإسبان من جهة أخرى، وذلك في إطار المحاولات الرامية إلى الهيمنة السياسية على شمال إفريقيا. وبعد ظهور الأتراك على مسرح الأحداث في الحوض الغربي للمتوسط؛ تمكنوا من تحريرها من قبضة الإسبان سنة 1516، لتُصبح بذلك مدينة الجزائر في ظرف وجيز، فضاءً مركزيا لسلطة سياسية تشع على المغرب العربي برمته. أنظر: العربي إيشبودان، مدينة الجزائر تاريخ عاصمة، تر: جناح مسعود، مرا: حاج مسعود مسعود، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007. أنظر أيضا:

- Corinne Chevallier, Les trente premières années de l'Etat d'Alger, 1510-1541, Ed : OPU, Alger, 1986, p 9.

[2] – سالم التومي: هو الشيخ سالم التومي الثعالبي، ينتمي إلى قبيلة أولاد سالم الثعالبية؛ التي آل إليها حكم مدينة الجزائر بعد وفاة شيخ الثعالبة المعروف بعبد الرحمن الثعالبي، حيث عيّن الثعالبة سالم التومي ملكا على مدينة الجزائر وضواحيها، وامتد نطاق حكمه من دلس شرقا إلى شرشال غربا، وعيّن شخصا من أهله في منصب ولي للعهد، وخوفا من وقوع مدينة الجزائر تحت سيطرة الإسبان؛ اضطر الشيخ سالم التومي إلى التوقيع على معاهدة الاستسلام مع إسبانيا في 31 جانفي 1510. كانت نهايته على يد عروج حسب ما أشارت إليه العديد من الدراسات التاريخية، وهذا بفعل الدسائس التي اعتمدها سالم التومي؛ في محاولة منه لاسترجاع سلطته واستعادة نفوذه المطلق، في وقت كان قد ذاع فيه صيت الإخوة عروج وخير الدين عند ساكنة مدينة الجزائر، وليس ذلك بغريب خُصوصا ونحن نعلم أن الأتراك قد سعوا للقضاء على الزعمات الروحية والسياسية التي ستعيق ضم وتبعية الجزائر للدولة العثمانية. أنظر: أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة...، المرجع السابق، ص ص 158 . 159. أنظر أيضا: عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر، نشأتها وتطورها قبل سنة 1830، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص 217.

[3] – أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة...، المرجع السابق، ص 158.

مدينة شرشال[1] التي كانت تحت إمرة أحد مساعديه المعروف بـ "قارة حسن"[2]. ليتطلع بعد ذلك إلى مد نفوذه نحو السواحل الغربية لمقاطعة الجزائر ومواجهة الحكام الموالين للإسبان، دون أن ينجح في ذلك؛ نتيجة تحالف أمراء بنو زيان (أبو حمو الثالث) مع الإسبان ضده، وهو التحالف الذي انتهى باغتياله (عروج) سنة 1518، ليتولى بذلك خير الدين بربروس تحقيق مبتغى أخيه عروج[3].

فبعد وفاة عروج، خلفه أخوه خير الدين في حكم مدينة الجزائر، هذا الأخير الذي اقترح على أعيان المدينة أن يتوجهوا إلى السلطان العثماني سليم الأول؛ يطلبون منه إسناد إمارة الجهاد البحري لخير الدين، على أن يتم ربط الجزائر بالدولة العثمانية، وهو ما تم بالفعل؛ حيث وافق السلطان على طلب أعيان الجزائر، وانضوت الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية سنة 1519، ليصبح بذلك خير الدين حاكما مرسما في ولاية الجزائر بموجب فرمان[4] التولية الذي منحه إياه السلطان العثماني ابتداء من نفس السنة، وهذا بعد أن أمده السلطان بالمساعدات العسكرية؛ التي مكنته من الحفاظ على نفوذ الأتراك فيها رغم كثرة الأخطار الداخلية والخارجية المهددة لهم[5].

---

[1] – من أهم المدن الساحلية بين الجزائر ووهران، حيث كانت مركزا هاما للعثمانيين في الجزائر خلال القرن السادس عشر ميلادي، وفيها أقام عروج قلعته الشهيرة سنة 1516 م. أنظر: مولاي بلحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 47.

[2] – تُشير الدراسات التاريخية إلى كون "حسن قارة" أحد مساعدي عروج، حيث سبقه إلى مدينة شرشال، وأقام بها إمارة صغيرة شبه مستقلة، ليصبح بذلك منافسا لعروج، هذا الأخير الذي فضل إخضاع شرشال وحاكمها قارة حسن الذي كان يشكل خطورة على مدينة الجزائر قبل التوجه إلى تحريرها، وهو ما تم بالفعل، حيث بايعه سكانها من الأندلسيين القادمين من غرناطة وفلانسيا والأراغون، كما استسلم حسن قارة بعدما أدمج جيشه مع جيش خير الدين. أنظر: نجيب دكاني، الاحتلال الاسباني للسواحل الجزائرية وردود الفعل الجزائرية خلال القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001– 2002، ص 53.

[3] – علي العبيدي، المرجع السابق، ص ص 114. 115.

[4] – الفرمان (Ferman): هو الأمر السلطاني المكتوب الصادر في قضية من القضايا، الذي يقابله في المعنى: حكم، منشور، وبرات...، كان يتم تدوينه بالخط الهمايوني، ويُسجل ملخصه في سجل الديوان. ويشتمل عادة على طغراء السلطان، ونوع الفرمان، والسبب الذي أدى إلى إصداره، والغرض منه بعبارة صريحة، والتاريخ. أنظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مرا: الدكتور عبد الرزاق محمد حسن بركات، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 164.

[5] – عمار بن خروف، المرجع السابق، ص ص 22 . 23.

إن هذه التطورات التي شهدتها الجزائر منذ قدوم العثمانيين إليها وإلى غاية 1519، قد صاحبتها مجموعة من الإجراءات التنظيمية؛ التي شكلت في مجملها الملامح الأولى للتنظيم الإداري العثماني في الجزائر، إذ تشير الدراسات التاريخية التي أرّخت للوجود العثماني في الجزائر، أن عرّوج قد شرع منذ أن حلّ مع جيشه بمدينة الجزائر-بناء على طلب أعيانها وشيخها سليم التومي-؛ في تنظيم شؤون الإدارة وتطبيق العدالة على الجميع، حيث فرض إجراءات أمنية مشددة على مختلف مناطقها ونواحيها، خاصة بعدما أحسّ بالخديعة من قبل سليم التومي[1]، كما رفع فوق أسوار المدينة علمه المكون من ثلاث ألوان: الأخضر والأحمر والأصفر؛ ليسند بذلك إليه أهل الحل والعقد لقب أمير الجهاد[2].

وحسب ما أفادنا به المؤرخ أحمد توفيق المدني، فإن عروج قد قسم المملكة الجديدة حينذاك إلى مقاطعتين إداريتين هما: مقاطعة شرقية يشرف عليها خير الدين بربروس، مقرها الإداري مدينة دلس[3]، ومقاطعة غربية يشرف عليها عروج بنفسه، مقرها الإداري مدينة الجزائر[4].

وقبل مدينة الجزائر كانت مدينة جيجل أول منطقة أقام عليها الأخوين عروج وخير الدين بربروس نواة حكمها، وفيها استقبل عروج وفد مدينة الجزائر؛ الذي جاء يطلب منه الدعم لتخليص المدينة وأهلها من الحامية الإسبانية المتواجدة في قلعة حصن[5] البنيون[6]؛ على مقربة من مرسى ميناء

1- محمد العباسي، أعمال خير الدين بربروس العسكرية في الجزائر من خلال مخطوط خبر قدوم عروج رايس إلى الجزائر وأخيه خير الدين لمؤلف مجهول من 1512 إلى سنة 1546، رسالة ماجستير في التاريخ، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2005- 2006، ص ص 34 . 35.

2 - خير الدين شترة، رحلات جزائرية. رحلة الشيخ عبد الرحمن بن إدريس بن عمر بن عبد القادر التَّنيلاني إلى ثغر الجزائر عام 1231هـ/ 1816م، دراسة للواقع السياسي والاجتماعي والديني والثقافي للجزائر في أواخر العثد العثماني، تح: خير الدين شترة، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 103.

3 - مدينة إسلامية عتيقة، بناها الأفارقة على ساحل البحر المتوسط بين بجاية ومدينة الجزائر. أنظر: الحسن بن محمد الوزان الفاسي المعروف بليون الإفريقي، وصف إفريقيا، تر وتح: حجي محمد و الأخضر محمد، ج 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص 42.

4 - أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة ...، المرجع السابق، ص 169.

5- الحصن (Forteresse): هو البناء الذي لا يتم الوصول إلى داخله إلا بصعوبة قد تصل إلى القتال، وهو نوعان: أحدهما عبارة عن بناء منفصل قائم بذاته؛ كان يُبنى في الثغور الساحلية وطرق القوافل التجارية والمواقع الإستراتيجية الحساسة المطلة على الحدود الدولية، والآخر عبارة عن بناء متصل على هيئة برج في سور مدينة أو قلعة أو خان (فندق) أو نحو ذلك، ويشتمل في كليهما على أبراج ذات مزاغل (فتحات صغيرة) لرمي السهام. أنظر: محمد رزق عاصم، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، ط 01، مكتبة مدبولي، مصر، 2000، ص 81.

الجزائر، ذلك الحصن الذي كان يخنق مدينة الجزائر، ويتحكم في الدخول إلى مينائها، مما جعل بحارة الجزائر لا يدخلونه، ولا يرسون فيه[1].

ولما تولى خير الدين إمارة الإيالة[2] الجزائرية بعد استشهاد أخيه عروج، شرع في إرساء قواعد السياسة العامة في البلاد متخذا من الجزائر عاصمة ومقرّا للحكم، في حين شكلت كل من دلس وشرشال مقاطعات ساحلية مهمة ضمن مخطط إدارته للإيالة[3].

هكذا يمكننا القول أن خصائص الواقع الإداري للجزائر، تعود في حقيقتها إلى بداية استقرار الوضع للعثمانيين فيها، خاصة بعد تحريرهم للعديد من المدن الساحلية الهامة، وامتداد نفوذ سلطتهم إلى معظم أنحاء البلاد، حيث رسموا حدود الجزائر على ما هي عليه الآن، وحلّ –تبعا لذلك– اسم الجزائر بدلا عن تسمية المغرب الأوسط[4].

---

[6] – حصن البنيون (Penon de Argel): حصن البنيون، أو قلعة البنيون، أو حجر الصخرة أو حجر الجزائر، هكذا ورد ذكره في الكتابات التاريخية، وهو ذلك الحصن الذي بناه الإسبان على أكبر الجزر المقابلة لخليج الجزائر والمعروفة بجزيرة سطوفلة (Stoffla)؛ التي تبعد بحوالي 300 متر عن مرسى ميناء الجزائر، فشكل بذلك الحصن نواة ميناء الجزائر، بناه الإسبان عقب غزوهم للمدينة سنة 1510 على أنقاض منارة بناها الأندلسيون نهاية القرن 15م، جاعلين منه قاعدة عسكرية للاحتماء والتضييق على الجزائريين. وقد ظل حصن البنيون تحت سيطرة الإسبان = إلى أن تمكن خير الدين من اقتحامه وافتكاكه من قبضة الغزاة المسيحيين؛ بعد حصار دام 20 يوما من 06 ماي 1529 إلى يوم الجمعة 07 ماي 1529. أنظر:

Garrot Henri, Histoire général de L'Algérie, Livre XI, Période Turque, Alger, imp.p.crosceuzo, 1910, p 349.

أنظر أيضا: عدنان العطار، الدولة العثمانية من الميلاد إلى السقوط، جمع وإعداد محمد قباني، دار الأصالة للنشر، الجزائر، 2009، ص 55.

[1] - Devoulx Albert, Alger, Etude archéolegique et topographique sur cette ville, aux époques romaines (Iuesium) arabe (Djezaïr beni - Mazranna) et tuique (El Djezair), in Revue Africain, N° 20, 1876, p 67.

[2] – الإيالة: مصطلح إداري يقصد به الولاية أو النيابة (Régence)، ويدل في معناه على تلك الوحدات الإدارية الكبرى التابعة للدولة العثمانية، والتي كانت تحت حكم والٍ خاضعٍ لسلطة السلطان العثماني. أنظر: خليل إنالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر: م. محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي للنشر، بيروت، 2002، ص 334.

[3] – يحي بوعزيز، وهران، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1985، ص 75.

[4] – وليم سبنسر، الجزائر في عهد ريّاس البحر، تر: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 65.

المجلس العلمي

المحاضرة الأولى

التقسيمات الإدارية في الجزائر خلال العهد العثماني.

1- دار السلطان

2- البايلكات الثلاثة

2-1- بايلك التيطري

2-2- بايلك الغرب

2-3- بايلك الشرق

3- القيادات

يعود التقسيم الإداري (الإقليمي)، الذي ظل سائدا دون أي تغيير جوهري إلى غاية نهاية العهد العثماني في الجزائر سنة 1830، إلى عهد حسن باشا بن خير الدين[1]، خلال ولايته الأولى (1544 – 1551) والثانية (1556 – 1559)، حيث اهتم بتنظيم إدارة الإيالة من خلال تقسيمها إلى مقاطعات إدارية كبرى هي دار السلطان، والبايلكات[2] الثلاثة المتمثلة في: بايلك التيطري، بايلك الغرب، بايلك الشرق. هذا بالإضافة إلى القيادات التي تواجدت في مختلف أنحاء الإيالة[3].

وقبل التعريف بهذه البايلكات، تجب الإشارة إلى أنّ هذا التقسيم، قد رُوعيت فيه عدّة عوامل جغرافية وسياسية، تتعلق أساسا بصعوبة التحكم والسيطرة على الرقعة الجغرافية الواسعة للإيّالة الجزائرية، ووضعها تحت سلطة الداي[4] مباشرة، لذلك تم إتباع النظام اللامركزي من خلال سلطة الأقاليم التابعة مباشرة لسلطة مركز الحكم في دار السلطان[5]، وتعيين حاكم على كل إقليم يحمل لقب الباي[6] يتم تعيينه مباشرة من طرف الداي[7].

لقد انتهى التقسيم الإداري بالجزائر خلال العهد العثماني إلى تشكل عدة مقاطعات إدارية كبرى هي:

1- دار السلطان:

يعود تاريخ ظهور النواة الأولى لهذه المقاطعة إلى عام 1516، عندما استنجد سليم التومي بعروج وخير الدين؛ لتحرير صخرة البينون الواقعة عند مدخل ميناء الجزائر من السيطرة الإسبانية. فبعد أن فشلا في مهمتهما اتجه خير الدين نحو الجهة الشرقية من المدينة حتى وصل إلى دلس، بينما اتجه عروج صوب الغرب

---

[1] – حسن باشا (1517 – 1570): هو الإبن الوحيد لخير الدين بربروس، المولود سنة 1517، نشأ نشأة إسلامية غيورة على دينها، الأمر الذي جعله يتفرغ منذ شبابه الأول للجهاد في صفوف الجيش الإسلامي برا وبحرا. تولى حسن باشا حكم الجزائر ثلاث مرات: الأولى من سنة 1544 إلى سنة 1551 والثانية من سنة 1556 إلى سنة 1559 أما الثالثة فكانت ما بين 1561 – 1567. توفي سنة 1570. أنظر:

Fray Diègo de Haêde, Histoire des rois d'Alger, Traduite et Arrotée par H.D Grammont, Adolphe Jourdan, Alger, 1881, p81.

[2] – مصطلح يُطلق على المقاطعة أو العمالة، أو الناحية، وقد جرى استعماله للدلالة على كل ما هو ملك للدولة، أي ملكية عمومية. أنظر: سعيود إبراهيم، تأثيرات الوجود العثماني في بعض مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر، مجلة الدراسات التاريخية، مج 13، العدد 19، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، 2015/12/01، ص 160.

[3] – صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م – 1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 88.

[4] – مصطلح الداي معرف في المحاضرة الثانية من السند، ص 33.

[5] – دار السلطان: سميت كذلك كونها مقرا لنائب السلطان العثماني في الجزائر.

[6] – مصطلح الباي معرف في المحاضرة الثالثة من السند، ص ص 44. 45.

[7] – سفيان صغيري، المرجع السابق، ص 60.

إلى أن وصل إلى تنس، وأصبحت هذه المنطقة تشكل دار السلطان. لتكون بذلك النواة الأولى للإدارة العثمانية في الجزائر[1].

يعتبر إقليم دار السلطان من أصغر المقاطعات الإدارية في الجزائر خلال العهد العثماني. إذ يتربع على مساحة تقدر بحوالي 6500 كلم^2 [2]، على امتداد حوالي 150 كلم؛ من جبال القبائل وواد سباو شرقا إلى واد مسلمون غربا، وعلى امتداد حوالي 50 كلم؛ من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى جبال الأطلسي جنوبا[3]، وجغرافيا يضم إقليم دار السلطان المنطقة التي تم إخضاعها على يد عروج وخير الدين، والتي تشتمل على خمس مدن هامة هي: الجزائر، البليدة، شرشال، دلس، القليعة وأوطانها[4]، مع العلم بأن مدينة الجزائر هي عاصمة لدار السلطان وللإيّالة برمتها[5].

أما عن التنظيم الإداري لإقليم دار السلطان، فإنه يمكن أن نميز بين منطقتين مختلفتين هما:

* المنطقة الأولى: وهي منطقة الفحص المحيطة بمدينة الجزائر على طول 12 كلم حول المدينة، قدرت مساحتها بحوالي 150 كلم^2 [6]، وهي تشتمل على سبعة فحوص: زواوة، بوزريعة، بني مسوس، عين الزبوجة، بير خادم، القبة والحامة[7]، ولا تحتوي هذه المنطقة على القبائل كما هو الشأن في الأرياف، بل تضم جماعات إدارية موزعة على الفحوص والأحياء[8].

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية: مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003، ص 31.

[2] - Nacereddine S'aidouni, L'Algerois rural â la fin de l'époque ottomane de (1791 – 1830), Dar Al gharb Al Islami, Beyrouth, 2001, p 08.

[3] – سفيان صغيري، المرجع السابق، ص 60.

[4] – محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق وتح: الدكتور محمد بن عبد الكريم، ط 02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 36.

[5] – محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي. دراسات في تاريخ شمال إفريقيا الحديث، ط 01، منشورات كلية الآداب بجامعة دمشق، دمشق، 1969، ص 74.

[6] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر. الفترة الحديثة والمعاصرة، ج 02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 141.

[7] – أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 48.

[8] – صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، ط 01، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 440.

* المنطقة الثانية: وهي منطقة الأوطان التي استقرت بها القبائل القاطنة بسهل متيجة وأطرافه؛ لتتخذ بذلك (الأوطان) مع مرور الوقت أسماء تلك القبائل[1]، ومن أهم هذه الأوطان نذكر:

– وطن بني خليل الذي يشمل ساحل الجزائر والمتيجة، بين الحراش ووادي تيحميمين في الشرق ومزاغران والشفة في الغرب، وفيه مجموعة من الأحواش: بابا علي، الشرفة، الشاوش، غيلان، سركاجي ... إلخ.

– وطن السبت الذي يمتد على طول البحر من القليعة إلى تيبازة شاملا بذلك ساحل القليعة والجزء الغربي من متيجة، ثم يمتد على طول وادي الشفة ووادي مراد ووادي الناضور غربا والجبال المحادية جنوبا[2].

– وطن بني موسى الذي يقع بين الخندق في الشمال والحراش في الغرب، وبني سليمان في الجنوب ووادي السمار في الشرق.

– وطن الخشنة يقع بين البحر ومصب الحراش في مرسى الحاجز، ووادي مرجة ويسر في الشرق، ووادي السمار في الجنوب[3].

– وطن اليسر الذي يحده البحر الأبيض المتوسط شمالا وأوطن حمزة جنوبا، ومن جهة الشرق تحده أوطن سباو، أما غربا فيحده واد قورصو الذي يفصله عن أوطن الخشنة[4].

– وطن سباو أو قيادة سباو الذي ظل تابعا لبايلك التيطري إلى غاية 1769، وهي السنة التي نقلت فيها إدارته إلى إقليم دار السلطان، ويضم كل من بني خلفون، فليسة أم الليل، بني طور، مدينة دلس، وادي الحمام، بني عيسى، بني دوالة، بني زضرر، بني بطرونة، بني خليفة، وجزء من المعاتقة[5]. ومثله أيضا تم نقل إدارة وطن بوحلوان التابعة لقيادة مليانة وإلحاقها بإقليم دار السلطان لتكون تحت إشراف آغا العرب[6]، ونفس الأمر كذلك لأوطان بني سليمان وعريب وبني خلفون التي ألحقت هي الأخرى بسلطة آغا العرب، بعدما تم اقتطاع وطن حمزة من بايلك قسنطينة سنة 1820[7].

---

[1] - De Baudicour Louis, la guerre et le gouvernement de l'Algérie, Paris, Sagnier et Bray, Libraires Editeurs, Paris, 853, p 271.

[2]– صالح عباد، المرجع السابق، ص 441.

[3]– نفسه، ص 442.

[4] – عائشة غطاس وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها. سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 145.

[5] – أحمد الشريف الزهار، المرجع السابق، ص 48.

[6] - Nacereddine Saidouni, op.cit, p p 146 – 147.

[7] - Idem, p 144.

وللإشارة فإن كل وطن من هذه الأوطان كان يسيّره قائد تركي[1]، مقابل دفع حقوق استغلال الوظيفة بالعملة النقدية والمنتوجات المحلية[2]، وكل منطقة أو جماعة يسيرها شيخ، وفي بعض المناطق أو الجماعات الكبيرة نجد لكل شيخ شيوخا[3]، على أن يخضع كل هؤلاء لسلطة آغا العرب المفوض من طرف الباشا[4].

2- البايلكات الثلاثة:

2-1- بايلك التيطري[5]:

يقع جنوب إقليم دار السلطان، وهو أصغر البايلكات من حيث المساحة في القطر الجزائري[6]، وثاني بايلك من حيث تاريخ التأسيس بعد دار السلطان، علما أنه تأسس سنة 1540[7]، يمتد من الشمال إلى الجنوب بين سلسلتي الأطلسين التلي والصحراوي على طول 70 فرسخا[8]، ومن الغرب إلى الشرق من ضواحي حجوط إلى عريب؛ أي شرق مدينة عين بسام حاليا على طول 40 فرسخا[9]، يحدّه من الشمال الأطلس البليدي ومن الجنوب الأطلس الصحراوي، ومن الغرب الشلف ومن الشرق جبال ونوغة، وهو بذلك يفتقر كثيرا للأراضي الزراعية الجيدة[10].

---

[1] – لقد كان القياد في غالبهم من خارج الوطن ومن غير القبائل القاطنة به تفاديا لأي صراح محتمل، وقد حدّدت بعض المصادر التاريخية عدد القياد الذين كانوا يرتدون الخلفة، أو ما يعرف ببرنوس القيادة بحوالي سبعة قادة وهم: قايد بني خليل، قايد بني موسى، قايد الخشنة، قايد بني جعاد، قايد بني سليمان، قايد عريب، قايد حجوط. أنظر: أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 48.

[2] - Jean Michel Ventue de Paradis, Alger au XVIII siècle 1788– 1790, Mémoires, rotes et observations d'un diplomate–espion, Éd: GAL , Alger, 2006, p p 31 – 32.

[3]– صالح عباد، المرجع السابق، ص 443.

[4]- Louis rinn, Le royaume d'Alger sous le dernier Dey, Présentation Abderrahmane Rebahi, Ed : G.A.L, Alger, 2005, p p 31 – 41.

[5]– يعود الأصل في التسمية إلى قبيلة التيطري التي أخذ اسمها كل الإقليم وهي تعني بارد ومجمّد. أنظر:

Thomas Shaw, Vayage dans la régence d'Alger. Ou description Géographique, Physique, Philologique ..., Traduit de L'anglais par: J. Mac Carthy, Ed : Bouslama, Tunis, S d, p 318.

[6] – بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط 01، بيروت، 1997، ص 63.

[7] – حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط 01، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 147.

[8] – الفرسخ: وحدة لقياس الطول تساوي إثني عشر ألف ذراع أي ما يعادل تقريبا أربعة كيلومترات. أنظر: محمد عميم الإحسان المجدّدي البركيتي، التعريفات الفقهية. معجم يشرح الألفاظ المصطلح عليها بين الفقهاء والأصوليين وغيرهم من علماء الدين رحمهم الله تعالى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971، ص 223.

[9] - Thomas Shaw, Op.cit, p 316.

[10] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 445.

تعتبر المدية عاصمة بايلك التيطري[1]، فعلى الرغم من أن الأتراك قد تمكنوا من ضم مدينة المدية إلى سلطتهم في مدينة الجزائر منذ سنة 1517، إلا أن مقر باي التيطري قد ظل خلال أوائل العهد العثماني في تنقل ما بين المدية تارة وبرج سباو تارة أخرى[2]. ولم تصبح المدية عاصمة لبايلك التيطري إلا بعد صدور قرار 1773 عن ديوان الجزائر؛ الذي يقضي باتخاذها عاصمة رسمية للبايلك، وهذا من أجل ضبط ومراقبة القبائل المتمردة والممتنعة عن دفع الضرائب، خاصة بعدما تم قتل أحد بايات التيطري هناك وهو الباي "سفطة"[3].

لقد شكل بايلك التيطري منطقة حيوية واسعة للداي وأغواته، وهذا باعتباره أقرب مركز بايلك إلى الداي، كما أن قبائله كانت تمدّ الداي وأغواته بفرسان الصبايحية[4] كقبيلة موازية،[5] وبحكم القرب الجغرافي لهذا الإقليم بدار السلطان، فإن حاكمه (الباي) كان أقل استقلالا وأكثر خطرا من بايات وهران وقسنطينة[6]، فهو أهم البايات في سلم ترتيب بايات الجزائر، لدرجة أنه كان يتقدم زملائه البايات في المراسيم العامة[7]. ولأجل إضعاف مركز وخطر باي التيطري، لجأت السلطة العثمانية الحاكمة في الجزائر إلى تجريده من إدارة مدينة المدية؛ التي تم وضعها تحت سلطة حاكم تابع بصفة مباشرة لديوان مدينة الجزائر، دون أن تكون للباي أي سلطة عليه[8].

وحسب ما ورد في بعض الدراسات أن إدارة المدية قد أوكل أمرها إلى آغا العرب، مما أوجد تعقيدا في إدارة هذا البايلك[9]، بحيث انفصلت عدة مناطق إداريا عن سلطة الباي وأعوانه بالرغم من وقوعها داخل حدود البايلك[10]، ولعل من أبرز المناطق التي أصبحت غير تابعة إداريا إلى باي التيطري –رغم وقوعها داخل أراضي البايلك–؛ تلك المناطق التي كانت تقطنها قبائل الرحمان والزناخرة والبواعيش الذين كانوا

---

[1]– عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ المدن الثلاث: الجزائر، المدية، مليانة في موسمها الألفي (360 – 1370هـ/ 970 – 1971م)، ط 01، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 320.

[2] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 445.

[3] - Louis rinn, Op.cit, p 25.

[4] – إحدى قوات باي التيطري، تضم حوالي 50 فارسا، تتبع الباي في كل خرجاته. أنظر: صالح عباد، المرجع السابق، ص 448.

[5] - Urbain et Warnier, Notice sur la province de titteri, Organisation et situation à l'époque de l'occupation, In Tableau de la Situation des établissements français Dans L'Algérie, 1844, p 307.

[6] – محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 75.

[7] - Urbain de Warnier, Op.cit, p 309.

[8] - Louis rinn, Op.cit, p 33.

[9] – محمد خير الدين فارس، المرجع السابق، ص 75. أنظر أيضا: عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 177.

[10] – أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 49.

تابعين إداريا لخوجة الخيل الذي كان يفوض أمور إدارتها إلى قائد العرب[1]، هذا الأخير الذي كان يباشر مهامه من مقره الإداري الكائن بحوش بوعقاب قرب بوفاريك؛ بمساعدة مخزنه المكون من فرسان قبيلة حجوط[2].

وأشارت بعض الكتابات التاريخية، إلى تشكل بايلك التيطري عموما من واحد وعشرين وطنا؛ أي وحدة إدارية ممثلة في سلطة القبيلة أو القبائل (عدة قبائل)، بحيث يقع بعضها تحت سلطة أغوات المخزن، بينما يقع البعض الآخر تحت سلطة موظفين آخرين، تحصلوا على إدارتها عن طريق الإقطاع؛ لتكون بذلك مصدرا لمعاشهم[3]، وهذا راجع إلى طبيعة السياسة العثمانية في الجزائر التي كانت تُمارَس على الأفراد وليس على المناطق[4].

هذا وتشير بعض الكتابات الأخرى إلى انقسام بايلك التيطري إلى أربع قيادات رئيسية وهي كالتالي:

- قيادة تل الظهراوي (الظهراوية) التي تضم قبائل حسين بن علي، هوارة، وزرة ...
- قيادة تل القبلة (القبلية) التي تشمل قبائل أولاد دايد العبيد والدوابر، أولاد هديم وبني حسن، أولاد علان، أولاد معرف ...
- قيادة الديرة أو سور الغزلان (الديرة) وهي تضم كل من أولاد دريس، أولاد بركة، أولاد فريحة، أولاد سليم، أولاد عبد الله، العذاورة، بني عقبة ...
- قيادة الجنوب المتكونة من قبائل رحمان، السحاري، أولاد شايب، بني بوعيش، حرازلية، الرشيفة ...[5].

وللتوضيح فإن هذا التقسيم الإداري لبايلك التيطري؛ قد ظل يخضع لنفس القوانين والأعراف إلى غاية أواخر العهد العثماني، حيث تم اقتطاع كل الجزء الشمالي الشرقي لبايلك التيطري لتشكيل قيادة "سباو"، ونظرا لحجم تلك القيادة؛ فإنها اعتبرت بمثابة البايلك أو الولاية، إذ جاء ذكرها على أساس أنها

---

[1] – أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 50.

[2]- Henri Federman et Henri Aucapitaine, Notices sur L'Histoire et L'Administration du beylik de titteri, in R A, N° 11, 1867, p 115.

[3] - Boudicour Louis, Op.cit, p 271.

[4] – محمد الصالح بن العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مرا وتق وتع: الدكتور يحي بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 111.

[5] – عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص ص 177 . 178. أنظر أيضا: صالح فركوس، المرجع السابق، ص 116.

ولاية خامسة في عدة وثائق أرشيفية[1]. كما اقتطعت منه أيضا منطقة "وطن حمزة" في سنة 1820، هذه المنطقة التي ألحقت بإدارة إقليم السلطان[2].

2-2- بايلك الغـرب:

إن ما يسمى بايلك الغرب، عموما يعادل بالتقريب القطاع الوهراني حاليا[3]، وهو يمتد جغرافيا من الحدود المغربية غربا إلى الحدود التي تفصله عن دار السلطان وبايلك التيطري شرقا، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الصحراء جنوبا[4]. وهناك من يعطي تحديدا جغرافيا دقيقا لحدود هذا البايلك، وهي كالتالي: وادي الشلف شرقا، ووادي الملوية غربا، البحر الأبيض المتوسط شمالا، ونواحي البيض من الصحراء جنوبا[5]. هذا مع العلم أن سيطرة الأتراك على هذا الإقليم،لم تكتمل إلا بعد تحرير وهران[6] من قبضة الإسبان سنة 1792[7]. ويعتبر هذا الإقليم ثاني أكبر بايلك من حيث المساحة بعد بايلك الشرق[8].

يعود تاريخ تأسيس بايلك الغرب إلى سنة 1563[9]، وعلى ما يبدو أن حسن بن خير الدين هو أول من وضع الأسس الأولى للإدارة العثمانية في بايلك الغرب، وذلك خلال ولايته الثالثة (1562– 1567)، فقبل عودته من حصار وهران سنة 1563، إلى مدينة الجزائر، ترك حامية عسكرية في مستغانم[10] وعين ابن خديجة (ورد ذكره باسم أبو خديجة وبوخديجة) بايا على الناحية الغربية، وتفاديا للغارات الإسبانية القادمة

---

[1] – أ. م. و. ج، مجموعة الرسائل المخطوطة، 1903، و 32.

[2] - Kaddache Mahfoud, L'Algérie durant la période ottomane, OPU, Alger, 1992, p 136.

[3] - Tinthoin Robert, L'Oranie, sa géographi, son histoire, ses centres vitaux, Préface par Gaston Coirault, Editions L. Fourque, Oran, 1952, p 35.

[4] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 446.

[5] - Joseph de Aramburu, Oran et L'ouest algérien au 18ème siècle, présentation et traduit par Mohammed El Korso et Miguel de Epalza, B.N, Alger, 1978, p 9.

[6] – من أعظم المدن الجزائرية عمرانا واتساعا بعد العاصمة، تقع بالغرب الجزائري داخل خليج مفتوح أقل جمالا من خليج الجزائر، ويُشرف عليها جبل إيدور الذي تعلوه قلعة سانتاكروز الإسبانية العتيقة. احتلها الاسبان سنة 1509 في حملة صليبية فظيعة؛ يحدوها التعصب الأعمى والشنآن الممقوت، ومكثوا فيها 199 عاما، إلى أن من الله عليها بالإنقاذ على يد البطل التركي مصطفى أبو الشلاغم الذي حررها سنة 1708، لتقع مرة أخرى تحت الاحتلال الاحتلال الاسباني سنة 1732، وظلت كذلك إلى أن حررها الأتراك نهائيا من قبضة المحتل المسيحي نهائيا سنة 1792. أنظر: أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر ...، المرجع السابق، ص ص 245. 246.

[7] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 446.

[8] – بوحوش عمار، المرجع السابق، ص 63.

[9] – عزيز سامح الترء الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: الدكتور محمود علي عامر، ط01، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص 140.

[10] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 446.

من وهران، ولأجل التحكم أكثر في قبائل المنطقة الغربية[1]، فضل الباي أبي خديجة (كما ورد ذكره أيضا) نقل مر إقامته نحو المناطق الداخلية، فاختار مازونة عاصمة لبايلك الغرب[2]، نتيجة موقعها الإستراتيجي الذي يتوسط القبائل في مستغانم وتنس، وقربها من الشلف[3].

وفي سياق الحديث عن عواصم بايلك الغرب، تجب الإشارة إلى أن عاصمة هذا البايلك، لم تكن مستقرة بمكان واحد؛ بدليل أن هذا البايلك قد عرف عدة عواصم متتالية خلال الفترة الممتدة من 1563 إلى 1792[4]، ففي البداية فضل الباي ابن خديجة نقل مقر إقامته من مستغانم إلى مازونة، لتصبح بذلك هذه الأخيرة عاصمة لبايلك الغرب، حيث ازدهرت وأصبحت مدينة ثقافية مشهورة بمدرستها التي بناها الشيخ الأندلسي محمد بن الشريف منذ نهاية القرن السادس عشر ميلادي[5]. وخلال الفترة التي ظلت فيها مازونة عاصمة لبايلك الغرب. كانت تلمسان قاعدته الهامة، وبها تواجد الباي الثاني لإقليم الغرب[6]، هذا ما أكده محمد بن يوسف الزياني عندما تحدث عن تولي بايان إثنان لأمر بايلك الغرب مع بداية العهد العثماني، أحدهما مقره مازونة والآخر مقره تلمسان، وظل الأمر على حاله إلى غاية نهاية القرن السابع عشر ميلادي[7].

---

[1] – ذكر محمد بن يوسف الزياني أن حسن بن خير الدين سلم وظيفة الباي في الجهة الغربية للباي أبو خديجة سنة 971هـ/ 1563م. أنظر: محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، ط 01 ، تح وتق: الشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 252.

[2] – ذكر محمد بن يوسف الزياني أن الباي أبو خديجة قد اختار مازونة التي تميزت بالتحصين الجيد كعاصمة للبايلك، وكان ذلك في أواخر سنة 1563 وبداية سنة 1564. أنظر: محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 252.

3- Walsin Esterhazy, De la domination turque dans L'ancienne régence d'Alger, ed, CH. Gosslin, Paris, 1840, p 165.

4- Djilali Sari, Les Villes Précoloniales de l'Algérie occidentale: Nedroma, Mazouna, Kalâa, Ed: Société national d'édition, et de diffusion, Alger; 1970, p 42. Voir aussi: Louis rinn, Op.cit, p 35 . 36.

[5] – الحسن بن محمد الوزان الفاسي المعروف بليون الإفريقي، المصدر السابق، ص 36.

[6] – دباب بومدين، بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18 ميلادي، دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، 2016 – 2017، ص 42. أنظر أيضا: سميرة طالبي معمر، القوى المحلية في بايلك الغرب الجزائر أواخر العهد العثماني (1206 – 1246هـ/ 1792 – 1831م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009 – 2010، ص 48.

[7] – محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 253.

فأثناء تولي الباي مصطفى أبو الشلاغم[1] أمر بايلك الغرب، وحد بين مازونة وتلمسان وجمع بينهما، ثم نقل مقر العاصمة من مازونة إلى قلعة بني راشد[2] سنة 1687م، وضمها إلى معسكر[3] التي تتوسط تلمسان ومازونة وذلك سنة 1701[4]. ومما لا شك فيه أن اختيار مدينة معسكر كعاصمة لمقاطعة بايلك الغرب، راجع إلى عدة أسباب نذكر منها:

– الموقع الإستراتيجي الهام الذي يربط بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية،

– تحكم مدينة معسكر في المسالك التجارية الهامة، باعتبار أنها مركز هام على الطريق بين قلعة بني راشد وتلمسان، مما جعلها سوقا لمنتوجات السودان ومستودعا لبضائع فاس وملتقى لتجارة الغرب الجزائري،

– تعتبر مدينة معسكر مدينة منيعة بموقعها على منحدرات جبال بني شقران، هذا فضلا على كونها منطقة زراعية مهمة (سهل غريسي)[5]،

– إحاطة وقرب قبائل بني راشد المعروفة بتقربها من الحكم التركي بمدينة معسكر،

– القرب الجغرافي لمدينة معسكر من وهران، وهو ما يسمح لباياتها من تضييق الحصار على وهران ومراقبة تحرك القوات الإسبانية[6].

لقد عمل الباي مصطفى أبو الشلاغم على تحرير مدينة وهران من سيطرة الإسبان، فتمكن بفضل إعانة الباشا الشريف السيد محمد بكداش (1707 – 1710) من محاصرة وهران، وفتحها عنوة صبيحة يوم

---

[1] – مصطفى أبو الشلاغم (بوشلاغم): هو الباي مصطفى أبو الشلاغم المسراتي ثم الهواري، ابن يوسف بن محمد بن إسحاق المسراتي، الذي جمع له في توليته بين الإبالة الشرقية والغربية، تولى بايا على مازونة وتلمسان، فكان أول من جمعت له الإبالة الغربية بتمامها سنة 1686م، ليكون بذلك الباي الثامن عشر لبايلك الغرب، توفي سنة 1734 بمستغانم بعدما ملك ستا وأربعين سنة، فدفن بها. أنظر: الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج 01، ط 01، تح: الدكتور بوعزيز يحي، دار الغرب الإسلامي للنشر، بيروت، 1990، ص ص 274. 275.

[2] – قلعة بني راشد: تُسمى أيضا بقلعة هوارة، وتشتمل على نحو أربعين دارا للصناع والتجار، وهي مبنية على شكل قلعة في منحدر بين الشعاب، وجغرافيا تقع في إقليم بني راشد، الذي يمتد على طول نحو خمسين ميلا، جهته الواقعة جنوبا كلها سهول، والواقعة شمالا كلها تقريبا مرتفعات، لكن أراضيهما معا صالحة للزراعة، وبالحدود المعروفة حاليا تقع قلعة بني راشد جنوب غرب مدينة غليزان. أنظر: الحسن بن محمد الوزان الفاسي، المصدر السابق، ص 414.

[3] – من أهم مدن الناحية الغربية للجزائر، الواقعة وسط السهول الخصبة البديعة المسماة بلاد أغريس، وهي إحدى عواصم بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني؛ حيث عرفت ازدهارا عمرانيا ورقيا حضاريا جعلها في مصاف الحواضر الكبرى بالجزائر العثمانية. ولما وقعت حوادث الاحتلال الفرنسي واجتمعت كلمة الجزائريين حول الأمير عبد القادر الجزائري، اتخذها عاصمة له. أنظر: أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر ...، المرجع السابق، ص 239.

[4] – محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 250.

[5] – صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 446 . 447.

[6] – محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص ص 249 . 250.

الجمعة 20 جانفي 1708، وعلى إثر هذا الانتصار الكبير؛ أمر الباشا محمد بكداش إلحاق وهران ببايلك الغرب اعترافا بجميل الباي مصطفى أبو الشلاغم، هذا الأخير الذي قرّر نقل عاصمة البايلك من معسكر إلى وهران خلال نفس السنة[1]، حيث سكن وهران وعمل على إعادة بنائها وتعميرها[2]، وظل مقيما بها إلى أن احتلها الإسبان مرة ثانية سنة 1732[3].

وبعد الإحتلال الثاني لمدينة وهران، نقل الباي مصطفى أبو الشلاغم مقر حكمه (العاصمة) إلى مستغانم سنة 1732[4]. وحسب الزياني أن العاصمة ثم نقلها مرة أخرى إلى معسكر سنة 1737، للاقتراب من وهران. وفي عهد الداي حسان باشا (1791 – 1798) ثم نقل عاصمة البايلك إلى وهران بعد الفتح الثاني لها على يد الباي محمد بن عثمان (1779 – 1797) سنة 1792[5]، هذا الأخير الذي منحه الداي حسن باشا لقب "الكبير"؛ عرفانا بفضله وصدق كفاحه في سبيل تحرير وهران[6].

هكذا يتضح لنا أن بايلك الغرب، قد انفراد بخاصية مميزة، تمثلت في عدم ثبات واستقرار عاصمته، إذا ما قُورن بغيره من البايلكات الأخرى، وهو ما انعكس على طبيعة نظامه الإداري الذي أخذ صبغة عسكرية واضحة قبل التحرير النهائي لوهران سنة 1792[7]. ويمكن الإشارة إلى أهم الأسباب التي جعلت نظامه الإداري نظاما شبه عسكريا في النقاط التالية:

– تعرضه للحملات المغربية ذات الأطماع التوسعية؛ التي كانت تستهدف الاستيلاء على تلمسان بصفة خاصة وعلى أراضي البايلك بصفة عامة[8]،

– تعرضه للحروب المتواصلة مع المحتل، إذ ما انفك الإسبان يغيرون على المناطق المجاورة للمنطقة التي كانوا يحتلونها، وما انفك الأتراك يجهزون الحملات ضد هؤلاء الإسبان.

---

[1] – محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 253. أنظر أيضا: أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 434.

[2] – أثناء إقامته بوهران، قام الباي مصطفى أبو الشلاغم بعدة إنجازات، شملت في مجملها الجانب العمراني، حيث بنى قبة جليلة وروضة جميلة، كتب فيها اسمه وتاريخ بنائها، كما بنى أقواس البلانصيّة، وامتدت إنجازاته العمرانية من هناك لتشمل مدن أخرى من بايلك الغرب، على غرار برج الترك الموجود بمدينة مستغانم، وبعض المنشآت الحضرية بذات المدينة، التي كانت في جلها عبارة عن أوقاف ذات مداخيل هامة؛ كالمحلات التجارية والحمامات وغيرها. أنظر: أ. و. ج، س ب، ع: 217. رقم السجل: 328، و 23 – 24 – 25.

[3] – محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 254. أنظر أيضا: أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 445.

[4] – يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 55.

[5] – محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص ص 260 – 261.

[6] – أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة ...، المرجع السابق، ص 489.

[7] – عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 233. أنظر أيضا: دباب بومدين، المرجع السابق، ص 42.

[8] – سفيان صغيري، المرجع السابق، ص 64.

– ظهور حركات التمرد التي قادها الدرقاويّون ثم التيجانيون في القرن التاسع عشر ميلادي، وهي الحركات التي زعزعت سلطة الأتراك في المنطقة[1].

أما عن التقسيم الإداري لبايلك الغرب، فقد أشارت الكتابات التاريخية إلى انقسامه على ستة مناطق إدارية هي كالتالي:

* المنطقة الأولى التي تضم المرسى تحت قيادة "قايد المرسى"، وهو أعلى رتبة من سائر القواد؛ كونه كان يشرف على شؤون البحر (مدخولا ومخروجا)، ومطلع على كل من يأتي من الأفاقيين وغيرهم، مع علمه أيضا بقدوم العدوّ للاختلاس.

* المنطقة الثانية التي تضم أغا الدوايرغربا وبحرا وشرقا وقبلةً.

* المنطقة الثالثة التي تضم دائرة قايد الزمالة بأعراشها الخمسة.

* المنطقة الرابعة التي تضم دايرة خليفة الباي في منطقة الشرق، من وادي مينا إلى حدود بايلك الشرق.

* المنطقة الخامسة التي تشمل مدن بايلك الغرب مثل وهران، تلمسان، معسكر، مستغانم، القلعة، مازونة، وأحوازها، هذه المدن التي كان يديرها قايد البلد بمساعدة شيخ عرفي يدعى "شيخ البلاد".

* المنطقة السادسة التي تضم قيادة فليته على يد قائد فليته، ومن يتولى قيادة فليته فإنه يسوغ له أن يتولى بايا إذا كانت له إعانة من داي الجزائر[2].

كما أشارت بعض الدراسات إلى انقسام بايلك الغرب على ثلاثة قيادات كبرى، هي قيادة الشرق التي تشمل واد الشلف والمرتفعات المجاورة له؛ من مازونة إلى حدود دار السلطان تحت أمر خليفة الباي، وقيادة آغا الدوايرمن عين كيال حتى مازونة، وقيادة آغا الزمالة من البحر الأبيض المتوسط حتى جنوب معسكر إلى أطراف الصحراء وبلاد اليعقوبية[3]. هذا باستثناء قبائل أولاد عامر ومجاهد التابعة لإدارة باي الغرب مباشرة[4]. وبالنسبة لآغا الدوايروآغا الزمالة، فإنهما كانا يتقاسمان العمل مع اثنين من الأغوات الآخرين عن طريق التداول على الاستراحة، كما كانا مجبران على تنسيق العمل بينهما؛ أي بين آغا الزمالة وأنما الدوايرلأن السكان الواقعين تحت نظر الأول متداخلين مع السكان الواقعين تحت نظر الثاني، وقد

[1]– صالح عباد، المرجع السابق، ص 447.

[2] – بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص 274.

[3] – بومدين دباب، المرجع السابق، ص 43.

[4] - Claude Bontems, Manuel des institutions Algériennes, De la domination turque à l'indépendance La domination turque et le régime militaire 1518 – 1870, Tome 1, 1ère ed, , Ed: cujas, S.L, 1976, , p 55.

اعتمد الأتراك إيجاد هذا التداخل حتى إذا فكر أحدهما في التمرد، أمكن إحباط مشروعه بواسطة الآخر في كل من نقط سلطته[1].

ولم يكن لبايلك الغرب أن يختلف عن الأقاليم الأخرى، إذ وُجدت فيه بعض المناطق شبه مستقلة، مثل المنطقة الواقعة بين وادي مينا ووادي الشلف، التي كانت تحكم بها عائلة عريقة من المرابطين، وهي عائلة أولاد سيدي بوعبد الله، الذي كانوا سندا قويا للبايات في حروبهم ضدّ كل من إسبان وهران وملوك المغرب وغيرهم، إلى أن تحولت المنطقة إلى قيادة شبه عسكرية. دون أن تفتقد لامتيازاتها المتمثلة أساسا في الزعامة الاجتماعية والحقوق الجبائية؛ التي كانت تستخلصها من القبائل المجاورة لها. كما كانت المناطق الجنوبية للبايلك وهي مناطق جد شاسعة خارجة عن نطاق سيطرة البايات، يتحكم فيها زعماء قبائل أولاد سيدي الشيخ وهم من الأجواد المرابطين[2].

2-3- بايلك الشــرق:

هو من أكبر بايلكات إيالة الجزائر مساحة وسكانا[3]، يعود تاريخ تأسيسه إلى سنة 1567، وعاصمته قسنطينة[4]، لذلك ورد ذكر في بعض الكتابات التاريخية باسم بايلك قسنطينة، حيث يشمل الشرق القسنطيني، تلك الرقعة الجغرافية الواسعة التي كانت تمثل بايلك الشرق أو بايلك قسنطينة، والتي تمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى ما وراء بسكرة وواد سوف في حوض ريغ وايغرغر جنوبا، ومن الحدود التونسية شرقا إلى ما وراء إقليم ونوغة وبرج حمزة (البويرة) وسفوح جبال جرجرة غربا. وخلال عهد الأتراك كانت حدود بايلك الشرق كالتالي:

- من الشمال البحر الأبيض المتوسط، إبتداء من طبرقة شرق القالة إلى حدود مدينة بجاية؛ التي لم تكن هي وحوض وادي الساحل الغربي يدخلان ضمن مجاله الجغرافي.
- من الشرق الحدود التونسية التي تبدأ من طبرقة على البحر وتمتد إلى الجنوب عبر تبسة حتى واحات وادي سوف.
- ومن الغرب جبال البيبان، وقرى: بني منصور، وسفوح جبال جرجرة الشرقية والجنوبية، إلى برج حمزة، وقريتي: سيدي هجرس وسيدي عيسى؛ اللتين تفصلانه على بايلك التيطري في الجنوب الغربي.
- ومن الجنوب الصحراء الكبرى غير المأهولة جنوب واحات وادي سوف، وتقرت ورقلة ومزاب[5].

---

[1] – مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 03، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، (د.ت)، ص 297.

[2] - Louis rinn, Op.cit, p 37.

[3] - Emilie Vayssettes, Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517 à 1837, Ed: Bouchene, SL, 2002, p 33.

[4] – محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص 36.

[5] – محمد الصالح بن العنتري، المصدر السابق، ص ص 17 – 18.

ونظرا لشساعة مساحة بايلك الشرق، فإن عملية بسط سلطة الحكم التركي فيه لم تكن سهلة، فالزعماء والشيوخ المحليين سواء كانوا في الصحراء أو في الجبال الشمالية، تمتعوا بنفوذ واسع، وكانوا يترأسون قبائل قوية جدّا[1]، الأمر الذي جعلهم ينظمون ثورات عديدة، اعتمدت في أغلبها على وجود سخط شعبي ضد الحكم التركي[2]. وهو ما يعكس مدى صعوبة تسيير هذا البايلك وإخضاع قبائله لأوامر الباي[3].

ومن الناحية الإدارية، قسم بايلك الشرق إلى أربعة أقسام إدارية، يُشرف على كل واحد منها حاكم مستقل عن الآخر، يخضع مباشرة للباي بقسنطينة، وهذه الأقسام هي:

* القسم الشرقي الذي يشمل مواطن الحنانشة، ووادي زناتي، وعامر الشراقة، ومن أبرز زعمائه الأحرار كبار الحنانشة.

* القسم الشمالي الذي يمتد من عنابة إلى بجاية، ومن أبرز زعمائه أولاد بن عاشور في فرجيوة وأولاد بن عز الدين في الزواغة.

* القسم الغربي الذي يمتد من سطيف إلى جبال البيبان وقرى بني منصور وونوغة، ومن أبرز زعمائه أولاد مقران بقلعة بني عباس ومجانة.

* القسم الجنوبي المتاخم للصحراء، ومن أبرز زعمائه الدواودة وأولاد بن فانة[4].

كما كان الإقليم الشرقي مشكلا من صنفين من المقاطعات هما:

* القيادات في المقاطعات التي كانت تقطنها قبيلة أو عرش، يرأسها قائد تركي، ويشرف فيها على العديد من شيوخ القبائل، مثل قيادة الحراكنة أو القائد الحواسي الذي يقيم بمدينة قسنطينة لأهميته الكبيرة، وتحت سلطته 32 قبيلة صغيرة، تشمل معظم سكان الشاوية، وقيادة الأوراس وقيادة أولاد التلاغمة وقيادة تبسة... إلخ[5].

* المشيّخات التابعة للبايلك مباشرة أي دون قائد وسيط، حيث كانت للشيخ نفسه وظيفة القائد، غير أن وظيفة الشيخ كانت تمنح في كثير من الأحيان للأهالي بصفة وراثية[6]، مثل مشيخة شيخ العرب بالزاب (بسكرة)/ وتحته 11 قبيلة من البدو والرحل، ومشيخة فرجيوة وتحت سلطة شيخها 06 قبائل ... إلخ[7].

---

[1] - Louis rinn, 0p.cit, p 39.

[2] – مبارك بن محمد الهيلالي الميلي، المصدر السابق، ص 298.

[3] – صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة (1826 – 1850)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 26.

[4] – محمد الصالح بن العنتري، المصدر السابق، ص 18.

[5] – نفسه، ص 19.

[6] – أ . م . و . ج، مجموعة الرسائل المخطوطة، 1641، و 61.

[7] – محمد الصالح بن العنتري، المصدر السابق، ص 19.

وكغيره من الأقاليم الأخرى، فقد تواجدت في أقاليم الشرق عدة مناطق خارجة عن سلطة البايلك؛ من ذلك مثلا حوض وادي الساحل بما فيه مدينة بجاية الذي لم يكن تابعا لإدارة بايلك قسنطينة[1]، بل كان عبارة عن مقاطعة يُديرها قائد من مقره المتواجد بمسجد المدينة[2]. ولم تضم لبايلك الشرق إلا في عهد الحاج أحمد باي، ففي عهده أصبحت المناطق التابعة لهذه المقاطعة تدفع ضرائبها إلى محلات الباي التي كانت تجوب مناطق ولنوغة والجبل الأبيض وبجاية[3]. ومن أهم المناطق الأخرى التي ظلت غير خاضعة للسلطة في بايلك الشرق نذكر: واحات ثقرت التي كانت تحت حكم آل بن جلاب[4]. والمناطق الجبلية ببلاد القبائل التي كان يخضع أهاليها لنظام حكم الجماعة[5].

3- القيادات:

تعتبر القيادات من أهم الوحدات الإدارية في الجزائر خلال العهد العثماني، فقد تواجدت إلى جانب البايلكات المعروفة، عدة مناطق جغرافية صغيرة المساحة، تابعة مباشرة للحكومة المركزية بالجزائر، وهي التي عرفت في غالبية الكتابات التاريخية بالقيادات، ومن أهمها نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

– قيادة سباو، حيث ظل إقليم سباو الواقع شرق مقاطعة دار السلطان وغرب بايلك قسنطينة، امتداد للمنطقة الشمالية الشرقية لبايلك التيطري، إلى أن اقتطع لفائدة أحد الموظفين الكبار؛ لتتشكل منه "قيادة سباو"، وكان على قائده أن يدفع الضرائب المختلفة (الزيت، القمح، الشعير ...) إلى الجزائر، مثله مثل البايات كل ثلاثة سنوات[6]، وحسب ما جاء في بعض الوثائق الأرشيفية، فإن قائد سباو كان يدفع قدرا كبيرا من الضرائب لداي الجزائر، تعادل قيمتها في كثير من الأحيان ما يدفعه باي التيطري، وهي في أغلبها من منتوج زيت الزيتون، حيث كان قائد سباو يدفع منه كميات كبيرة إلى داي الجزائر على عدة مراحل[7].

1- Emilie Vayssettes, Op.cit, p 34.

2 - Arvieux Chevalier, Mémoires du chevalier d'Arvieux, envoyé extraordinaire du Roy, à la porte, Consul d'Alep, d'Alger et de Tripoli et autres échelles du levant, Tome 5ème, Paris, S.D, p 239.

3 – أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة الرسائل المخطوطة، 1642، و 05.

4 - Feraud L Charles, Histoire des Sultans de Touggourt et du sud Algérien, Origines et Histoire d'une dynastie Saharienne, présentation de Kamel Chehrit, ed G.A.L, Alger, 2006, p 34.

5 – جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 – 1830، المؤسسة الجزائرية للطباعة، (د.م)، 1987، ص 181.

6 – أحمد الشريف الزهار، المرجع السابق، ص 46.

7 – أ. و. ج، د ب، سجل رقم 101، الرقم القديم: 25.

– قيادة شرشال المحايدة لوطن حجوط التابع لدار السلطان، حيث كان قائدها المعروف بقايد شرشال يدفع مبلغا ماليا كبيرا لتعيينه في الوظيفة. هذا فضلا عن التزاماته المالية التي كان يدفعها للباشا وخوجات الديوان بالجزائر[1].

– قيادة جندل بضواحي مدينة مليانة، التي يشرف عليها قائد الجندل التابع مباشرة للحكومة المركزية في الجزائر[2].

– قيادة بوغني الواقعة بين بايلك الشرق وقيادة سباو ودار السلطان، حيث كان قائدها المعروف بقايد بوغني يدفع الضرائب المفروضة عليه مباشرة إلى حكومة الجزائر.

– قيادة أولاد نايل بضواحي جبال عمّور، التي كان سكانها يدفعون الضرائب المفروضة عليهم لحكومة الجزائر عن طريق القايد[3].

يمكننا القول في خاتمة هذه الدراسة، أن هذا التقسيم الإداري لم يكن سائدا منذ الفتح العثماني للجزائر، بل جاء نتيجة للتطورات السياسية والإدارية التي مرت بها الإيّالة. ورغم ما يظهر من اتساع الرقعة الجغرافية لإيالة الجزائر، إلا أنها لم تكن خاضعة في مجملها لسيطرة الأتراك العثمانيين، وهذا بدليل وجود مساحات هامة من الإيالة تحت سلطة عدد من الأعراش والقبائل المستقلة. كما أن الحدود الجنوبية للجزائر العثمانية قد ظلت هي الأخرى غير واضحة المعالم. ومع ذلك كلّه، يبقى لترسيم الحدود أهمية كبرى في تحديد الإطار السياسي والاجتماعي للإيّالة بالدرجة الأولى، مما يسمح بتطبيق النظام الإداري الرسمي وبعث المؤسسات الإدارية بهدف تسيير شؤون الإيّالة الجزائرية.

1- Tachrifat, Recueil de Notes Historiques sur L'Administration de L'ancienne Régence d'Alger. Par Albert Devoulx, Alger, 1852, p 52.

2 - Esterhazy, Op.cit, p 273.

3 – أ . و . ج ، د. ب ، سجل رقم 101، الرقم القديم: 25 (وثيقة مكروفيلم).

المجلس العلمي

المحاضرة الثانية

الإدارة المركزية في الجزائر خلال العهد العثماني: الأجهزة والأعوان

1- تعريف الإدارة المركزية

2- المجال الجغرافي للإدارة المركزية

3- أجهزة الإدارة المركزية وأعوانها

3-1- الديوان

3-2- الموظفون السامون أو مجلس الحكومة

3-3- هيئة الكتاب الكبار (الخاجة باش لار أو الخوجا باشي)

3-4- هيئة الخوجات

3-5- هيئة القياد

3-6- مجموعة الحكام

3-7- مجموعة البلوك باشيات أو الآغوات (معزول آغالار أو بلوك باشلار)

3-8- موظفو القصر

3-9- جماعة الشواش

4- مؤسسة بيت المال

5- الجهاز الأمني

I- تعريف الإدارة المركزية:

تعتبر الإدارة المركزية من أهم النظم الأولى التي عرفتها الدول في الحكم والإدارة، وهي تقوم على أساس التوحيد وعدم التجزئة، بحيث يكون مركزيا كل نشاط في الدولة؛ أي أن سلطة البث النهائي فيه تكون من اختصاص فرد أو هيئة مركزية[1].

وفي المجال الإداري، يقصد بها توحيد النشاط الإداري تجميعا وحصرا في يد الهيئات الإدارية (السلطة التنفيذية) الموجودة في العاصمة السياسية للدولة، ولا تعني المركزية أن تقوم السلطة التنفيذية في العاصمة بجميع الأعمال في أنحاء الدولة، وإنما تقتضي وُجود فروع لها هناك، ولا تتمتع هذه الفروع بأي قدر من الاستقلال في مباشرة وظيفتها، بل تكون تابعة للسلطة المركزية في العاصمة[2]. كما تشرف الإدارة المركزية على جميع المرافق العامة في الدولة. سواء كانت مرافق قومية تهم الدولة بأسرها أو مرافق محلية تهم إقليما محليا معينا[3].

وللإشارة فإن نظام الإدارة المركزية يتخذ شكل الهرم، إذ يوجد في قمته الرئيس والحكومة (الوزراء)، وفي قاعدته الموظفين العموميين، كما أن تعدد وحدات الجهاز الإداري لا يهدر المفهوم العام للمركزية، طالما أن الأخذ بالنظام المركزي يتطلب خضوع الموظفين لفكرة السلم الإداري[4].

2- المجال الجغرافي للإدارة المركزيــة:

يمثل إقليم دار السلطان بصفة عامة ومدينة الجزائر بصفة خاصة، المجال الجغرافي للإدارة المركزية في الجزائر خلال العهد العثماني، فكما هو معلوم أن مقر نائب السلطان العثماني المتمثل في الداي، كان متواجدا في دار السلطان، هذه المقاطعة التي ظلت خاضعة مباشرة لسلطة الداي؛ من خلال تفويضه لآغا العرب للتصرّف في شؤونها وإدارتها[5]. كما شكلت مدينة الجزائر أهم مركز للإدارة المركزية على مستوى

---

[1] – ناصر لبّاد، الوجيز في القانون الإداري، ط 02، مطبعة حسناوي، الجزائر، 2008، ص 24.

[2] – علاء الدين عشي، مدخل إلى القانون الإداري. التنظيم الإداري، ج 01، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 45.

[3] – هاني علي الطهراوي، القانون الإداري، ج 01، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، 2001، ص 132.

[4] – توفيق شحاتة، مبادئ وأحكام القانون الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، (د.ت)، ص 174. أنظر أيضا: فريدة قصير مزياني، القانون الإداري، ج 01، مطبعة سخري، (د.م)، 2011، ص 112.

[5] – العربي إيشبودان، المرجع السابق، ص 144.

كامل الإيّالة، حيث تمركزت فيها جلّ المؤسسات الحكومية والسلطات العليا للبلاد[1]، واحتضنت حسب ما أشارت إليه بعض الكتابات التاريخية ما يزيد عن 8000 بناية مختلفة من منازل ومساجد ومباني حكومية[2].

ولعلّ من أبرز المقرات الإدارية للحكم المركزي في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني قصر (دار) الجنينة[3] المتواجد في مركز المدينة[4]؛ الذي كان مقرا للحكم قبل مجيء العثمانيين، والذي سمي بدار الإمارة، فأصبح مركزا للحكم الإداري والسياسي لإيالة الجزائر[5]، إذ يوجد فيه مقر إقامة الداي، ومقر الخزناجي والخوجات والمحاسبين ووكلاء الخرج، وبه كان ينعقد الديوان الصغير أو مجلس الداي، هذا فضلا عن المحكمة المخصصة للجلسات الرسمية وإدارة الشؤون العامة وحفظ السجلات ووثائق الدولة، المتواجدة في أقصى الطابق الأرضي لدار الإمارة[6].

أما بالنسبة للمقرات الأخرى فإنها لم تكن تبعد عن دار الإمارة، وهي في أغلبها مقرات لوزراء الداي، حيث كانوا يقيمون فيها طوال اليوم[7]، ويشتغل فيها مجموعة من الموظفين التابعين لرؤساء المصالح أمثال وكلاء الخرج. كما كانت لضباط الإنكشارية الكبار وأغوات الإنكشارية والصبايحية مقرات إدارية بالقرب من دار الإمارة[8]. وبعد نقل مقر الحكم إلى القصبة بأعالي المدينة، شُيّد مقر آغا العرب بالقرب من مدخل

---

[1] – شكلت مدينة الجزائر العصب الحيوي للإدارة المركزية خلال العهد العثماني، إذ تمركزت بها جل مؤسسات الحكومة؛ مما جعلها تأخذ شكل المدنية الدولة (La cité - Etat). أنظر: وليم سبنسر، المرجع السابق، ص ص 53 . 55.

[2] - M. Aumerat, La propriété urbaine à Alger, In R.A, N° 41, 1897, p 321.

[3] – يعتبر قصر الجنينة أو القصر الملكي أو الدار الملكية لباشوات الجزائر –مثلما جاء ذكره في الكتابات التاريخية–، من أقدم المباني في مدينة الجزائر بعد جامع المرابطين (الجامع الأعظم)، تقع بجواره معظم الدوائر الحكومية والمحكمة الشرعية، وقد بقي مقرا للحكم العثماني إلى غاية 1816م، ثم تعرض للتهديم والتخريب على يد المستعمر الفرنسي. أنظر: لطيفة بورابة، تهديم الفرنسيين دار الإمارة (الجنينة) بمدينة الجزائر. دراسة تاريخية أثرية، مجلة الدراسات الأثرية، المجلد 10، العدد 02، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 16 ديسمبر 2013، ص 194.

[4] – لمزيد من التفاصيل عن موقع قصر الجنينة. أنظر الملحق رقم 07، ص 106.

[5] - Tal Shuval, La ville d'Alger ver la fin du XVIIIème siècle, Population et cadre urbain, Ed: CNRS, Paris, 1998, p 166.

[6] - Tachrifat, Op.cit, p 18.

[7] – كان على وزراء الداي البقاء في مقر إقامتهم لتأدية وظائفهم طوال اليوم؛ من الفجر إلى صلاة العصر، حيث يأخذون وجبة فطورهم بمطبخ الداي الموجود في الطابق العلوي من قصر دار الإمارة. أنظر: علي خلاصي، قصبة مدينة الجزائر، ج 02، ط 01، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 30.

[8] - Jean Michel de Venture de Paradis, O. Cit, p p 24 – 25.

القصبة؛ حيث كان يدير شؤون أهالي إقليم دار السلطان ويفصل في قضاياهم. هذا وتواجد أيضا مقر بيت المال بالقرب من دار الإمارة[1].

كانت هذه هي أهم مقرات الإدارة المركزية التي اشتغل فيها ممثلي الحكومة والأوجاق والخوجات والموظفين خلال العهد العثماني بالجزائر.

3- أجهزة الإدارة المركزية وأعوانها:

عرف الجهاز الإداري للجزائر خلال العهد العثماني تطورا ملحوظا، وذلك منذ استقرار الحكم التركي بالجزائر وإلى غاية استكمال تنظيماته واستقرار أجهزته مع نهاية القرن الثامن عشر. فعلى المستوى المركزي للإيّالة. ارتبط نظام الحكم بعدد من الأجهزة والمؤسسات؛ التي كانت تشرف عليها هيئة من الموظفين. وفيما يلي تعريف موجز لهذه الأجهزة (المؤسسات) وموظفيها:

3-1- الديـــوان:

مثلت مؤسسة الديوان الهيئة الإدارية العليا في الجزائر خلال العهد العثماني، فهي أعلى سلطة بمدينة الجزائر. ورغم افتقارنا للمعلومات الدقيقة عن تاريخ ظهورها؛ إلا أنه يمكن القول أن تأسيسها يعود إلى عهد خير الدين بربروس. وقد لعبت مؤسسة الديوان دورا مهمّا في إدارة الشؤون العامة للإيّالة؛ من خلال النظر في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية والأوامر السلطانية، وغيرها من القضايا الأخرى التي كانت تُعرض عليها[2]. وتجب الإشارة هنا إلى استحداث الأتراك لديوانين في الجزائر هما:

* الديوان الخاص: المعروف في الكتابات التاريخية بالديوان الصغير أو ديوان الباشا أو مجلس الدولة، يضم حول الباشا كل من آغا الإنكشارية، كبار ضباط الإنكشارية، الموظفين السامين (وزراء الباشا)، المفتي والقاضي الحنفيين المعينين من طرف الباب العالي، والخوجات الأربعة الكبار (الباش دفتر دار، الباش مقطاعجي، المقطاعجي الثاني، الرقمجي). ويجتمع هذا الديوان كل يوم لدراسة المسائل المتعلقة بشؤون سياسة الحكومة[3]. أما اجتماع يوم السبت فكان يُخصص لدراسة المسائل ذات الأهمية الكبرى[4]. وحسب

[1] - Tal Shuval, Op. Cit, p p 170 – 172.

[2] – عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 112.

[3] – أمين محرز، الجزائر في عهد الآغوات (1659 – 1671)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 24.

وليم سبنسر فإن الديوان الصغير كان يُعقد خلال القرن الثامن عشر أربعة اجتماعات في الأسبوع، أيام الاثنين والأربعاء والخميس والسبت في دار الإمارة، وكان أعضاء الديوان يضعون قطعة من شريط الذهب تُلصق في مقدمة عمائمهم للتعريف بمقامهم القانوني[1].

* الديوان العام أو الديوان الكبير: الذي كان يضم بالإضافة إلى الوزراء السامين، آغا العسكر، وكاهيته[2] وكافة الديوان[3]. والمقتيين (المالكي والحنفي) والقضاة، ونقيب الأشراف وأعيان الناس[4]، أي ما يربو عن ألف شخص. تحت رئاسة القائد الأعلى للجيش الإنكشاري[5]. وكان يجتمع كل يوم سبت في دار الإمارة؛ للنظر في المسائل الهامة التي تخصّ البلاد مثل الاضطرابات الداخلية، كما يجتمع في ظروف استثنائية عند تولية باشا جديد أو مجابهة تهديد خارجي[6]. وغالبا ما كان هذا الديوان يقوم بالمصادقة على القرارات التي يتم التوصّل إليها مسبقا؛ في ديوان الباشا كإقرار حالة السلم أو الحرب مع دولة ما[7].

وللإشارة فقد تراجع نفوذ هذين الديوانين مع مطلع القرن الثامن عشر، خاصة بعدما تعززت سلطة الداي في الجزائر بإلغاء منصب الباشا سنة 1711، حيث اختفى الديوان الصغير الذي حل محله مجلس الموظفين الكبار (مجلس الحكومة أو الدولة). كما اختفى الديوان الكبير الذي حُدّد نشاطه في نطاق احتفالٍ شكلي بمناسبة الأعياد الدينية، وحفلات توزيع الأجور التي كانت تُقام كل شهرين في قصر الداي[8]. ونظرا لتطور نظام الحكم في مرحلة الدايات، فقد ازداد نفوذ الموظفين السامين، وتدعمت نتيجة

---

[4] – عمّار بوحوش، المرجع السابق، ص 65.

[1] – وليم سبنسر، المرجع السابق، ص ص 77 . 78.

[2] – لفظة تركية فارسية، أصلها كدخدا ومعناها ربّ الدار، كتب في بعض المصادر كيخيا وكخيا وذكره هايدو باسم كاهية، أعتمد هذا اللقب رسميا خلال العهد العثماني، حيث كان يُطلق على كل معاون أو مساعد لموظف كبير في الدولة، فعمله أشبه ما يكون بعمل النائب. أنظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة للنشر، (د.م)، 1996، ص 363.

[3] – يعني أعضاء ديوان الإنكشارية.

[4] – أمين محرز، المرجع السابق، ص 26.

[5] – عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 113.

[6] - Tachrifat, Op. Cit, p 24.

[7] – أمين محرز، المرجع السابق، ص ص 25 . 26.

[8] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792 – 1830)، ط 03، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 24.

لذلك سلطة الدايات، حتى أصبح مجلس الديوان وعلى رأسه الكاهية؛ مجرّد هيئة تقليدية ملزمة بقبول قرارات الداي ومساعديه من الموظفين السامين[1].

3-2- الموظفون السامون أو مجلس الحكومة:

شكل مجلس الحكومة أو هيئة الموظفين السامين، الجهاز الأساسي الذي ارتكزت عليه الحياة السياسيّة في الجزائر، ابتداء من القرن الثامن عشر بقيادة الداي، وللإشارة فإن لقب الداي قد أستخدم مع نهاية القرن السابع عشر للدلالة على الوالي أو الحاكم العام في الإيّالة الجزائرية؛ الذي اختلف لقبه حسب أطوار الحكم العثماني في الجزائر (البايلرباي ثم الباشا ثم الآغا ثم الداي)[2]. وباعتبار أن النظام الإداري في الجزائر لم تستقر أجهزته إلا مع نهاية القرن الثامن عشر؛ فإننا سندرس هذه المؤسسة في إطارها الزماني الذي يبدأ مع عهد الدايات.

*** الـــدّاي:**

الداي كلمة تركية تعني الخال، ولكنها فيما يبدو لم تستخدم للدلالة على عمل وظيفي إلا في الجزائر وتونس، وكانت في بادئ الأمر لقبا شرفيا؛ مثل كلمة ألب عند الأتراك القدامى التي يتطلب الحصول عليها إثبات الجدارة في البحر والحرب، ثم استخدم هذا اللقب الشرفي لوظيفة عسكرية في الجيش الإنكشاري في الجزائر وتونس، واستعملت بمعنى الحاكم أو الرئيس[3].

والداي هو المسؤول الأول عن جهاز الحكم بالإيّالة الجزائرية، والممثل الشرعي للسلطان العثماني في الجزائر[4]، وهو بهذه الصفة يمارس كل صلاحيات رئيس السلطة السياسية المتمثلة في: تطبيق القوانين المدنية والعسكرية، توقيع المعاهدات، استقبال السفراء المعتمدين لدى الجزائر، اختيار وزراء وحكام المقاطعات أو

---

[1] – نفسه، ص 26.

[2] – صالح فركوس، المرجع السابق، ص 112.

[3] – محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 69.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط 02، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 160.

الولايات، والإشراف بنفسه على مراقبة إيرادات الدولة وخزينتها[1]. كما يتعين على الداي العمل على إقرار الأمن والمحافظة على النظام، ورعاية مصالح الإيّالة بتوفير المداخيل المالية من مصادرها الداخلية والخارجية، هذا فضلا عن إشرافه على النظام الاقتصادي للبلاد، ومراقبته لسير جهاز الدولة ورعاية مصالح الموظفين[2].

أما عن كيفية اختيار الداي، فإنها كانت تتم عن طريق الأوجاق، بحيث لم يكن لغير العسكريين المنتسبين للحامية التركية أي دخل في ترشيحه من قريب أو من بعيد، وهو غالبا ما يختار من بين ثلاثة من الموظفين السامين وهم الخزناجي، آغا العرب، خوجا الخيل، في حين ذكرت بعض الكتابات التاريخية اختيار الداي من بين موظفين اثنين؛ هما وكيل الخرج والخزناجي[3]. وقد كان لهذا الاختيار شبه الديمقراطي دخل في الحد من سلطة ونفوذ الدايات؛ لا سيما وأن التقاليد المتوارثة والقوانين المعمول بها جعلت من الداي حسب وصف كونداميني له: "مستبد وليس له حرية، أرستقراطي لكنه محروم من أرباح القرصنة"[4].

وبالنسبة للموظفين الكبار[5] الذين كانوا يساعدون الداي في أداء مهامه، فيمكن ترتيبهم حسب أهمية الأعمال التي كانوا يقيمون بها في أواخر العهد العثماني كالتالي:

* الخزناجي: وهو بمثابة وزير المالية، المتصرّف في خزينة الدولة، بحيث لا يمكن أن تُفتح الخزينة إلا بحضوره؛ لأنه هو الوحيد الذي يحتفظ بمفاتيحها[6]. كان يقوم بتسليم المداخيل ويُشرف على الإنفاق ويُراقب أمور السكة، إذ يساعده في مهامه كل من أمين السكة وبعض الموظفين من الحضر واليهود. وهو المرشح الأول لتولي منصب الداي في حالة شغوره؛ شرط أن يكون تركيا ملما بثقافة واسعة تُساعده على تأدية مهامه في وظيفة الداي السامية[7].

---

[1] – محمود إحسان الهندي، الحوليات الجزائرية، الدار العربي للإعلان والنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 1977، ص 49.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص 162.

[3] – نفسه، ص 161.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر ...، المرجع السابق، ص 24.

[5] – هم بمثابة الوزراء الذين يكونون المجلس الاستشاري للإيّالة، وجاء ذكرهم في بعض الكتابات باسم "أنصار العرش". أنظر: محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص 34. أنظر أيضا: عزير سامح الترا، المرجع السابق، ص 138.

[6] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 65.

[7] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ...، المرجع السابق، 165.

* آغا العرب أو آغا العسكر: قائد فرق الإنكشارية وجماعات فرسان المخزن، كان يتلقى أوامره من الداي مباشرة، حيث أوكلت إليه مهمة مراقبة قيادات متيجة والساحل، وأوطان دار السلطان والمناطق الملحقة بها كسهول سباو وعريب، وقد تزايد نفوذه في أواخر العهد العثماني داخل مدينة الجزائر؛ بعد أن كُلّف بإقرار الهدوء والمحافظة على الأمن بالضواحي القريبة من المدينة (الفحص)[1]

* بيت المالجي: وهو المشرف على مصلحة الأملاك والثروات التي تؤول للدولة؛ نتيجة المصادرة أو انعدام الورثة، كما يقوم بحفظ الودائع وتسيير أملاك الغائبين والتصرف فيها في حال شغورها (بيعها، تسليمها لمستحقيها، كرائها لفائدة البايلك). هذا فضلا على قيامة ببعض الأعمال الخيرية كتوزيع الصدقات على الفقراء، والإشراف على نفقات صيانة المؤسسات الدينية، وعلى افتداء الأسرى المسلمين في أوروبا، والمساهمة في هدايا الحرمين الشريفين[2].

* خوجا الخيل: وهو موظف سام يُدير أملاك البايلك ويُشرف على مواشي الدولة؛ التي يتكفل الأهالي بتقديمها في شكل ضرائب عينية، كما يشرف على تجنيد الفرسان "رجال المخزن"، مما خول له نفوذا على عرب الصحراء؛ مثل عشائر رحمان والزناخرة والبواعيش وغيرهم، وقد توسعت صلاحيات خوجا الخيل إلى أن أصبح يتولى –مع مرور الوقت– قيادة الفرق العسكرية[3].

* وكيل الحرج، وهو موظف سام يراقب النشاط البحري وأعمال الترسانة البحرية؛ حيث تُصنع السفن، كما يشرف على تهيئة عتاد الحرب وتوزيع غنائم البحر، وفي كثير من الأحيان تتوسع صلاحيات وكيل الحرج؛ لتشمل الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية، مما يجعله بمثابة وزير البحرية والخارجية في آن واحد[4].

3–3– هيئة الكتاب الكبار (الخاجة باش لار أو الخوجا باشي):

وهم كتاب القصر الأربعة الذين شكلوا أمانة الدولة وهيئتها الاستشارية[5]، اتضحت اختصاصاتهم مع بداية القرن الثامن عشر، واكتسبوا نفوذا شرفيا وكلمة مرموقة حتى ارتقوا إلى مرتبة الموظفين الكبار في إيّالة

[1] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ. العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 17.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، موظفوا الإيّالة الجزائرية في القرن التاسع عشر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1987، ص 186.

[3] – حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 140.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ...، المرجع السابق، ص 173.

[5] - Tachrifat, Op.cit, p 59.

الجزائر؛ خاصة بعدما زادت حاجة الدولة إليهم وأصبح يُعتمد عليهم في كل المحاسبات المالية والقضايا الاقتصادية، إذ نجد الداي –رغم تعيينه لهم– يستشيرهم في أمور الدولة ولا يتصرف دون أخذ رأيهم ولو في سكة واحدة من أموال الخزينة[1]، هكذا حُظي هؤلاء الكتاب بشرف واحترام كبيرين، حيث كان القادة العسكريون يقفون عند حضورهم احتراما وتقديرا لهم[2].

وتتوزع مهام هؤلاء الكتاب على النحو التالي:

* الكاتب الأول أو المكتابجي: الملقب بالمقطاعجي، وهو رئيس الكتبة الآخرين، المكلف بفرض الضرائب والمحافظة على سجل محاسبات الدولة، السجل الذي كانت تُثبت به القوانين العسكرية المعمول بها، وأسماء ورتب وأجور فرق الإنكشارية من أوجاق ومحلة ونوبة[3].

* الكاتب الثاني أو الدفتردار: الذي كان يدعى الباش دفترجي، وهو مكلف بتسجيل مصادر دخل البلاد مثل الضرائب والرسوم العينية، ويُعطى له حق مراقبة مخازن الدولة[4]؛ خصوصا وأنه كان يعتني بنسخة ثانية من سجل أجور العسكر[5].

* الكاتب الثالث أو وكيل الخرج الصغير: الذي كان يقوم بحفظ سجلات غنائم الجهاد البحري، وضبط أمور الديوانة "القمارق"[6].

* الكاتب الرابع أو الرقمجي: المكلف بالمحافظة على السجلات المتعلقة بمصالح البايلك، والمتصلة بالشؤون الخارجية للبلاد[7].

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ...، المرجع السابق، ص 176.

[2] – حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ط 02، تق وتح وتر: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 129.

[3] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 129.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ...، المرجع السابق، ص 177.

[5] - Venture de Paradis, Op. Cit, p 162.

[6] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 17.

[7] – حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 142.

وحسب ما أشار إليه حمدان بن عثمان خوجة: فقد ألحق بهؤلاء الكتاب الرئيسين كل من الترجمان وأمين أملاك الحرمين الشريفين (ناظر أو وكيل الحرمين)، الذين غالبا ما كان يتم اختيارهم من بين أعيان الحضر[1].

3-4- هيئة الخوجات:

يعتبر الخوجات -على اختلاف وظائفهم- من أهم أعوان الإدارة المركزية في إيّالة الجزائر خلال العهد العثماني، إذ كانوا يشرفون على مصالح حيوية ذات طابع إجتماعي، إقتصادي، إداري ... إلخ، وهم مُلزمون بمعرفة القراء والكتابة والحساب والقوانين والمعارف الإدارية[2]، وقد بلغ عددهم حوالي ثمانين وقيل مائتي خوجة[3]. ومن أشهر هؤلاء الخوجات نذكر:

* خوجة القصر أو خوجا الباب: الذي كان يتلقى الهدايا ويتوسط في إسناد المناصب وقضاء الحاجات[4].

* خوجة القمرق (الجمارك): الذي كان يتسلم حقوق الديوانة على البضائع التي تصل إلى المرسى من الدول الإسلامية، أما التي ترد من الدول الأخرى؛ فيدفع ما يجب عليها في قصر الحكومة بحضور الخزناجي وخوجة الوزن[5].

* خوجة الغنائم: الذي كان بمثابة المراقب العام لغنائم البحر؛ حيث يحرص على الحسابات المتعلقة بها وعلى الحصة العائدة للدولة (البايلك)، كما يقوم ببيع الغنائم وتوزيع عائداتها على مستحقيها[6].

* خوجة الرحبة: الذي كان يتسلم الرسوم على الحبوب المعروضة للبيع في الأسواق.

---

[1] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 155.

[2] - Lemnouar Merouche, Rechercher sur L'Algérie à L'époque ottomane, I Monnais, prix revenus 1520 – 1830, Ed: Bouchène, Paris, 2002, p 227.

[3] - De Tassy Laugier, Histoire du Royaume d'Alger. Avec L'etat pésent de son gouvernement, de ses forces de terre et de mer, de ses revenus, police, justice, politique et commerce, Amsterdam, 1724, p 238.

[4] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 18.

[5] – عبد القادر نور الدين، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة للنشر، الجزائر، 2006، ص 81.

[6] - De Tassy Laugier, Op. Cit, p 238.

* خوجة الزرع: الذي يوزع الحبوب على الفرق العسكرية بالعاصمة، كما يتسلم الضريبة المفروضة على بعض الأراضي الزراعية بعد الحصاد في شكل حبوب.

* خوجة الملح: الذي كان يتكفل بشراء وتعبئة الملح، ثم الإشراف على بيعه مع العلم بأن تجارة الملح كانت محتَكرة حينذاك من طرف الحكومة.

* خوجة العيون الذي يهتم بالمنشآت المائية من عيون وقنوات وسواقي[1].

* خوجة الجلد: المتصرّف في تجارة مادة الجلد باعتبار أن تجارة الجلد لم تكن حينها تجارة حرة[2].

* خوجة الفحم: المتحصل على احتكار الرسوم والضرائب المفروضة على مادة الفحم؛ في سوقها الواقع خارج باب عزون.

* خوجة الوزن: المكلف بمراقبة الموازين[3].

هذا بالإضافة إلى خوجات أبواب المدينة وخوجات المنازل والدكاكين والحدائق، وغيرها من المصالح العامة[4].

3-5- هيئة القيـــاد:

هم موظفون يتولون مهمة الإشراف على شؤون البوادي "الأوطان"، ويقومون بإقرار الأمن واستخلاص الضرائب من سكان الأرياف؛ من خلال الرجوع إلى شيوخ الدواوير والأعراش، والإستعانة بفرسان المخزن وفرق الحامية التركية، مع إشراف القليل منهم على سير الخدمات الاجتماعية داخل المدن. ومن أشهر القياد[5] نذكر:

* قايد الزبل: المكلف بالإشراف على الكناسين، وإرشاد زوار الداي وضيوف الحكومة إلى مقاصدهم.

* قايد الشوارع: الساهر على نظافة القنوات والأزقة.

---

[1] - Tachrifat, Op. Cit, p 21.

[2] - De Paradis Venture, Op. Cit, p p 41 – 42.

[3] - Tachrifat, Op, cit, p p 21 – 22.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ...، المرجع السابق، ص 180.

[5] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 18.

* قايد العبيد: المهتم بشؤون الزنوج، سواء الأحرار منهم أو الذين لازالوا عبيدا[1].

3-6- مجموعة الحكـــام:

هم موظفين مهتمين بحكم المدن ذات الأهمية المتوسطة؛ كشرشال والبليدة وملیانة والمدية ومستغانم وميلة وتلمسان ... إلخ، وتتمثل مهامهم الأساسية في السهر على إقرار الهدوء، وتنفيذ الأحكام بالحواضر، مع مراقبة طائفة الحضر في المدن الكبرى، وأخذ الرسوم من أمناء النقابات المهنية ورؤساء المجموعات العرقية (جماعة البرانية) المستقرة هناك، هذا فضلا عن إشرافهم على شؤون القبائل بمساعدة شيوخها الملتزمين لدى هؤلاء الحكام؛ بدفع ما يترتب على عشائرهم من ضرائب عينية أو نقدية.

وللإشارة فإن طبيعة المهام المنوطة بهؤلاء الحكام، هي التي أكسبتهم نفوذا حقيقيا؛ أهلهم للاتصال المباشر مع الداي وغيره من موظفي الحكومة السامين، دون الرجوع إلى رأي البايات أو آغا العرب، فحاكم المدية مثلا كان يتصل مباشرة بداي الجزائر، ويتمتع بنفس الامتيازات التي يُحظى بها باي قسنطينة[2]. وقد تزايدت صلاحياتهم الإدارية في أواخر العهد العثماني؛ حتى أصبحوا يعينون مباشرة من طرف الداي مثل حكام المدية وملیانة وتلمسان[3].

3-7- مجموعة البلوك باشيات أو الآغوات (معزول آغالار أو بلوك باشلار):

هم جماعة من الضباط المتقاعدون الذين كانوا يكونون مجلس الأوجاق "الديوان الكبير"، وعلى رأسهم الكاهية أو البلوك باشي؛ الذي حُظي بهذا المنصب كونه من أقدم ضباط الأوجاق، فبفضل هذه الأقدمية يكتسب صفة أول عضو في الديوان بعد الداي، حيث يرأس الكاهية مجلس الديوان لمدة لا تتجاوز شهرين قمريين، مما أكسبه لقب آغا الهلالين، ليصبح بعدها معزول آغا، تاركا بذلك المجال لأقدم أعضاء الديوان من بعده ليتقلد هو الآخر هذا المنصب، وهكذا دواليك. وأثناء توليه لمنصبه المؤقت، كان يقوم آغا الهلالين بالإشراف على فرق الحامية التركية بمدينة الجزائر الموزعة على سبع ثكنات، ويترأس مجلس

---

[1] - Tachrifat, Op. Cit, p 22.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ...، المرجع السابق، ص 182.

[3] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 18.

الضباط "الديوان"، ويقوم بتوزيع الرواتب، ويحق له الجلوس مكان الداي أثناء توزيعه الجرايات على الجند، كما يحق له معاقبة الأتراك عند صُدور الأحكام بشأنهم في منزله الخاص بعيدا عن أنضار السكان الآخرين من غير الأتراك[1].

3-8- موظفوا القصر:

اشتمل قصر الداي على عدد هام من الموظفين الذين أنيطت بهم مهام عديدة ومتنوعة، ومن أشهرهم:

* الصراف أو الصايجي: وهي المهمة التي يتولاها شخصان من العنصر المحلي (من غير الأتراك)، ويتمثل دورهما في مراقبة ووزن كل ما تشتمل عليه خزينة الدولة بحضور الخزناجي.
* الترجمان الذي يتم اختياره من العنصر المحلي شريطة إتقانه للغتين العثمانية والعربية.
* الكاتبان اللذان يُختاران من العنصر المحلي، وتتمثل مهمتهما في قراءة الرسائل الواردة إلى القصر باللغة العربية والرد عليهما.
* الخزندار أو أمين الخزانة وهو غير الخزناجي، الذي تؤكل إليه مسؤولية الحفاظ على ممتلكات الداي الخاصة من أسلحة وأثاث.
* أهجي باشي الذي يوجد تحت أمره عدد هام من الطباخين يُساعده طباخ يدعى كيهية.
* البسكري سيدنا: وهو من العناصر الوافدة من مدينة بسكرة، فهو خادم الداي الخاص المعروف في بعض الكتابات التاريخية بالبسكري متاع الباشا.
* خوجة حرس الداي: الذي لا يغادر القصر ليلا و لا نهارا.
* منظفوا القصر[2].

3-9- جماعة الشواش:

[1] – نفسه، ص ص 18 . 19.

[2] – عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص ص 121. 122.

قدّر عددهم مع أواخر العهد العثماني باثني عشر شاوش من العنصر المحلي، ما عدا كبيرهم المعروف بـ "باش شاوش" الذي كان من العنصر التركي، وهم مُكلفون بالأعمال الثانوية؛ بحيث يحمل كل واحد منهم لقبا يدل على طبيعة العمل الذي يقوم به[1]، ومن أشهرهم:

* باش سايس القائم على اصطبلات البايلك.
* باش سيّار المكلف بالبريد.
* السركجي المشرف على السجون.
* آغا العزرة الدي يتولى معاقبة الأتراك المحكوم عليهم من طرف الداي[2].
* الدلال الذي يقوم بتعريف البضائع عن طريق المناداة عليها في السوق الكبير؛ مقابل حصوله على سهم من ثمن بيعها.
* البراح الذي كلّف بإعلان الأوامر والقرارات الصادرة عن السلطات الحاكمة، والتشهير بالمجرمين واللصوص والمحتالين أمام الملأ في الساحات العمومية[3].

4- مؤسسة بيت المال:

تعتبر مؤسسة بيت المال أو مؤسسة "المواريث المخزنية" مثلما ورد ذكرها في عدد من سجلات المحاكم الشرعية[4]، جناحا مهما ومميزا ضمن أجنحة الإدارة المركزية في الجزائر خلال العهد العثماني[5]، حيث أوكلت لها مهمة تسيير أملاك الدولة، وتحصيل عائدات الممتلكات الشاغرة (أموال المفقودين، متروكات غير مُطالب بها ...) وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية[6]، وقد كان لهذه المؤسسة مقر إداري بين قصر الجنينة

---

1 - Thomas Shaw, Op. cit, p 171.

2 – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبلي، المرجع السابق، ص 19.

3 – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ...، المرجع السابق، ص ص 187 – 188.

4 – ذكرت باسم المواريث المخزنية، باعتبار أنها كانت خزينة لما ترثه الدولة من ممتلكات غير مُطالب بها، أو ما ترثه من أملاك المتوفين الذين لا وارث لهم. أنظر: س . م . ش، ع: 03، و 37. أنظر أيضا: س . م . ش ، ع: 10، و 23 و41.

5 - Lemnouar Merouche, Op.cit, p 204.

6 - Albert Devoulx, Notes Historiques sur Les mosquées et autres édifices religieux d'Alger, In R.A, N° 06, 1862, p 206.

ومسجد السبدة، وتحديدا في المنطقة القريبة من منقطع الطريق بين سوق القيصرية وسوق الصاغة وسوق الغزل، وهو المقر الذي عرف في عقود ووثائق المحاكم الشرعية بدكان بيت المال[1].

كانت مؤسسة بيت المال تتمتع بجهاز مستقل وخاص (متكامل المهام)[2]، يُشرف على إدارتها ناظر بيت المال (بيت مالجي)؛ الذي يساعده في مهامه مجموعة من الموظفون. فمن هو ناظر بيت المال؟ ومن هم أشهر موظفي مؤسسة بيت المال؟

– **ناظر بيت المال:** هو المسؤول الأول على مؤسسة بيت المال، يعيّن من قبل الداي مباشرة[3]، وتُفوض إليه مهمة المحافظة على المواريث المخزنية أو ما هو على ملك الدولة، حيث يراقب الأملاك والثروات التي تعود للدولة؛ نتيجة المصادرة وانعدام الورثة، كما يقوم بحفظ الودائع، وتسيير أملاك الغائبين والتصرف فيها وبيعها لمستحقيها ، أو كرائها لفائدة الحكومة[4].

أما عن الموظفين المساعدين لناظر بيت المال في مهامه فهم كالتالي:

* القاضي: الذي يتولى المسائل الشرعية للمؤسسة وإصدار الأحكام، مع العلم أن آراؤه كانت استشارية وغير ملزمة؛ باعتبار أن الناظر حر في اتخاذ قراراته.
* العادلان: اللذان تمثلت مهمتهما في تدوين وتسجيل كل ما يخص المؤسسة من ممتلكات ومعاملات من بيع وكراء ... إلخ.
* الشاوش: الذي كان ينوب عن ناظر بيت المال في بعض المهام بتكليف منه؛ كقبض الأمانات وعتق الأسرى ... إلخ.
* الدلالين: وعددهم أربعة مهمتهم بيع ممتلكات بيت المال في المزاد العلني.

---

[1] - De pardis Venture, Op.cit, p 116. Voir aussi: Tal Shuval, Op.cit, p 170.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر ...، المرجع السابق، ص 132.

[3] – كان تعيين ناظر بيت المال ينحصر في فئة الأتراك وفئة الكراغلة وفئة الأعلاج، ولاسيما ممن كانوا منخرطين في الجيش وتقلدوا رتبا عسكرية عالية، مثل الآغا والبلكباشي؛ أي من قادة الجيش. أنظر: عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 – 1830، مقاربة اجتماعية– اقتصادية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، ج 01، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000 – 2001، ص ص 126. 127.

[4] - M – Aumerat, Op.cit, p p 323 – 324.

* الغسال: من جنس ذكر وأنثى، مهمتهمها غسل وتكفين الموتى.

هذا بالإضافة للصايجي (العداد) الوكيل على المال أو الخازن، ومنصب الخوجة الذي يتولى مهمة التفتيش في المحاسبات لصالح الدولة ...[1]. هؤلاء الموظفون الذين كانوا يتمتعون بحق اقتطاع جزء من أموال البايلك المصادرة كأجرة لهم، هذا زيادة على ما كان يدفعه لهم الورثة الغائبون لتسيير أملاكهم الشاغرة[2].

5- الجهاز الأمنـــي:

شكل الجهاز الأمني، الإطار القانوني الرسمي لتنظيم العلاقات بين السلطات والسكان الأصليين بمختلف فئاتهم، في شتى الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية، وهو الجهاز الذي أشرفت عليه مجموعة من الموظفين؛ الذين اقترنت وظائفهم بالسلطات الرسمية العليا وبجهاز الدولة المركزي[3]. ومن أبرز هؤلاء الموظفين نذكر:

* كاهيّة الداي: الذي يعتبر بمثابة المحافظ العام للشرطة[4]، خُصّص له مقر إداري بالقرب من دار الإمارة سُمي بحانوت الكاهية؛ أين كان يترأس مجموعة من الضباط الذين قدّر عددهم بحوالي 24 ضابطا (أياباشي) من ذوي الخبرة والرأي[5]، وكثيرا ما كان ينوب كاهية الداي بمقره عن الآغا في استقبال شكاوي العسكر وتبليغها له، كما كان يفصل في بعض القضايا التي يحيلها إليه الداي[6].

* كاهية الخزناجي: الذي تقع تحت إشرافه الرقابة العامة للشرطة النهارية[7].

---

[1] – صبرينة لنوار، آليات تسيير مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 26، جامعة بابل، العراق، 2016، ص ص 92 . 93.

[2] - M – Aumerat, Op.cit, p 324.

[3] - Thomas Shaw, Op.cit, p 159.

[4] – بلبراوات بن عتو، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2007 – 2008، ص 174.

[5] - Thomas Shaw, Op.cit, p p 159 . 160.

[6] - De Tassy Laurgier, Op.cit, p 227.

[7] – خير الدين سعيدي، الجهاز الأمني في الجزائر خلال العهد العثماني، دورية كان التاريخية، العدد 19، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، مارس 2013، ص 136.

* المزوار[1] أو قائد الليل، وهو المسؤول عن رقابة الشرطة الليلية، عُرف نائبه بالباش ساركجي بينما عُرف أعوانه بالحرس[2]، مهمته الأساسية هي إقرار الأمن خلال فترة الليل ومراقبة الحمامات ومنازل الدعارة[3]، وهذا بمساعدة أعوانه (شيخ البلد، آغا الإنكشارية، قول آغا ...)[4].

وفي سياق حديثنا عن وظائق الجهاز الإداري المركزي في الجزائر خلال العهد العثماني، تجب الإشارة إلى وظيفة المحتسب الذي يستمد سلطته من مصلحة الدين العليا، فهو الحارس والمسؤول الأول عن السير الحسن للأوضاع على المستويين المادي والأخلاقي، إذ ارتبطت وظيفته في الدولة الإسلامية عبر التاريخ بوجود الأسواق، باعتبار أن السوق يدخل –بما يتضمنه من بضائع وأسعار ومعاملات– في دائرة مسؤولية المحتسب[5].

لقد اهتم المحتسب بالسهر على تنفيذ أسعار الأسواق، ومراقبة كل السلع المعروضة للبيع في الأسواق والدكاكين من مأكل ومشرب وملبس ... إلخ، وذلك حسب أحكام القضاء والإفتاء، وغالبا ما يتجوّل في الأسواق وهو حامل الميزان لمعاينة نوعية وكمية المعروضات في الأسواق، والتأكد من عدم تحايل التجار وتدليسهم، ومن التزامهم بتحديد الأسعار وضبط المكاييل والموازين، وينال مقابل عمله هذا نسبة معينة من ثمن البضائع الواردة إلى السوق[6].

يمكننا القول في خاتمة هذه الدراسة أن الإدارة المركزية في الجزائر خلال العهد العثماني، قد تميزت بجملة من التنظيمات الدقيقة والمتناهية في تحديد المهام، وهي في نظرنا صورة مصغرة لواقع الإدارة المركزية للدولة العثمانية.

---

[1] – المزوار، كلمة أمازيغية تنطق أمزّار أو أمغّاز، ويُقصد بها في العرف الأمازيغي القائد أو المقدم أو الأول، كما يقصد بها في العربية كثير الزيارة. أنظر: خير الدين سعيدي، المرجع السابق، ص 138.

[2] - Tahchrifat, 0p.cit, p 22.

[3] – بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 174.

[4] – خير الدين سعيدي، المرجع السابق، ص 137.

[5] – عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 126.

[6] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 19.

جامعة سعيدة د. مولاي الطاهر
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
المجلس العلمي

المحاضرة الثالثة

الإدارة المحلية في الجزائر خلال العهد العثماني:

الأجهزة والأعوان

1- تعريف الإدارة المحلية .

2- الجهاز الإداري المحلي والموظفين القائمين عليه .

2-1- الباي .

2-2- ديوان البايلك المحلي (ديوان الأوجاق).

2-3- إدارة المدن وأعوانها.

2-4- إدارة الأرياف وأعوانها.

2-5- مؤسسة بيت المال في البايلك.

2-6- الجهاز الأمني المحلي.

3- العلاقة بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية في الجزائر خلال العهد العثماني.

1 – تعريف الإدارة المحلية :

الإدارة المحلية هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري في الدولة، يتضمّن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة (السلطة المركزية)، والهيئات الإدارية المحلية المتخصصة على المستوى الإقليمي، هذه الأخيرة التي تُمارس ما يُعهد به إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية[1]. وبهذا تكون الإدارة المحلية بمثابة ذلك الجزء من الدولة؛ الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان إقليم معيّن، وغيرها من الأمور التي ترى الحكومة أنه من الملائم أن تديرها سلطات محلية معينة أو منتخبة تكمّل الحكومة المركزية[2]. بحيث تمارس السلطات المحلية مهامها على مستوى المقاطعات الإدارية المحلية تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية[3].

2– الجهاز الإداري المحلي والموظفين القائمين عليه:

لقد سبق وأن أشرنا إلى تقسيم الجزائر خلال العهد العثماني إلى مقاطعات إدارية كبرى؛ هي دار السلطان والبايلكات الثلاثة: بايلك الشرق، بايلك الغرب، بايلك التيطري. والحقيقة أنّ الإطار العام لإدارة الإيّالة الجزائرية وموظفيها لا يُكتمل إلاّ بدراسة الجهاز الإداري على المستوى المحلي لهذه البايلكات التي تتكون منها إيّالة الجزائر. فعلى الرغم من اختلاف أوضاع البايلكات، إلاّ أن الوظائف الإدارية والصلاحيات التنفيذية كانت متشابهة فيما بينها، وحتى النظام الإداري الذي كان معمولا به في إقليم دار السلطان، كان يماثل تقريبا الجهاز الإداري على المستوى المحلي، أي في البايلكات الثلاثة، مع وُجود بعض الفوارق والاختلافات الناجمة عن الوضعية الخاصة بكل بايلك[4]. ويمكن الإشارة إلى أجهزة الإدارة المحلية وأعوانها على المستوى المحلي من خلال ما يلي:

---

[1] – محمد بدران، الإدارة المحلية. دراسة في المفاهيم والمبادئ العلمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 03.

[2] – أيمن عودة، الإدارة المحلية، ط 01، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص 18. أنظر أيضا: علي شنطاوي، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 20.

[3] – عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية. دراسة مقارنة، ط 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 17.

[4]– ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 20.

1-2: الباي: هو صاحب السلطة القيادية الأولى في الإقليم[1]. وهو بمثابة الوالي في يومنا هذا، إذ يقوم بأعماله في الإقليم الذي يشرف عليه نيابة عن الداي[2]. علما بأن هذا الأخير (الداي) هو الذي يختاره من بين الشخصيات المقربة لحكام الجزائر على أساس كفاءته ومقدرته السيّاسية والعسكرية، ومعرفته بعادات وتقاليد وأعراف سكان البايلك مدنا وأريافا[3]. كأن يكون الباي ممّن تولّوا منصب القيادة مثل قائد الحواسي (الحراكتة) بالنسبة لبايلك قسنطينة، أو يكون قد شغل منصب خليفة للباي السابق[4].

لقد دامت مدة تعيين الباي في منصبه مدة 03 سنوات قابلة للتجديد[5]، بحيث يكون البايات مُطالبين بعد انقضاء هذه المدّة بالتوجّه إلى دار السلطان؛ لأجل تسليم عائدات بياليكهم مع التقارير الخاصة بأوضاع المناطق الخاضعة لهم لحكومة الداي، على أن يتم في نفس الوقت تجديد تعيينهم أو عزلهم نهائيا، وفقا لما كان يتم تقديمه للداي من فروض الطاعة وأصناف الهدايا والضرائب في إطار ما يعرف بالدنوش الكبرى[6] كزيارة إجبارية يؤديها البايات اعترافا منهم بالولاء للحكومة المركزية، وتثمين الإحساس بسلطة الداي[7]. وكثيرا ما كانت هذه الزيّارة محفوفة بالأخطار؛ لأن الباي قد لا يعود إلى مقر إدارته إذا لم يرض الداي وحاشيته ومقربيه بالهدايا الثمينة ومظاهر النجاح في فرض سلطته، وفي حال رضاه (الداي)

---

[1] –Claude Bontems , op, cit , p 57.

[2] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 68.

[3] – بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 292.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ...، المرجع السابق، ص ص 188 .189.

[5] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 68.

[6] – الدنوش الكبرى: الدنوش لفظ محلي معناه المحاسبة على الضرائب. وقد يشاع استعماله في الإجراءات المتعلقة بالمالية، وهو يدل على التزام البايات بدفع مقادير معتبرة من الأموال والثروات للخزينة العامة بمدينة الجزائر؛ حيث يقوم البايات بالتوجه إلى دار السلطان كل ثلاثة سنوات على رأس حامية مكونة من ثلاثة آلاف فارس من القبائل الحليفة، وقافلة الدنوش المتكونة عادة من ثمانين بغلا؛ محملة بأكياس النقود وأنواع المصنوعات المحلية كالحياك الرفيعة، والبرانيس البيضاء والسوداء، وجلود الغلالي الحمر، وأقمشة الصوف، وقطع الحرير والأحذية والسروج المطرزة. هذا فضلا عن عدد من العبيد وقطعان من الخيل والبغال والجمال والمواشي، وكميات من الشمع والعسل والزبدة والأرز والحبوب والزيتون والكسكس...، حيث تنزل القوافل عند عين الربط أو ساحة المناورات (ساحة أول ماي بالجزائر)، أين يقوم الباي بتوزيع هذه الثروات على مستقبليه، في محاولة منه لكسب رضا الداي. أنظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر...، المرجع السابق، ص ص 94. 97.

[7] – حنيفي حلايلي، المرجع السابق، ص 149.

يتسلم الباي قفطانا[1] جديدا من الباشا كرمز على تجديد الثقة فيه من الإدارة المركزية ليعود بذلك إلى مقر عمله[2].

ويمتاز الباي عن بقية موظفي الإيّالة بممارسة صلاحيات واسعة ضمن الحدود الترابية للبايلك. غير أن هذه الصلاحيات لم تكن مطلقة؛ فعلى الرغم من كون الباي سيّدا في مقاطعته، يستحق الطاعة والاعتراف بسلطته[3]، إلا أنه كان مقيدا باستشارة أعضاء الديوان المحلي للبايلك في الشؤون الهامة المتعلقة بإدارته، مع قبوله بوجود قائد عسكري (آغا الدائرة) على رأس الحامية بالبايلك، هذا فضلا على تنفيذه لأوامر الداي والتزامه برحلة الدنوش الكبرى[4]. ويمكن الإشارة بإيجاز إلى مهام الباي الأساسية من خلال ما يلي:

– ضمان موارد دخل الخزينة الخاصة بالبايلك ولو باستعمال مختلف الوسائل؛ كالقيام بالحملات العسكرية "المحلة الفصلية ربيعا وخريفا" واستمالة الرؤساء المحليين، وهذا كله من أجل تجديد أرصدة خزينة الدولة من جهة والقيام بالدنوش الصغرى[5]على يد خليفته إلى مدينة الجزائر من جهة أخرى[6].

– المحافظة على الأمن وإقرار الهدوء والحيلولة دون انتفاضة وعصيان القبائل بالأرياف.

– التكفل بدفع أجور الحامية التركية الموجودة بمركز البايلك، مع الاهتمام بالمرافق العامة الموجودة في المدن الكبرى التابعة له، وتأمين الطرق وإبقاء الاتصال بمركز السلطة في الجزائر[7].

---

[1] – القفطان أو الخلعة، يُصنع بإسكنبول، يُرسله السلطان العثماني لكبار الحكام بالجزائر كشعار لتسلم الحكم، وهو نوع من الملابس الخارجية أو ما يسمى بالبشت أو العباءة أو الرداء؛ الدي يكسيه السلطان لموظفيه أو ولاته في الإيالات أو وزرائه؛ معربا عن رضائه عنهم. أنظر: سهيل صابان، المرجع السابق، ص 104.

[2] – أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث. بداية الاحتلال، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 53.

[3] –Chehrit Kamel Goguos A , Histoire d'un Bey de Mascara et de L'Oranie : Le Bey Mohammed Ben Osman El Kebir , Ed: G.A.L , Alger , 2006 , p.p 134. 135.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص 189.

[5] – تشمل الضرائب التي يبعثها الباي مع خليفته فصليا (كل ستة أشهر) إلى داي الجزائر. أنظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر ...، المرجع السابق، ص ص 92 . 93.

[6] – بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 292.

[7] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 20.

– إدانة المتورطين في القضايا الأخلاقية الفاسدة[1].

– تعيين شيوخ القبائل أو عزلهم[2]. وكذا تعيين قياد القبائل باستشارة رؤساء المخزن[3] في الأرياف[4].

2–2: ديوان البايلك المحلي (ديوان الأوجاق) :

يشكل ديوان البايلك، الجهاز الإداري المحلي الذي يعتمد عليه الباي في إدارة شؤون بايلكه، وهو يتكون من مجموعة من الموظفين المحليين الذين يمكن تصنيفهم كالتالي:

– الموظفين المقربين من الباي: وهم الذين يرجع إليهم الباي للبث في الأمور الهامة أو لطلب الرأي والمشورة، إذ يحتفظون بالسلطات العليا إلى جانبه، ويتصلون به مباشرة، ويشتركون معه في اتخاذ القرارات[5]، وهم بذلك يكونون مجلسا حكوميّا شبيها بمجلس حكومة الداي على المستوى المركزي[6]، ومن أبرزهم:

* الخليفة: هو الموظف السامي الثاني في البايلك بعد الباي، وغالبا ما يكون صاحب هذا المنصب مرشحا لشغل وظيفة الباي[7]. يُعينه الباشا باقتراح من الباي[8]. وهو الذي يخلف الباي عند غيابه وينوب عنه في بعض المناسبات[9]، ويعتبر الخليفة مسؤولاً عن شؤون الأوطان أو أقاليم البايلك، إذ يخضع له القواد ورجال الميليشيا المنظمين، وينظم عملية استخلاص الضرائب، كما يتولى الخليفة مهمة إخضاع السكان لحكومة

---

[1] –Marcel Emerit , Les aventures de Thedenat . Esclave et ministre d'un Bey d'Afrique XVIIIe siècle , in R.A, N° 92 , 1948 p 173.

[2] – أ . م . و . ج، مجموعة الرسائل المخطوطة، 1641، و 61.

[3] - المخزن أو مؤسسة المخزن، وهي التي جسّدت الإدارة العثمانية في الأرياف، تضم القبائل المساعدة للسلطة الحاكمة على تأدية مهامها في المناطق البعيدة عن مقر السلطة، مقابل تمتعها بمجموعة من الامتيازات. أنظر: خير الدين شترة، رحلات جزائرية ...، المرجع السابق، ص 64.

[4] – De Baudicour Louis , op . cit , p 273.

[5] – محمد الصالح بن العنتري، المصدر السابق، ص 20.

[6] – أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 52.

[7] –Emilie Vayssettes , 0p.cit , p 10.

[8] –Henri Federman et Henri Aucapitaine , 0p.cit , p 294.

[9] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 68.

البايلك، هذا فضلا على تقديم الدنوش الصغرى لحكومة الداي في العاصمة مرتين في السنة (في الربيع والخريف)، وذلك في حال عدم ذهاب الباي بنفسه[1].

* الباش خزناجي أو الخزندار: يُعين من طرف الباي[2]. وهو الذي يشرف على مصادر دخل البايلك والنفقات المترتبة عن مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية والمالية بالبايلك، ويساعده على مهامه كاتبان رئيسيان يعرف كل واحدٍ منهما بالدفتردار[3].

* آغا الدائرة: وهو الذي يعرف في بعض المقاطعات بآغا العرب أو الباش آغا أو خوجة الخيل، وهو قائد الحامية التركية المستقرة بمركز البايلك. يتلقى أوامره من الداي مباشرة. ويقوم بعزل أو إعدام أو تعيين البايات الجدد عندما تصدر له الأوامر بذلك، ويخضع لأوامره فرسان المخزن، الأمر الذي مكنه من التصرّف في الأرياف ومراقبة البايات في تعاملهم مع السلطة المركزية[4].

* شيخ البلد أو قائد الدار: الذي يتولى مهمة المحافظة على أملاك الدولة الواقعة داخل أسوار المدينة كما يتصرف في مرتبات الجند وتوزيع المؤونة الشهرية عليهم. ويخضع لأوامره قائد الباب المكلف بمراقبة عوائد ومداخيل حقوق الكراء داخل المدينة[5].

* الباش كاتب: وهو كبير الكتاب أو الكاتب العام، المكلف بكتابة رسائل الباي وكل ما يتصل بشؤون السيّاسة للبايلك، ويتخذ لنفسه دفتراً يسجل فيه كل أموال البايلك (نقود، أحصنة، بغال، أغنام...)، وله اتصال بالخزناجي نظراً لتوليه المحاسبات المالية للباي[6].

* الباش سيار: وهو المسؤول عن بريد البايلك، حيث يتولى مهمّة نقل الرسائل بين الباي والداي، ويُرافق الخليفة أثناء تقديمه للدنوش الصغرى إلى حكومة الداي بالعاصمة[7].

---

[1] – محمد الصالح بن العنتري، المصدر السابق، ص 20.

[2] – عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 185.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص 191.

[4] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ص 20. 21.

[5] – عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 185.

[6] – محمد الصالح بن العنتري، المصدر السابق، ص 21.

* الباش سايس أو الباش سراج: وهو المسؤول عن حيوانات البايلك وحمايتها ورعايتها والاعتناء بها، القائم بتجهيز حصان الباي عند السفر[1].

* الباش مكاحلي: وهو قائد الحرس الشخصي للباي.

* الباش علام: وهو قائد حاملي شارات الحامية التركية بالبايلك وعددهم سبعة[2].

* الباش شاوش: المكلف بتنفيذ الأوامر الموجهة إلى الأتراك.

* شاوشا الكرسي: وهما من الأتراك، يتوليان مهمة جلد من يأمر الباي بجلدهم، ويسيران أمام الباي عند خروجه، كما يتوسطان بينه وبين بعض المسؤولين الأجانب في مسائل السلم وتمتين الروابط[3].

– **الموظفين المساعدين**: وهم الذين لا يتصلون بالباي إلاّ عند الضرورة ومن أهمهم :

* آغا الصبايحية[4]: وهو المسئول عن الصبايحية والشواش الذين يقومون بدور المساعدين.

* شاوش محلة الشتاء: المكلف بتوزيع ما يحتاج إليه جنود المحلة من مؤن وأغذية وخيام....

* باش الطبل: وهو رئيس الطبول التي تضرب في حالات الحرب والسلم.

* باش خزناجي: الذي يتولى مهمة حراسة قوافل المحلة التي تستخلص الضرائب من الناس[5].

– **موظفو قصر الباي**: نذكر منهم:

---

7 – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 69.

1 – محمد الصالح بن العنتري، المصدر السابق، ص 21.

2 – بومدين دباب، المرجع السابق، ص 45. أنظر أيضا: صالح عباد، المرجع السابق، ص 451.

3 – محمد الصالح بن العنتري، المصدر السابق، ص 21.

4 – هم جنود خيالة (فرسان). قدّر عددهم بحوالي 50 فارس، يتبعون الباي في كل خرجاته أو حملاته، يتواجدون في دار السلطان وفي البايلكات، وقيل أنهم من أتباع الآغا. أنظر: علي خلاصي، الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط 01، دار الحضارة للنشر، الجزائر، 2001، ص 194.

5 – محمد الصالح بن العنتري، المصدر السابق، ص 22.

* قائد المقصورة أي الحاجب الخاص بالباي.

* قائد الجبيرة؛ أي حامل محفظة الباي.

* قائد السبسي؛ أي حامل غليون الباي، ويعدّ له حشيشة الدخان[1].

* قائد السيوانة؛ الذي يحمل مظلة الباي في الأمطار والحرارة.

* قائد الطاسة؛ الذي يتكفل بحمل أدوات شرب القهوة من الفضة خلال سفر الباي.

* باش قهواجي الذي يقوم بإعداد القهوة وتقديمها للباي وضيوف القصر.

* باش فراش الذي يهتم بفراش قاعات القصر.

* قائد الدريبة (آغا الطواشي) وهو البواب الأوّل لمنزل الباي، ويكون خصيّا أسود[2].

2-3- إدارة المدن وأعوانها :

تخضع المدن الكبرى في البايلكات إلى إدارة خاصة على غرار مدينة الجزائر في دار السلطان[3]. فهناك بعض المدن التي كانت تابعة في إدارتها بصفة مباشرة للإدارة المركزية في العاصمة؛ مثل مدينة المدية ومدينة تلمسان اللتين كان يشرف على كل واحدةٍ منهما حاكم يُعينه الداي. في حين خضعت أغلبية المدن الأخرى في البايلكات الثلاثة لسلطة "قائد الدار" الذي يعينه الباي، وغالبا ما كان هذا التعيين –سواء كان من طرف الداي أو الباي– يتم عن طريق الالتزام؛ باعتبار أن القياد كانوا يشترون وظائفهم بكمية من المال التي تختلف قيمتها حسب مكانة المدينة وأهميتها[4].

[1] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 21.

[2] – محمد الصالح بن العنتري، المصدر السابق، ص ص 22. 23.

[3] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 452.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص 193.

مثل قائد الدار السلطة الحضرية في المدينة، إذ يوجد تحت تصرفه 60 حارساً[1]. فهو الذي يشرف على حراسة المدينة وحفظها، وتموين العسكر وإمدادهم برواتبهم الشهرية، وتجهيز الفرق العسكرية عند خروجها للغزو[2]. هذا فضلا على صلاحياته القضائية المتمثلة في تسليط العقوبات الجسدية والمالية على المخالفين، وضمان عوائد ومداخيل حقوق الكراء داخل المدينة[3].

وتسهيلا لمهام قائد الدار، فقد وُضع تحت تصرفه كل من أمناء الحرف والمهن؛ مثل أمين الفضة وأمين الخبازين والمقدم أو رئيس اليهود[4]، وعدد كبير من الموظفين، نذكر من أهمهم:

* قائد الباب المسؤول عن البضائع والسلع التي تدخل أسواق المدينة، حيث يستخلص الضرائب من أصحابها، وعادة ما يكون له كاتب خاص وعدد من المساعدين.

* قائد السوق الذي يتولى مهمة تفتيش الأسواق.

* قائد الزبل المسئول على تنظيف الشوارع والأسواق والحارات.

* البراح الذي يبلغ أوامر قائد الدار والباي والخليفة، ويصاحبه شاوش الباي[5].

* الباش حمار أو رئيس الحمارين المسؤول عن البغال الذي يتولى تجهيزها عند الحاجة إليها.

* قائد القصبة المسئول عن شرطة المدينة ليلا.

* وكيل بيت المال الذي يهتم بتقديم المساعدات للفقراء والتصرّف في المواريث؛ التي لا صاحب لها، وحفر القبور والاعتناء بالمقابر[6]. ويضع الباي تحت تصرفه مبلغ من المال من الخزينة العمومية[7].

---

1 –Temimi Abdeljelil , Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-1837) , Edité par : publications de la revue d'histoire Maghrébine , Tunis , 1978 , p 68.

2 –Emilie Vayssettes , Op.cit , p 25.

3 – ناصر الدين سعيدوني، مذكّرة حول إقليم قسنطينة، مجلة الأصالة، العدد 70–71، إصدارات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1979، ص 06.

4 – صالح عباد، المرجع السابق، ص 452.

5 – عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 185.

2-4- إدارة الأرياف وأعوانها:

تعتبر الأرياف الخلية الأساسية في بناء الإدارة العثمانية بالجزائر، فهي المورد الأساسي لإيّالة الجزائر، خاصة بعدما تراجعت الموارد البحرية وغنائم الحروب مع أواخر العهد العثماني، حيث برز تأثيرها واضحا في العلاقة بين السكان والسلطة الحاكمة. وكانت الإدارة المحلية في الأرياف تعتمد بشكل خاص على مجموعة من الموظفين؛ الذين كانوا يشكلون معاً حلقة وصلٍ بين العثمانيين في المدن والسكان الأصليين في الأرياف وفق نظام إداري محلي منظم ومنسجم[1]، ومن أبرز هؤلاء الموظفين نذكر:

* القياد: كان القائد يُختار من قبل الآغا الذي يرشحه، على أن يتم تعيينه من طرف الباي، وهو بمثابة همزة وصلٍ بين القبيلة التي يُنصّب عليها والموظفين الكبار على مستوى البايلك[2]. وبعبارة محددة هو الذي يمثل البايلك لدى سكان الريف، ويعمل القائد بالاعتماد على الشيوخ وزعماء القبائل، على إقرار الأمن وجمع الضرائب، كما تتوسع صلاحياته لتشمل مراقبة الأسواق الريفية والحد من المنازعات بين أفراد القبائل، هذا فضلا على خروجه مع فرسان الوطن الريفي لتأديب القبائل العاصية ومعاقبتها[3].

* شيوخ القبائل: يعدّ شيخ القبيلة الشخصية الثانية بعد القائد التي تستدعي الاهتمام، ويتم تعيينه من طرف القائد بعد استشارة رؤساء الدواوير، وحرصاً على الأمن وضمانا لطاعة أفراد القبائل فإن شيخ القبيلة كان يختار من القبيلة ذاتها[4]. ليتولى بذلك الإشراف على شؤونها[5]. وتتنوع مهام الشيخ حسب القبيلة التي يشرف عليها، فهو مكلف بمراقبة مواسم الحرث والحصاد وتقسيم الأراضي بين العائلات إذا كانت الأرض

---

[6] – محمد الصالح بن العنتري، المصدر السابق، ص 23.

[7] –Emilie Vayssettes , 0p.cit , p 256 .

[1] – محفوظ قداش، الجزائر في العهد التركي، مجلة الأصالة، العدد 52، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1977، ص ص 10. 11.

[2] – عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 227.

[3] – Edmond Lambert L'Abbé , A Travers L'Algérie. Histoire , Mœurs et Légendes des Arabes , René Haton Librairie éditeur, paris, 1884, p 225.

[4] – عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 228.

[5] – Lemnouar Merouche, op.cit, p 181.

مشاعة[1]. وينظر في قضايا توزيع مياه الري وتخصيص المراعي واختيار مكان استقرار الدوار إذا كانت القبيلة تمارس حياة الترحال الموسمي، كما يحق للشيخ في الجهات البعيدة عن نظر القائد؛ مراقبة الأسواق الريفية وفرض الغرامات، وإلزام السكان بدفع المطالب المخزنية حسب قدرتهم، مما يجعل منه المرجع الأوّل لأفراد القبيلة في حالة وقوع المخالفات وتقدير الضرائب المتوجب بعثها إلى القائد[2].

* قائد الدوار: يلي شيخ القبيلة، له صلاحيات محدودة لا تتجاوز نطاق الدوّار ولا تتعدى السكان الذين ينتمون إليه[3].

* وكلاء المخازنية: الذين يتنقلون عبر الأرياف لضبط الملكيات المزروعة وتقدير محصولها[4].

* قائد العشور: المسؤول على تحديد مبلغ العشور المدفوع من طرف كل قبيلة.

* قائد الدين: المكلف بقبض الضرائب التي يفرضها الباي على القبائل[5].

* قائد مخزن الزرع: الذي يقدر مساحة الأراضي المزروعة وما يمكن أن يؤخذ منها من عشور بالرجوع إلى قائد العشور.

* قائد التوت: الذي يستخلص الضريبة السنوية المفروضة على شجر التوت.

* المرابط: الذي يمثل القائد الروحي للقبيلة بدواويرها، فهو الذي يتولى إدارة القضايا الخطيرة التي تواجهها القبيلة ببطونها ومداشرها[6].

* **ملاحظة** :

لقد شكل هؤلاء الموظفين –سواء منهم المقربين من الباي أو المساعدين – ما يعرف بمؤسسة المخزن التي مثلت وجسّدت الإدارة العثمانية في الأرياف الجزائرية[7]. وهي المؤسسة التي ضمت كل الأعوان

---

[1] – هي التي يعود حق التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار؛ حيث تفرض الدولة على هذا النوع من الأراضي غرامة سنوية تُدفع نقدا، كما تأخذ منها اللزمة والمعونة، التي كانت تستخلصان معا من الإنتاج، هذا فضلا على الضرائب الفصلية التي كان يدفعها مستغلي هذه الأراضي للحكام، أنظر: ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ص 52. 53.

[2] – بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 296.

[3] – عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 229.

[4] –Edmond Lambert L'Abbé , op.cit, p 230.

[5] – دباب بومدين، المرجع السابق، ص 299.

[6] – بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 299.

الإداريين التابعين للبايلك تقريبا[1]. كما شكلت الفرق العسكرية المتنقلة في مختلف مناطق البايلك، غير الخاضعة للضريبة ما يعرف بمؤسسة المحلة. هذه الأخيرة التي يمكن اعتبارها من أهم المؤسسات الإدارية المحلية في الجزائر خلال العهد العثماني[2].

وبالنسبة لقبائل المخزن[3]، فإنها لعبت دورا كبيرا في تدعيم الحكم العثماني وطبع الريف الجزائري بطابع خاص؛ دلك أنها كانت بمثابة حلقة وصل بين الأهالي والحكام، ورابطة متينة شدت المحكوم إلى الحاكم، وأبقت تماسك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، من خلال المهام الإدارية والعسكرية المنوطة بها (تنفيد أوامر البايلك ومراقبة مدى تجسيد تعليماته، المشاركة في المحلات الفصلية لاستخلاص الضرائب، إبعاد الخطر عن مطامر البايلك، حراسة الأبراج والحصون والممرات الصعبة..)[4].

2-5- مؤسسة بيت المال في البايلك:

تعد مؤسسة بيت المال إحدى أهم مؤسسات الإدارة المحلية في الجزائر خلال العهد العثماني، حيث اختصت في تسيير وإدارة الأملاك الشاغرة، مثلها مثل مؤسسة بيت المال على مستوى الإدارة المركزية، مع وُجود اختلاف في التسيير على المستوى المحلي مقارنة بالمستوى المركزي، ففي إقليم التيطري اقتصرت إدارتها على الباي الذي كانت تؤول إليه كل الأملاك والأرزاق الشاغرة، ما عدا تلك الواقعة داخل مدينة المدية[5]. وفي إقليم الشرق اختص وكيل بيت المال بمهمة إدارة شؤون المواريث الشاغرة[6]. أما في بايلك الغرب فإننا نجد أن تلك الوظيفة قد أوكل أمرها إلى قاضي التركات[7].

---

7 –A. D'hina, Les Etats de l'occident musulman aux XIIIe, XIVe, XVe siècles, Institution gouvernementales et administratives, Ed: O.P.U, Alger, 1984, p 196.

1 –Henri Federman et Henri Aucapitaine , Op.cit , p 357.

2 –Dediego Haédo, Topographie et histoire générale d'Alger. La vie à Alger au seizième siècle, traduit de arabe: Berbrugger et Monnereau, Ed : G.A.L, Alger, 2eme ed, 2004, p 62.

3 – يدرس الطلبة قبائل المخزن ودورها في تدعيم سلطة البايلك بالجزائر، ضمن محاضرة من محاضرات مادة المجتمع الجزائري وفعالياته 01، المبرمجة خلال السداسي الثاني من التكوين.

4 – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ...، المرجع السابق، ص ص 206 . 210.

5 –Henri Federman et Henri Aucapitaine , Op.cit , p 368.

6 –Emilie Vayssettes , Op.cit , p 28 .

7 – أ . م . و . ج، مجموعة الرسائل المخطوطة، 3216، و45، و46.

2-6- الجهاز الأمني المحلي:

لقد حرص البايات على إقرار الأمن في كل المناطق التابعة لإدارتهم، فعملوا على تأمين الطرقات، وجعلوا القبائل وأعيانها يشاركونهم في هذه المهام، إذ نجد شيوخ القبائل مثلاً مُلزمين بالبحث والتحري عن الجناة عند وُقوع أي جريمة على أراضيهم، وإذا عجزوا عن ذلك فإنهم سيدفعون غرامة مالية لورثة المقتول (في حالة جريمة القتل). وإن لم يكن له وريث شرعي تُدفع الغرامة لبيت المال على مستوى البايلك[1].

ويمكن الإشارة إلى أهم القوات التي شكلت الجهاز الأمني على المستوى المحلي من خلال ما يلي:

* الزنبطوط العزاب الذين يعتمد عليهم الباي في حملاته ضدّ القبائل المتمردة.

* الصبايحية الذين يتبعون الباي في كل خرجاته أو حملاته.

* المخازنية التي تتشكل من فرسان المخزن الذين يستخدمهم الباي في تأديب المتمردين[2].

* نوبات[3] الانكشارية التي تعمل على حفظ الأمن داخل المدن[4].

* القناقات التي تم استحداثها في المقاطعات تحت إشراف شيوخ القبائل؛ لتأمين طرق المواصلات، علما بأن كل قناق كان يتكون من عددٍ معيّن من الخيم التي يُرابط فيها فرسان الزمول[5]، وقد تواجدت هذه القنانات في مختلف أنحاء البايلكات الثلاثة[6].

* قائد القصبة الذي كان يُشرف على شرطة المدينة ليلاً، وعلى تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة ضدّ المجرمين، كما كان يشرف أيضا على تنفيذ العقوبات الخاصة بالنساء المخالفات للقوانين والأعراف، وعلى حراسة السجون[7].

* قايد الدار الذي كان يتولى حفظ الأمن والنظام في النهار[8].

---

[1] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 161. 162.

[2] – صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 448.

[3] – النوبة أو الجيش النظامي، يتكون من 22 صفرة بها حوالي 333 جنديًا. أنظر: علي خلاصي، الجيش الجزائري في العصر الحديث، المرجع السابق، ص 239

[4] –Emilie Vayssettes , Op.cit , p 36.

[5] – الزمول هم من أقوى فرسان المخزن الذين ينتمون إلى القبائل المتحالفة مع الباي. أنظر: علي خلاصي، الجيش الجزائري في العصر الحديث ...، المرجع السابق، ص 238.

[6] –Walsin Esterhazy, op.cit, p p 250,251.

[7] – محمد الصالح بن العنتري، المصدر السابق ، ص 23.

* مجموعة الشواش الذين يقومون بمهام الشرطة وبإقرار الأمن في الدواوير تحت رئاسة آغا الصبايحية[1].

* فرسان المكاحلية بقيادة باش مكاحلي المكلفين بالحفاظ على الأمن الشخصي للباي، وحراسة خزينة البايلك[2].

3- العلاقة بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية في الجزائر خلال العهد العثماني:

تأثرت الإدارة المحلية بما كان يجري على مستوى الإدارة المركزية في الجزائر خلال العهد العثماني، وقد لا نبالغ إذا قلنا أن إدارة الأقاليم (البايلكات) هي تقريبا إدارة شبيهة بالإدارة المركزية؛ مع وجود بعض الاختلافات البسيطة، فالخزناجي هو الخزندار في إدارة الإقليم، وآغا العرب هو خليفة الباي في البايلك، أما بيت مالجي فهو نفسه في الإقليم أيضاً[3].

وقد كان البايات يُحاولون تقليد الإدارة المركزية من حيث تنظيم جهاز الإدارة المحلي، إذ يتولى الباي تعيين القياد الذين يُختارون غالباً من الأتراك أو الكراغلة؛ بناءاً على اقتراح آغا الإقليم، على أن يقوم القياد في الريف بتعيين الشيوخ الذين تُسند إليهم إدارة شؤون القبيلة أو العشيرة، بعد أخذ رأي شيوخ الدواوير فيهم[4]. كما كان الباي الجديد يقلد الداي الجديد فيما يتعلق بمسألة تغيير (تجديد) موظفي الإدارة عند تعيينه على رأس البايلك للمرة الأولى؛ إذ يقوم الباي بعزل معظم الموظفين الذين سبق لهم أن اشتغلوا مع الباي المعزول لعدم الثقة فيهم وإبعاد أي احتمال للمؤامرة ضدّه[5].

وإذا كان الداي هو الحاكم نظرياً، فإن الباي كان يتمتع في الواقع بنوع من الاستقلال، ولا يخضع للداي في كل الأمور المتعلقة بشؤون البايلك إلا فيما يتعلق بجمع الضرائب ودفع الدنوش الصغرى والكبرى، كما كان الباي مسؤولا عن الأمن في مقاطعته[6]. وهو ما يعكس نوع من اللاّمركزية في الإدارة؛

---

[8] –Abdeljelil Timimi, op.cit, p 68.

[1] –Idem, p 69.

[2] – دباب بومدين، المرجع السابق، ص 47.

[3] – أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 52.

[4] – صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر... ، المرجع السابق، ص 117.

[5] – أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص 30.

[6] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 117.

حيث أن كل باي كان يتصرف كعامل مستقل، غير أن هذا لا ينفي تبعيته لسلطة الداي، فإذا كان للبايات الحق المطلق على سبيل المثال في إصدار العقوبات ضدّ الأهالي ومصادرة الممتلكات، فإنه من جهة أخرى لا يستطيع أن ينفذ حكم الإعدام في حق الأتراك إلاّ بعد مشاورة الداي[1].

وفي سيّاق حديثنا عن العلاقة بين الإدارة المحلية والمركزية، تجب الإشارة إلى تبعية البايلك للسلطة المركزية؛ من خلال تعيين الباي والموافقة على تعيين خليفته أيضاً من قبل الداي، وكذا تبعية آغا الدايرة مباشرة للداي في الحكومة المركزية، كما تعدّ الضرائب دلالة واضحة على ولاء الباي لدار السلطان، وذلك مقابل أن تتكفل السلطة المركزية بتوفير الجيوش للبايلك عند الحاجة، وتقديم المساعدات في حال وقوع كوارث طبيعية[2]. ولا ننسى مسألة الأمن الخارجي للبايلك الذي يندرج ضمن سيادة البلاد، فقد كانت الإيّالة تتكفل مثلا بالمفاوضات مع الإسبان حين تعلق الأمر بتحرير وهران. كما لم تغب دار السلطان عن مسألة الصراع بين بايلك الغرب والمغرب الأقصى[3].

وزيّادة على ما سبق، فإن البايات لم يفكروا قط في الانفصال عن الحكم المركزي، والاستقلال بحكم البايلكات، بل كانوا يستشيرون الداي في كل خطوة يخطونها؛ من ذلك مثلا أن الباي محمد ابن عثمان(باي إقليم الغرب) الذي كان طموحاً جداً، لم يصل به طموحه إلى درجة الخروج عن طاعة الحكومة المركزية، إذ كان حريصاً على معرفة رأي الداي ومشاورته[4]، ومثله أيضا كان بايات الإيّالة الجزائرية يستشيرون الداي في الأمور الهامة؛ ذات الشأن السيّاسي والعسكري للإيّالة، وهو ما يعكس أشكال التبعية والولاء للحكومة المركزية[5].

يمكننا القول في خاتمة هذه الدراسة أن الإدارة المحلية في الجزائر خلال العهد العثماني قد اعتمدت على مجموعة من المؤسسات ذات الأهمية البالغة في تسيير شؤون البايلكات السيّاسية والاقتصادية

---

[1] –Thomas Shaw, op.cit, p 263.

[2] – حنيفي حلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر...، الرجع السابق، ص 148.

[3] – كمال بن صحراوي، أوضاع الريف في بايلك الغرب أواخر العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2013–2014، ص 40.

[4] – سميرة طالي معمر، المرجع السابق، ص ص 75 . 76.

[5] – Walsin Esterhazy, op.cit, p 246.

والعسكرية والأمنية ، ولم يكن لهذه المؤسسات أن تقوم بالدور المنوط بها؛ لولا وجود مجموعة من الموظفين القائمين عليها، والذين شكلت وظائفهم الدعامة الأساسية لتلك المؤسسات.

المحاضرة الرابعة

إدارة القضاء في الجزائر

خلال العهد العثماني.

1. تعريف القضاء
2. ثنائية القضاء بين المالكية والأحناف في الجزائر خلال العهد العثماني
3. مؤسسات القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني
   - 3-1- المجلس القضائي العلمي
   - 3-2- المحاكم الحنفية والمالكية
   - 3-3- القاضي الشرعي
   - 3-4- المفتي
4. أضواء عن واقع القضاء في الأرياف الجزائرية خلال العهد العثماني

يعتبر القضاء أهم مرتكزات دولة الحق والقانون، حيث أنيطت به مهمّة حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية؛ لأجل تحقيق العدل الذي يعتبر أساس الملك أو أساس العمران كما يرى ابن خلدون الذي أكد في مقدمته على أن الدولة التي لا عدل فيها لا مستقبل لها[1].

1- تعريف القضاء:

للقضاء تعريفات عديدة، إذ يدل على الفصل في الخصومات وقطع المنازعات عند فقهاء الحنفية[2]، كما يدل على الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام عند فقهاء المالكية[3]، أما فقهاء الشافعية فإنهم يعرفون القضاء على أساس أنه الحكم بين الناس أو فصل الخصومة بين خصمين فأكثر بحكم الله تعالى[4]، في حين يعرفه فقهاء الحنابلة بالإلزام بالحكم الشرعي وفصل الخصومات[5].

إن ما يمكن ملاحظته على هذه التعريفات، هو أنها حتى وإن اختلفت من حيث الألفاظ، فإنها تتفق من حيث المعنى، على أن القضاء هو الفصل في الخصومات التي تكون بين الناس بإلزامهم بالحكم الشرعي.

وبتعبير واضح، يمكننا تعريف القضاء على أنه مجموعة من الإجراءات، والقرارات والأحكام التي تصدر عن القاضي باعتباره سلطة للفصل في المنازعات والخصومات التي تكون بين الأفراد، أو الأفراد والهيئات، أو الهيئات فيما بينها، من أجل إلزامهم بالحكم الذي ينص عليه القانون[6].

2- ثنائية القضاء بين المالكية والأحناف في الجزائر خلال العهد العثماني:

---

[1] – عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مج 01، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب للنشر، (د.م)، 2004، ص 227.

[2] – عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، الإختيار لتعليل المختار، تع: محمود أبو دقيقة، مج 01، دار الكتب العلمية للنشر، بيروت، (د.ت)، ص 82.

[3] – جبر محمود الفضيلات، القضاء في صدر الإسلام، شركة الشهاب للنشر، الجزائر، (د.ت)، ص 13.

[4] – زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب،ج 02، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د. م)، 1994، ص 257.

[5] – منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، ج 06، دار الكتب العلمية للنشر، (د.م)، 1983، ص 285.

[6] – محمد بجاق، مقومات الأمن القضائي، مجلة الدراسات الفقهية والقضائية، مج 04، العدد 01، مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، جامعة الوادي، جوان 2018، ص 73.

تميز القضاء بالازدواجية في الجزائر خلال العهد العثماني[1]، إذ يتّضح لنا وجود ثنائية في الهياكل والأحكام القضائية[2]، فكما هو معلوم أنّ مؤسسة القضاء في الجزائر قد استمدت تعاليمها من الشريعة الإسلامية وفقا للمذهب المالكي[3]، وذلك منذ الفتح الإسلامي وإلى غاية دخول العثمانيين إلى الجزائر وإلحاقها رسميا بالخلافة العثمانية سنة 1519م[4]. غير أن هؤلاء العثمانيين استقدموا معهم المذهب الحنفي[5]، الذي كانوا قد اتخذوه مذهبا رسميّا للدولة العثمانية، فأصبح بذلك مذهبهم يحمل صفة مذهب السلطة الرسمية في إيّالة الجزائر؛ له قضاته ومفتوه في كل الأجهزة القضائية[6]. هذا ما انعكس على واقع مؤسسة القضاء التي أصبحت تتميّز بالازدواجية والثنائية بين المالكية والحنفية طيلة فترة التواجد العثماني بالجزائر، ويمكننا الوقوف على بعض الملامح التي تؤكد ذلك من خلال النقاط التالية:

– وُجود محكمتان شرعيتان بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني[7]، الأولى للمالكية وهي موجودة وسط المدينة بالقرب من المركز الاقتصادي، والثانية للحنفية مقرها شمال محكمة المالكية، وتحديداً في الرحبة القديمة[8].

---

[1] – حنيفي هلايلي، الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بين ثنائية المصادر المحلية والمصادر الغربية، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 134، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2009، ص 142.

[2] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 22.

[3] – المذهب المالكي، هو كل ما اختص به الإمام مالك بن أنس رحمه الله، من الأحكام الشرعية الفروعية الإجتهادية، وما اختص به من أسباب الأحكام والشروط والموانع والحجاج المثبتة لها. أنظر: شهاب الدين القرافي، الإحكام في تمييز الفتاوي عند الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، ط 2، عناية عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص 195.

[4] –مصطفى عبيد، القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني، مجلة عصور الجديدة، العدد 11–12، مختبر تاريخ الجزائر، جامعة وهران 01، خريف، شتاء 2013–2014، ص 214.

[5] –المذهب الحنفي هو عبارة عن آراء الإمام أبي حنيفة النعمان، وأصحابه المجتهدين في المسائل الاجتهادية الفرعية وتخريجات كبار العلماء من أتباعهم، بناء على قواعدهم وأصولهم أو قياساً على مسائلهم وفروعهم. أنظر: أحمد بن محمد نصير الدين النقيب، المذهب الحنفي (مراحله وطبقاته، ضوابطه ومصطلحاته، خصائصه ومؤلفاته)، ج 01، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، 2001، ص 39.

[6] – محمد بوشنافي، علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني (10–13هـ/16–19م)، مجلة عصور الجديدة، العدد 16–17، مختبر تاريخ الجزائر، جامعة وهران 01، شتاء، ربيع 2014–2015، ص 221.

[7] – عزيز سامح الترّ، المصدر السابق، ص 139.

[8] –Tal Shuval, op.cit, p 191

– الجمع بين ممثلي المذهب المالكي والحنفي ضمن الهيئة العلمية للمجلس العلمي[1] الكبير، الذي كان يعدّ بمثابة المحكمة العليا في الجزائر خلال العهد العثماني[2].

– وُجود قاضيين ومفتيين من مذهبين مختلفين ضمن أجهزة القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني، فإذا كان الأمر يتعلق بالأتراك والكراغلة وبعض الحضر؛ استمد القضاء أحكامه من المذهب الحنفي، أما إذا كانت القضايا تخصّ الطوائف الأخرى من السكان الأصليين، فإن القضاء يستمد أحكامه من المذهب المالكي[3].

– حرية تقاضي أفراد المجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني بحسب المذهب المالكي الذي يختارونه، دون تدخل السلطة الحاكمة في ذلك[4]؛ إذ تدلنا وثائق سجلات المحاكم الشرعية على وجود عينة من المتقاضين الأحناف ممّن تقاضوا أمام المحكمة المالكية. والعكس كذلك، فهناك عدد من المتقاضين المالكية ممّن تقاضوا أمام المحكمة الحنفية[5].

3– مؤسسات القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني:

من أهم مؤسسات القضاء المعروفة في الجزائر خلال العهد العثماني نجد:

3–1: المجلس القضائي العلمي: ويعرف أيضا بالمجلس الشرعي أو المجلس الشريف[6]. وهو بمثابة المحكمة العليا أو محكمة الاستئناف أو ديوان المظالم، إذ يستند إليه الفصل في الخلافات والنزاعات العالقة التي عجز

---

[1] – نتحدث عن المجلس العلمي في العنصر المتعلق بالمؤسسات القضائية.

[2] –Albert Devoulx, les édifices religieux de l'ancien régence d'Alger, R.A, N°10, conservateur des archives arabes du services de l'enregistrement et des domains à Alger, 1866, p 226.

أنظر أيضا: عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص 91.

[3]– ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 22.

[4] –De paradis Venture, Tunis et Alger aux XVIIIe siècle, Sindbad, Pris , 1983, p 260.

[5] – أ . و . ج، س . م . ش، ع: 23، و 25.

أ . و . ج، س. م . ش، ع: 26–27، و 01.

[6] – صالح بوبشيش، المدارس الفقهية في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد 01، المجلد 01، مخبر التربية بجامعة الجزائر 01، الجزائر، 2008، ص 143.

قضاء المحاكم العادية عن الفصل فيها[1]، و قيل أن هذا المجلس قد أنشأ لتجاوز التضارب بين المذهبين؛ المالكي والحنفي وتقريب الرؤى بينهما[2].

ينعقد المجلس العلمي للقضاء كل يوم خميس بالجامع الأعظم[3] بمركز مدينة الجزائر، برئاسة المفتي الحنفي، وتضم هيئته العلمية كل من: القاضيان المالكي والحنفي، والمفتيان الملكي والحنفي، وضابط الإنكشارية برتبة باش آيا باشي، ممثلا عن الباشا لأجل فرض الأمن والانضباط داخل المجلس. هذا فضلاً على جماعة الموثقين التي تهتم بتوثيق كل ما يجري في المجلس[4]. أمّا عن المهام الأساسية لهذا المجلس فهي تتمثل أساسا في النظر في القضايا العالقة المستعصية على الحاكم والمحكوم، وإصدار الفتاوى المتعلقة بالقضايا العامة وتسيير الأحباس، هذا فضلاً على الحكم في النزاعات التي تحدث بين أهل الذمة والمسلمين حسب أحكام الشريعة الإسلامية، ومعالجة القضايا التي تحدث بين الهيئات الحكومية وموظفي الدولة من جهة وأفراد المجتمع من جهة أخرى[5].

3-2: المحاكم الحنفية والمالكية: تميزت المدن الكبرى على غرار الجزائر العاصمة وقسنطينة والمدية ووهران...، بوجود محكمتين شرعيتين؛ إحداهما للحنفية يتولى القضاء فيها القاضي الذي يعمل بأحكام المذهب الحنفي، والأخرى مالكية يعمل فيها القاضي طبقا لتعاليم المذهب المالكي[6]، ولم يخول لهذه المحاكم النظر في القضايا السيّاسية والجنائية فحسب، بل كانت تتولى الفصل في القضايا المدنية أيضا؛ كالبيع

---

[1] – عائشة غطاس، الحرف والحرفيون...، المرجع السابق، ص 122.

[2] – مصطفى أحمد بن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام (نموذج الجزائر في العهد العثماني)، ط 01، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999، ص 89.

[3] – الجامع الأعظم أو الجامع الكبير، مسجد مالكي، يُعد من أقدم وأهم المباني في مدينة الجزائر، شيد من طرف يوسف بن تاشفين عام 1097م، حيث تداول عليه أئمة ومدرسون من درجات متفاوتة. أنظر: سيد أحمد بابايي، الجزائر (من سلسلة الفن والثقافة)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 35.

[4] – محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص 225.

[5] – مصطفى أحمد بن حموش، المرجع السابق، ص ص 90. 91.

[6] – مولاي ملياني بغدادي، المحاماة في الجزائر (نشأتها وتطورها منذ سنة 1830 حتى قانون 91 –04 المؤرخ في 08-01-1991)، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، (د.ت)، ص 41.

والشراء والإيجار والرهن والزواج والطلاق والمواريث...[1]. وللإشارة فإن هذه المحاكم كانت تتولى النظر في القضايا التي تُعرض عليها يومياً ما عدا يوم الجمعة، كما أن إجراءات المحاكمة كانت تتم باللغتين العربية والتركية، وذلك اعتباراً للطريقة المتبعة والحاضرين[2]، وكان قاضي الحنفية يمضي الرسوم والأحكام بالمداد الأسود، بينما يُمضيهما قاضي المالكية بالمداد الأحمر، وذلك لأجل التمييز في أوّل نظرة بين ما صدر عن المحكمة الحنفية وما صدر عن المحكمة المالكية[3].

3-3: القاضي الشرعي: عُرف القاضي في الجزائر خلا العهد العثماني بالقاضي الشرعي، الذي كان له دور هام على مستوى المحاكم الناظرة في القضايا المتنازع فيها[4]، وهو ممثل للسلطة، وينتمي لأحد المذهبين؛ المالكي أو الحنفي، وهذا بحكم أن المجتمع الجزائري كان يضم حينذاك أشخاص ينتمون للمذهب المالكي وأشخاص آخرون ينتمون للمذهب الحنفي[5]، وبالنسبة لمسألة تعيين[6] القضاة، فإنها كانت مع بداية العهد العثماني من صلاحيات الباب العالي، حيث كانت مدة تولّيهم في المنصب محدّدة بادئ الأمر بسنتين[7] تنتهي بالعزل من الوظيفة[8]، ثم أصبحت مهمة تعيينهم خلال عهد الدايات من اختصاص الداي والباي[9]،

---

[1] – الأمير بوغدادة، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجا)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص 86.

[2] – وليم سبنسر، المرجع السابق، ص ص 128 . 129.

[3] – عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص 91.

[4] – أحمد بحري، الجزائر في عهد الدايات. دراسة للحياة الإجتماعية إبان الحقبة العثمانية، ج 01، دار الكفاية للنشر، الجزائر، 2013، ص 316.

[5] – إيمان بن حبيبة، لمحة عن النظام القضائي في الجزائر أثناء الفترة العثمانية، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 06، العدد 01، مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 15 جانفي 2018، ص 187.

[6] – حدد الماوردي سبعة شروط أساسية لتعيين القضاة في ولايات الدولة العثمانية وهي: الذكورة والبلوغ، الذكاء، الحرية، الإسلام، العدالة، سلامة السمع والبصر، العلم بأحكام الشريعة الإسلامية. أنظر: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح وتص: محمد بدر الدين النفساني، دار الفكر، القاهرة، (د.ت)، ص ص 65. 66. أمّا محمود إحسان الهندي فقد أشار إلى أن القضاة كانوا يعينون من بين الأشخاص المشهود لهم بحفظ القرآن الكريم، الذين لديهم معرفة تامة بأحكام الشريعة الإسلامية، ومن ذوي الثقة والاستقامة والصلح والورع والأخلاق الفاضلة. أنظر: محمود إحسان الهندي، الحوليات الجزائرية (تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني إلى عهد الثورة فالاستقلال)، العربي للإعلان والطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1977، ص 62.

[7] –هناك اختلاف بين الكتابات التاريخية حول مدة بقاء القاضي في منصبه؛ إذ ترى الباحثة عائشة غطاس أن ولاية القضاة كانت غير محددة زمنيا. أنظر: عائشة غطاس، الحرف والحرفيون...، المرجع السابق، ص 120.

[8] – مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص 215.

إذ يقوم الداي بتعيين القاضي الشرعي لمدينة الجزائر، بينما يتولى البايات في مقاطعات قسنطينة والتيطري ووهران بتعيين قضاة الشرع[1].

ولم يكن القاضي مجرد حكم، بل هو موظف سامي له مسؤوليات إدارية واقتصادية، فالقرارات الصادرة عن السلطة المركزية (الباب العالي) والمتعلقة بالحياة الاقتصادية كانت توجه إلى القضاة[2]. كما اتسعت دائرة مهام القاضي بشكلٍ ملحوظ في إيّالة الجزائر، فهو قاضي الأحوال الشخصية والمشرف على الأوقاف وعلى البيع والشراء، فبالمحكمة يتم تسجيل عقود البيع والشراء والقروض؛ لإضفاء الشرعية على تلك المعاملات[3]. ويمكن التطرق إلى مهام القاضي من خلال النقاط التالية:

- معاقبة المخلين بالقانون والنظر في الاحتجاجات المرفوعة إليه.

- الفصل في الخلافات والخصومات.

- مراعاة شؤون القاصرين والسهر شخصياً على واقع النساء والأرامل واليتامى وذوي الحقوق[4].

- الإشراف على الأوقاف وتعيين القائمين عليها مع مساعدة العدول[5].

- الإشراف على الشؤون المالية للدولة والعقود المبرمة بين الأفراد والدولة وتنظيم مصادر الدخل وقوانين الضرائب مع متابعة أحكام الحظر والمنع[6].

---

[9] – الأمير بوغدادة، المرجع السابق، ص 85.

[1] – مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص 219.

[2] –Robert Mantran, Règlements fiscaux ottomans, La province de bassora, J.E.S.M.O, TX, 1967, p p 216, 217.

[3] – عائشة غطاس، سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر في العهد العثماني، مجلة إنسانيات، العدد 03. المركز الوطني للبحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 1977، ص ص 75. 77.

[4] – حنيفي هلايلي، الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر...، المرجع السابق، ص 142.

[5] – رشيدة شدوي معمر، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر – فترة الدايات 1671– 1830، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005– 2006، ص 73.

[6] – إيمان بن حبيبة، المرجع السابق، ص 188.

وللإشارة، فقد اعتمد قضاة الشرع على مجموعة من المساعدين في تأدية مهامهم ، ومن بين هؤلاء المساعدين نجد: الباش عدل، والعدل، والكُتاب، والمحضرون، والشواش (جمع مفرده شاوش أي الشرطي)؛ وذلك لتأمين جلسات المحاكمة[1]، كما كان القضاة يستعينون في كثير من الأحيان، عندما تُعرض عليهم المنازعات العقارية بأهل الخبرة الذين يعاينون المواقع ويقدمون رأيهم التقني للقضاة، ويضطر القضاة أحيانا أخرى إلى الاستعانة بآراء الجيران؛ باعتبارهم شهود عيان لفض النزاع بين الأطراف المتنازعة[2].

وعن مجريات التقاضي، يمكننا القول أن النظر في القضايا كان يتم يومياً باستثناء يوم الجمعة، إذ يَعرض المتحاكمون قضاياهم على قاضي المحكمة، ويقومون بالمرافعة والدفاع عن قضاياهم بأنفسهم، وبدون مساعدة المحامين[3] اعتماد المحامين لم يكن معروفاً)، وبعد المرافعة مباشرة، يصدر القاضي حكمه، وفي حالة عدم رضا أحد المتحاكمين بالحكم الصادر عن القاضي؛ فإنه يحق للطرف الذي يعتبر نفسه مظلوماً أن يستأنف الحكم، عن طريق رفع قضيته للمفتي (الحنفي أو المالكي)، هذا الأخير الذي يعتبر حكمه نهائيا[4].

أما في الحالات العارضة أو القضايا المختلطة (يختلط فيها المتحاكمون من المذهبين)، فإن استئناف الحكم لم يكن إلاّ من حق الطرف التركي (الحنفي)؛ الذي يمكنه رفع قضيته أمام القاضي التركي، واستئناف الحكم أمام المفتي الحنفي[5]. وهذا ما يُعدّ في نظرنا إجحاف حقيقي من قبل حكومة الأتراك في حق السكان الأصليين.

3-4: المفتي: احتل المفتي بالجزائر العثمانية، سواء كان حنفيا أو مالكيّا، المرتبة الأولى في صف العلماء[6]، وهو أحد أبرز أعضاء التشكيلة القضائية لإدارة القضاء في إيّالة الجزائر[7]. فزيّادة على عضوية المفتيين الدائمة في المجلس القضائي العلمي، فإنهما كانا يعقدان جلسات للنظر في القضايا التي كانت تُرفع إليهما مرتين في

---

[1] – مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص 219.

[2] – مصطفى ابن حموش، المرجع السابق، ص 76.

[3] – لقد سُمح للمتحاكمين الاعتماد على الشهود كمراجع عينية للتثبيت من الحقائق. أنظر: وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 129.

[4] – وليام شالر، مذكرات وليام شاكر قنصل أمريكا في الجزائر 1816– 1824، تر وتع وتق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 48.

[5] – وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 129.

[6] –Edmond Lambert L'Abbé, op.cit, p 230

[7]– إيمان بن حبيبة، المرجع السابق، ص 191.

الأسبوع، خصوصاً ونحن نعلم أن المتحاكمين الذين كانوا يطعنون في قرارات القضاة، كانوا يتوجهون مباشرة للمفتي الحنفي أو المالكي، كل حسب مذهبه للنظر في قضاياهم من جديد، ليكون بذلك حكم المفتي حكماً نهائيا[1].

وقد جرت العادة أن يقوم السلطان العثماني بتعيين المفتي الحنفي في إيّالة الجزائر، بينما يقوم الداي بتعيين المفتي المالكي[2]، ثم أصبح تعيين المفتيين معاً من صلاحيات الداي مع بداية عهد الدايات[3]. ورغم اعتراف القضاة في الجزائر العثمانية بالمفتيين الحنفي والمالكي، إلاّ أن المفتي الحنفي ظل هو المفضّل لدى حكومة الأتراك إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م[4]، فهو الذي كان يتولى الإشراف على تسيير جلسات المجلس العلمي؛ الذي كان يجتمع تحت رئاسته كل يوم خميس بالجامع الأعظم المالكي لمدينة الجزائر[5]، كما أن حكام الأتراك كانوا يتدخلون في كثير من الأحيان لصالح المفتي الحنفي على حساب نظيره المالكي، وخير مثال على ذلك ما حدث مع المفتيين محمد النيار الحنفي وأحمد قدورة المالكي. خلال مناظرة علمية بينهما، وقد قيل أنهما اختلفا اختلافا شديداً وصل إلى حدّ تبادل الاتهامات بينهما، وبعد انعقاد المجلس الشرعي بالجامع الكبير، دعاهما الباشا عنده في قصره، بحضور العلماء، وقرّر أخيرا الأخذ برأي المفتي الحنفي النيار وعزل المفتي المالكي قدورة[6]. وهو ما يعد في نظرنا أيضا إجحاف من قبل حكومة الأتراك في حق فقهاء المالكية وعلمائها.

4- أضواء عن واقع القضاء في الأرياف الجزائرية خلال العهد العثماني:

عمل سكان الأرياف على إيجاد هيئات قضائية؛ تتولى مهمة الفصل في الخصومات والنزاعات التي كانت تحدث بينهم من حين إلى آخر، ومن أبرز هذه الهيئات نذكر:

---

[1] – وليام شالر، المرجع السابق، ص 48.

[2] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 71.

[3] – Edmond Lambert L'Abbé, op.cit, p 231.

[4] – بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 166.

[5] – محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص 225.

[6] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)، ج 01، دار الغرب الإسلامي، ط 01، بيروت، 1998، ص 449.

* هيئة قضاء المرابطين: الذين كانوا بمثابة القضاة الشرعيين والجنائيين في آن واحد، وفي نطاق حدود نفوذهم، أين يتولون النظر والفصل في شتى المنازعات التي تحدث بين أفراد القبيلة أو العشيرة، وقد كانت أحكامهم فورية ونهائية غير قابلة للطعن[1]، وهذا راجع إلى الثقة الكبيرة والسمعة العالية التي كان يتمتع بها هؤلاء المرابطين[2].

* هيئة قضاة الطرق الصوفية وزواياها: التي لعبت دور المؤسسة القضائية في فضّ النزاعات وإنهاء وتقليل الخلافات والمشاكل بين سكان الأرياف، وذلك بفضل مكانة شيوخها ومقدميهم ووكلائهم[3].

* قضاء شيوخ القبائل والجماعة: هؤلاء الشيوخ الذين يستمدون شرعية سلطتهم من التعقل والحكمة والسلوك الحسن دينيا ودنيوياً، ورضا الناس عنهم[4]، حيث مارسوا دور القاضي انطلاقاً من موقعهم ومكانتهم الاجتماعية، فكانوا يتنقلون إلى الأسواق لتلقي الشكاوي والاحتجاجات للنظر فيها،أما في الأيام التي لا توجد فيها أسواق فإنهم يبقون في ديارهم لاستقبال الشكاوي، وغالبا ما كان يتم الفصل في النزاعات والخلافات في حينها خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا البسيطة، بينما تؤجل القضايا المعقدة إلى وقت لاحق[5].

ملاحظة:

لم تكن سلطة القضاء في كل الأرياف الجزائرية تعود لهذه الهيئات، إذ أن بعض الأرياف التي أبدت نوعاً من الخضوع والولاء لسلطة الأتراك، كان يتولى القضاء فيها وكيل قضائي يُعينه قاضي المدينة، بعدما يخضعه لامتحان خاص ويشهد له بالسمعة الحسنة والاستقامة[6].

---

[1] – العيد مسعود، المرابطون والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني، مجلة سيرتا، العدد 01، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1988، ص 08.

[2] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 58.

[3] – الأمير بوغدادة، المرجع السابق، ص 119.

[4] – علي خنوف، السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري (نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي)، العناصر للطباعة والنشر، الجزائر، (د.ت)، ص 47.

[5] – علي خنوف، المرجع السابق، ص ص 49. 50.

[6] – محمود إحسان الهندي، المرجع السابق، ص 64.

من خلال ما سبق يمكننا القول، أن الجزائر قد عرفت على عهد العثمانيين نظاما قضائيا محكما؛ قائما على عدد من المؤسسات والهيئات القضائية التي تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية. غير أن ممارسة القضاء من طرف حكومة الأتراك، قد كرست سياسة الطبقية داخل مجتمع الإيالة الجزائرية؛ بحكم الامتيازات التي كان يتمتع بها الأتراك مقارنة بالأهالي في مجال التقاضي. وهو ما يجعلنا نُقر بأن النظام القضائي في إيّالة الجزائر لم يكن عادلاً، إذ تميز بالإجحاف في حق السكان الأصليين، مما انعكس سلبا على واقع المجتمع الجزائري، وبصفة خاصة في الأرياف.

المحاضرة الخامسة

مجالات القضاء وعلاقته بالسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني

1- مجالات القضاء وفروعه في إيالة الجزائر.

1-1 القضاء في المجال المدني.

1-2 القضاء في المسائل الجنائية.

1-3 القضاء في المجال العسكري.

2- الأحكام القضائية في الجزائر العثمانية.

3- علاقة القضاء بالسلطة في إيالة الجزائر.

إن الدارس لواقع القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني، سوف يتضح له وُجود هيئات قضائية مختصة بحسب طبيعة القضايا المعروضة عليها، وهو ما يُوحي بتعدد مجالات القضاء وفروعه، واختلاف الأحكام القضائية وتنوعها. تُرى فيما تمثلت مجالات القضاء وفروعه في إيالة الجزائر؟، وما هي أهم الأحكام القضائية المعروفة فيها؟، وكيف كانت علاقة القضاء بالسلطة في إيالة الجزائر؟.

I- مجالات القضاء وفروعه في إيّالة الجزائر:

لقد تعددت مجالات القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني. وهذا راجع إلى تنوّع وتشعب القضايا التي كانت تعالجها مؤسسة القضاء، وعلى هذا الأساس فإننا نميّز بين عدة مجالات للقضاء:

I-1: القضاء في المجال المدني: وهو الذي يشمل معاملات الأشخاص من بيع وشراء وإيجار وزواج وطلاق...الخ؛ إذ يتم النظر في مثل هذه القضايا من طرف القضاة الذين يعينهم الداي، ويُطلب منهم تنفيذ الأحكام بسرعة[1]، على أن يساعدهم في ذلك كل من:

* الكُتاب الذين يُخول لهم تسجيل كل القضايا والأحكام والعقود الصادرة عن القاضي في الجلسة.

* الشواش الذين يتمثل دورهم في إحضار المتحاكمين، ويمكن للقاضي أن يكلفهم بأمور أخرى خلال جلسة الحكم.

* العدول الذين يحضرون الجلسة كشهود، ولا يقل عددهم عن اثنان[2].

I-2: القضاء في المسائل الجنائية: ينقسم بدوره إلى صنفين:

* الصنف الأوّل: الذي يشمل المسائل الخطيرة المعاقب عليها بالإعدام كجريمة القتل، الاغتصاب، السطو بالسلاح، الزنا...[3]؛ إذ يعود الفصل في مثل هذه القضايا إلى الداي ووزرائه، حيث يكون الحكم فيها بالإعدام (الموت)، مع وُجود اختلاف في تنفيذ الحكم حسب الانتماء الديني والطبقي لمرتكبي الجريمة. فإذا

[1] - بوحوش عمار، المرجع السابق، ص 71.

[2] - أحمد بحري، المرجع السابق، ص 315.

[3] - بوحوش عمار، المرجع السابق، ص 72.

كان الجاني تركيا، يتم خنقه بطريقة سرية في بيت الآغا بعيداً عن العامة، أما إذا كان الجاني من الأهالي، فإنه يشنق في ساحة عمومية أو يقطع رأسه أمام الملأ[1].

* الصنف الثاني: الذي يشمل الجرائم الأقل خطورة، التي لا تحتاج إلى عقوبة الإعدام كالسرقة والغش في الميزان...الخ. بحيث تتراوح العقوبة ما بين قطع اليد والتغريم والأعمال الشاقة والجلد والسجن...، علماً بأن الحكم في هذا النوع من الجرائم يعود إلى الداي في دار السلطان أو الباي في بقية البايلكات[2].

1-3: القضاء في المجال العسكري: يخص الجيش الانكشاري الذي انفرد بقضاء خاص ومحكمة خاصة[3]، باعتبار أن العسكريين لا يُحاكمون أبدا بواسطة القوانين المدنية ولا أمام الشعب[4]. وقد عالج هذا القضاء عدّة مسائل كالتورط في الخيانة، ومخالفة الأوامر العسكرية، التمرد وتدبير الاغتيالات والانقلابات، ويعود اختصاص الفصل في هذا النوع من الجرائم إلى الداي الذي يجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية[5].

2- الأحكام القضائية في الجزائر العثمانية:

لقد تنوعت مستويات الأحكام القضائية في إيّالة الجزائر، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف القضايا التي كانت تعرض على مؤسسة القضاء، إذ يمكننا أن نميز بين عدة أحكام نذكر منها:

- الصلح بين المتخاصمين، وهو الحكم الذي كان سائداً بكثرة في المجتمع الجزائري، خاصة عندما يتعلق الأمر ببعض النزاعات البسيطة كالتعارك الكلامي[6].

- التغريم عن طريق فرض غرامات مالية على كل من أخل بما اتفق عليه العرش أو الجماعة، كالمطففين في الميزان أو الذين يغشون في الأسعار[7].

---

[1] - وليام شالر، المرجع السابق، ص 46.
[2] - إيمان بن حبيبة، المرجع السابق، ص 184.
[3] - أحمد بحري، المرجع السابق، ص 315.
[4] - صالح فركوس، المرجع السابق، ص 119.
[5] - إيمان بن حبيبة، المرجع السابق، ص 185.
[6] - مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص 221.
[7] - بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 170.

– الأشغال الشاقة في حق مرتكبي جرائم المخالفات الصغيرة كإضرام النيران البسيطة[1].

– قطع اليد اليمنى لكل من ثبتت في حقه تهمة السرقة أو تزوير النقود[2].

– عقوبة الضرب بالهراوة والعصي، حيث يتم ضرب المخالف وهو ممدد على الأرض، ويتم تركيز الضرب على قدميه أو على بطنه، ثم يُصب الخل على الجروح لكي يزداد المخالف ألما ولا يعود إلى جريمته ثانية[3].

– الإعدام الذي كان ينفذ بإحدى الطرق الثلاث: الأولى وهي القتل بالسفود، حيث تؤخذ قطعة دائرية من الخشب، طولها ثلاثة أدرع وعرضها في حجم ساق الرجل، أحد طرفيها حاد، ثم تدخل في جسم الرجل بين الكتفين وتخرج، إلى غاية وفاته. أما الثانية فهي الجلد بالسوط، حيث يضع الجلادون[4]المجرم مضطجعا على ظهره بعد نزع ثيابه، ويباشرون بضربه على بطنه بحبلين شديدين حتى الموت. أما الطريقة الثالثة فهي التي تعرف بالارتماء القصري؛ إذ يعلق المدان ثلاثة أو أربعة أيّام قبل إعدامه ثم يرمى من حائطٍ عالٍ أو سور ليقع على قطعة حديدية حادة جداً[5]. وقد يكون الإعدام أيضا عن طريق الخنق والشنق وقطع الرأس، أو بالرمي في البحر أو عن طريق الحرق وإطلاق النار[6].

3– علاقة القضاء بالسلطة في إيّالة الجزائر:

لقد ارتبط النظام القضائي بسلطة الحاكم في إيّالة الجزائر خلال العهد العثماني[7]، إذ يعتبر الداي مصدراً للسلطة السيّاسيّة والقضائية. وهو الذي يقوم بتفويض هذه السلطات إلى البايات والقضاة في

---

[1] – مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص 221.

[2] – وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 129.

[3] – بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 169.

[4] – تعتبر وظيفة الجلاد " تشو" منصباً محترماً، فكل وزير في الحكومة يلحق بمنصبه جلاد، وعادة ما يترقون هؤلاء الجلادون ليشغلوا مناصب عالية في الدولة. أنظر: وليام شالر، المصدر السابق، ص 47.

[5] – وليم سبنسر، المرجع السابق، ص ص 130–131.

[6] – بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 169.

[7] – إيمان بن حبيبة، المرجع السابق، ص 190.

مختلف مقاطعات الإيّالة. كما يمكنه أيضا سحب هذا التفويض منهم في حالة عدم موافقته على الأحكام الصادرة عنهم[1].

وباعتباره حاكم الإيّالة، كان الداي هو القاضي الأعلى لها. لذا كان من حق كل طرف من أطراف النزاع، الذي سبق له أن رفع قضيته أمام المجلس الشريف، أن يطرح النزاع من جديد وبرمته على الداي شخصياً، للفصل فيه بصفة نهائية غير قابلة للطعن. وذلك إن لم يكن راضياً بحكم أعضاء المجلس المذكور[2]. كما أن سلطة الفصل في الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنائية كانت تعود إلى سلطة الداي في دار السلطان[3].

ومن جهته أيضاً، كان الباي هو مصدر السلطة السيّاسيّة والقضائية على مستوى البايلك[4]، إذ يَحظى الباي على مستوى مقاطعته بصلاحيات واسعة في مجال القضاء، يمكن القول أنها توازي صلاحيات الداي على مستوى الإيّالة[5]، ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن تنال أحكام القضاة موافقة الداي خاصة فيما يتعلق بالقضايا المدنية[6]، أما في الجنايات، فإن الباي هو الذي يتولى مثله مثل الداي مهمة الفصل في أحكامها؛ باعتبار أنها مرتبطة بالسيّاسة وأمور السلطة. إن دلّ هذا على شيء إنما يدل على تبعية (عدم استقلالية) القضاء للسلطة[7].

يمكننا القول في خاتمة هذه الدراسة أن دائرة القضاء في إيالة الجزائر، قد عرفت توسعا كبيرا لتشمل بذلك مختلف مجالات المجتمع الجزائري (المدنية والسياسية، الجنائية، العسكرية ...)، ونتج عن ذلك أن تنوعت الأحكام القضائية الصادرة عن مؤسسات القضاء، وهذا في ظل تبعية الجهاز القضائي الدائمة لسلطة الحكام العثمانيين، طيلة تواجدهم في الجزائر.

---

[1] – مؤيد محمود حمد المشهداني ورشيد رمضان سلوان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518– 1830، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 05، العدد 16، كلية التربية، جامعة تكريت، العراق، نيسان (أفريل) 2013، ص 429.

[2] – مولاي ملياني بغدادي، المرجع السابق، ص 43.

[3] – وليام شالر، المرجع السابق، ص 46.

[4] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 70.

[5] – خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830 م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1988، ص 86.

[6] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 70.

[7] – إيمان بن حبيبة، المرجع السابق، ص 190

المحاضرة السادسة

إدارة الأوقاف في الجزائر

خلال العهد العثماني.

1- تعريف الوقف.

2- أنواع الوقف في إيالة الجزائر.

2-1- الوقف الخاص.

2-2- الوقف العام.

3- الجهاز الإداري للأوقاف في إيالة الجزائر.

3-1- هيئة المجلس العلمي التشريعية.

3-2- هيئة الموظفين التنفيذية.

4- مميزات وخصائص عقود الأوقاف في إيالة الجزائر.

5- أهمية الأوقاف ودورها في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني.

تعتبر الأوقاف من أهم مظاهر الحضارة الإسلامية قديماً وحديثاً، فهيّ تعبّر بصورة واضحة عن إرادة الخير في الإنسان المسلم، وإحساسه العميق بالتضامن مع المجتمع الإسلامي. وللجزائر تاريخ طويل مع الأوقاف، إذ تُعد مؤسسة الوقف من المؤسسات العريقة التي شكلت إحدى دعائم المجتمع الجزائري على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي. والدارس لإدارة الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني، سيقف من دون شك على مدى انتشار ثقافة الوقف لدى مجتمعها سلطة وشعباً، كما يقف على الدور الهام الذي لعبته الأوقاف في الحفاظ على كيان المجتمع وتماسكه؛ من خلال تزايد وكثرة الأملاك الموقوفة لصالح مؤسسات المجتمع الجزائري، وأفراده من الفقراء والمحتاجين.

I- تعريف الوقف:

الوقف في اللغة هو الحبس[1]، ومنه قولهم وقفت الدار، أي حبستها في سبيل الله، ومعنى تحبيسه ألا يورث ولا يباع ولا يوهب، ولكن يترك أصله، ويجعل ثمره في سبيل الله عزّ وجلّ[2].

وقد استعمل الفقهاء كلمتي "حبس" و"وقف" في التعبير عن الوقف، فاستعملت كلمات حبس أو أحبس، ووقف وأوقف للفعل، ووقف وحبس للاسم، وجمعت على أوقاف وأحباس[3]، ولا تزال الأوقاف، تسمى في بلاد المغرب أحباسا[4].

وفي وضعه الشرعي، فإن الوقف هو حبس العين على ملك الواقف والتصدّق بالمنفعة[5]؛ أي حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله[6]. وبهذا يكون الوقف بمثابة الصدقة الجارية. مثلما يؤكده الدكتور منذر القحف في تعريفه للوقف؛ إذ يقول: " الوقف، حبس مؤبّد ومؤقت للمال للانتفاع المتكرر به أو بثمرته في

---

[1] – علي بن محمد السّيد الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ط 01، دار الفكر للنشر، بيروت، 2005، ص 177.

[2] – إبراهيم بن موسى بن أبي بكر ابن الشيخ علي الطرابلسي الحنفي، الإسعاف في أحكام الأوقاف، دار الرائد العربي، لبنان، 1981، ص 07. أنظر أيضا: عبد الستار إبراهيم الهيتي، الوقف ودوره في التنمية، منشورات مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1997، ص 13.

[3] – منذر القحف، الوقف الإسلامي: تطوّره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 54.

[4] –Dominique et Janine Sourdel, Dictionnaire historique de L'islam, Ed N° 01, P.U.F, Paris, 1996, p 636.

[5] – الحنفي، المصدر السابق، ص 08. أنظر أيضا: الجرجاني، المصدر السابق، ص 178.

[6] – السيّد سابق، فقه السنة، ط 01، دار الفتح للإعلام العربي، مصر، 2004، ص 1069.

وجه من وُجوه البر العامة أو الخاصة، فهو صدقة جارية ما بقيت أو بقي أصلها، سواء كان هذا البقاء طبيعيا يحدّده العمر الاقتصادي للمال الموقوف، أو إراديّا يحدّده نص الواقف وإرادته"[1].

أما المؤرخ ناصر الدين سعيدوني فإنه يعرف الوقف على أساس أنه عقد لعمل خيري ذي صبغة دينية، يقوم على توفّر الواقف الذي له أهلية التبرع بما يملك من ذات أو منفعة، وعلى وُجود الموقوف؛ وهي المنفعة التي تصرف على سبيل الحبس، فضلاً على توفّر الموقوف عليه؛ وهو المستحق لصرف تلك الذات أو المنفعة. ولو كان مصلحة عامة كالمسجد والمدرسة والزاوية وغيرها. هذا مع اشتراط صيغة الوقف، ولو كانت بكتابة على مسجد أو مؤسسة خيرية[2].

2- أنواع الوقف في إيالة الجزائر:

يمكن التمييز بين نوعين من أنواع الوقف في إيّالة الجزائر، وهذا باعتبار الغرض من صرف المنافع المترتبة عليه، إذ نجد الوقف الخاص والوقف العام.

2-1: الوقف الخاص: يُعرف أيضا بالوقف الذري أو العائلي أو الأهلي[3]، وهو أن يحبس المالك غلة ملكه على واحدٍ أو أكثر من أقربائه أو غيرهم[4]، بحيث لا يتحوّل صرف منفعته على المصلحة العامة التي حُبس على أساسها؛ إلا بعد انقراض العقب أو انقطاع نسل صاحب الحبس أي الواقف، وقد ظل هذا النوع شائعاً في إيّالة الجزائر مقارنة بالوقف العام[5].

2-2: الوقف العام: ويُعرف أيضا بالوقف الخيري، وهو أن يحبس المالك غلة ملكه على جهة خيرية معينة، بحيث تعود منافعه على المصلحة العامة[6]. وقد شمل هذا النوع من أنواع الوقف عدة مجالات نذكر منها:

---

[1] – منذر القحف، المرجع السابق، ص 62.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية. الفترة الحديثة، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 230.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر. العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 150.

[4] – اسعيد عليوان، أوقاف الجزائر في العهد العثماني ومساهمتها الاجتماعية والثقافية، مجلة الأحياء، مج 09، العدد 01، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 01، 01 ديسمبر 2007، ص 296.

[5] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث ...، المرجع السابق،ص 150.

[6] – اسعيد عليوان، المرجع السابق، ص 296.

– الوقف على المؤسسات الدينية كالجوامع والمساجد، حيث أوقف القائد عبد الله صفر (العلج) معتوق خير الدين بربروس على الجامع المعروف بجامع صفر[1] وقفا بلغ عشر زويجات[2] من الأرض، ومثله أيضا أوقف خير الدين بربروس قطعة هامة من الأرض على نفس الجامع[3].

– الوقف على عيون الماء، من ذلك مثلاً ما فعله الداي أحمد باشا (1805 – 1808)؛ الذي أوقف حانوتاً من ملكه الخاص على ساقية الحامة على أن يستفيد من مياهها[4].

– الوقف على الجند والمنشآت العسكرية، حيث أوقف حسن بن السيّد حسين، الذي كان يعمل وكلاً للخرج في الأوجاق رقم 138 بثكنة باب عزون سنة 1765 جزءاً من ممتلكاته على أوجاقه[5]. كما أوقف الداي محمد باشا (1718–1724) قطعة أرض من ملكه الخاص على أوجاقه المعروف بداغ دوران الموجود بثكنة الخراطين، لتكون بذلك مقبرة لجنود أوجاقه[6].

– الوقف على طلبة العلم مثلما قام به السيّد أبو عبد الله السيد الحاج محمد الدولاتلي، الذي أوقف داراً من ملكه، على أن تُصرف مداخيل كرائها على طلبة العلم[7].

3– الجهاز الإداري للأوقاف في إيالة الجزائر:

اتخذت تنظيمات الأوقاف في إيّالة الجزائر شكل إدارة محلية مميزة وجهاز إداري مستقل محدّد الصلاحيات، يتميز بمهارة المشرفين عليه وكفاءة القائمين به، فرغم أن العديد من موظفي الأوقاف كانوا

---

[1] – يعد من المساجد الحنفية العتيقة، شيّد من طرف القايد عبد الله صفر سنة 1534، ويقع في القسم العلوي من مدينة الجزائر المعروف في الوثائق بحي الجبل، تُشرف على إدارته مؤسسة سبل الخيرات. أنظر: Albert Devoulx, Les edifices..., op.cit, p 186.

[2] – مفردها زويجة وهي مشتقة من كلمة "زوج" ويعود أصلها إلى وضعية دابتين عند استعمالها في الحراثة مثل الثيران أو البغال، وهي تدل على مقدار قياس عرض الطريق أو أرض الحراثة. أنظر: مصطفي أحمد بن حموش، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني. الجزائري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء الثرات، دبي، 2000، ص 271.

[3] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ...، ج 01، المرجع السابق، ص 235.

[4] – س . م . ش، ع: 109– 110، و 10.

[5] – أ . م . و .ج، المجموعة 3205، الملف الثاني، قسم المخطوطات، و 90.

[6] – أ . م . و .ج، المجموعة 3205، الملف الثاني، قسم المخطوطات، و 01.

[7] – س . م . ش، ع: 141، و 40.

يخضعون مباشرة للسلطة الحاكمة؛ بعد أن يُعينوا بأمر من الباشا (الحاكم)، أو بإقرار منه بعد تزكيتهم من طرف أعضاء الديوان وكبار الموظفين، إلا أن التصرّف في شؤون الأوقاف واتخاذ الإجراءات العملية المستقلة المتعلقة بها؛ كانت تعود إلى المجلس العلمي[1]. وهو ما يجعلنا نميز بين هيئتين مختلفتين ضمن الجهاز الإداري للأوقاف هما:

3-1: هيئة المجلس العلمي التشريعية: يعتبر المجلس العلمي بمثابة الهيئة التشريعية لمؤسسة الأوقاف[2]، حيث يمتلك صلاحيات واسعة ومطلقة للتصرّف في شؤونها ومراقبة القائمين عليها[3]، فهو يحافظ بذلك على الأوقاف من الضياع والإلغام والتغريم[4]. وللإشارة فإن المجلس العلمي كان يفصل في القضايا المتعلقة بالأوقاف أثناء اجتماعاته الدورية؛ التي كانت تعقد كل يوم خميس في الجامع الأعظم بمدينة الجزائر[5].

3-2: هيئة الموظفين التنفيذية: وتضم في عضويتها كل من:

*القاضي: هو المكلف بكتابة المبدأ الشرعي (الصيغة القضائية) الذي كانت تقوم عليه الأوقاف في إيّالة الجزائر، بحضور الواقف والشهود، مع تحديد قيمة الوقف، وتعيين أغراضه وكيفية الاستفادة منه، وانتقاله، وعوامل نموه وتخصيص المشرفين عليه وشروطهم. هذا بالإضافة إلى ذكر تاريخ الوقف وتوقيع الشهود والقاضي، بحيث تكون للوقف وثيقة شرعية؛ يستند عليها ويلتزم باحترامها الواقف وأهله والمستفيدون منه والسلطة[6]. هذا وتُشير بعض الدراسات إلى وُجود "قاضي المواريث" -مثلما ورد ذكره في مختلف العقود-، الذي تمتع بسلطة مطلقة في رعاية الوقف الخيري المخصّص للإنفاق على المصالح العمومية، حيث كانت له اليد الطولَى على باقي موظفي الأوقاف الذين يخضعون ويعملون تحت مسؤوليته[7].

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث ...، المرجع السابق، ص 155.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، موظفوا مؤسسة الأوقاف بالجزائر أواخر العهد العثماني من خلال وثائق الأرشيف الجزائري، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 57-58، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 1990، ص 174.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 155.

[4] – حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 84.

[5] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث ...، المرجع السابق، ص 155.

[6] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ...، ج 01، المرجع السابق، ص ص 227. 228.

[7] – رابح كنتور، أوقاف البليدة وفحصها 1206-1290هـ/1791-1873م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 28.

* الوكيل الناظر (الشيخ الناظر): يعتبر الشيخ الناظر أو المتولي أو الوكيل العام–كما جاء ذكره في بعض المصادر–، الموظف الرئيسي بمصلحة الأوقاف، فهو المكلف بالإشراف على أوجه الإنفاق، وحفظ مصادرها، ومراقبة دفاتر الحسابات الخاصة بالمؤسسة التي تقع تحت رعايته مباشرة[1]. وبجملة واحدةٍ هو الذي يلتزم بتطبيق مضمون وثيقة الوقف (المبدأ الشرعي) السابق ذكرها[2]. هذا مع العلم بأن الباشا أو الباي في الأقاليم هو الذي كان يُعين الوكيل[3] بناءاً على مواصفات معينة كالنزاهة والعلم والأخلاق، ومن الممكن تغييره عندما تشتهر عنه أمور مخلة بنظام الوقف أو بالأخلاق العامة[4].

* وكلاء المدن الكبرى والأحياء الرئيسية: وهم المكلفون بجمع المحاصيل، وقبض المداخيل، وصرف المرتبات، وصيانة الحبس، وتقديم حساب مفصل عن ذلك لناظر الأوقاف كل ستة أشهر. كما كانوا ملزمين أيضا بضبط حسابات كل سنة وتسجيلها في الدفاتر الرسمية بعد طرح مصاريف شؤون الصّيانة والخدمات المختلفة. وقد جرت العادة على أن يقدم هؤلاء الوكلاء عرضاً عن خدماتهم بمحضر وكيل بيت المال وشيخ البلد؛ لكي يتمكن المجلس العلمي من الإطلاع عليه بعد أن يتكلف الشيخ الناظر بتقديمه له[5].

* الكتاب: عُرف الكاتب باسم "خوجة أو سايجي"، وتمثلت مهمتهم الأساسية في ضبط حسابات الأوقاف التي يشرف عليها الشيخ الناظر، وحفظ الأوراق[6].

* العدول: تتمثل مهمتهم في القيام –عن إذن القاضي– بالشهادة بين الناس فيما لهم وما عليهم، وبهم تحفظ حقوق الناس وأملاكهم وديونهم وسائر معاملاتهم[7].

* الشواش: مهمتهم حراسة الأوقاف وصيانتها[8].

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث ...، المرجع السابق،ص 155.

[2] – اسعيد عليوان، المرجع السابق، ص 298.

[3] –Albert Devoulx, Les edifices..., op.cit, p 02

[4] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ...، ج 01، المرجع السابق، ص 229.

[5] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث ...، المرجع السابق، ص 155.

[6] – ناصر الدين سعيدوني، موظفوا الإيّالة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 211.

[7] – نفسه، ص 212.

[8] – عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 259.

ملاحظة:

لقد سبق أن أشرنا إلى أن الوقف يكون تحت إشراف وكيل معيّن، ولكن يمكن أن يكون الوقف أيضا تحت إشراف لجنة أو مجلس أو إدارة معينة (إدارة جماعية)، كأوقاف مكة والمدينة وسبل الخيرات والأندلس والأشراف[1].

4- مميزات وخصائص عقود الوقف في إيّالة الجزائر:

فضّل بعض الواقفين –خاصة الأغنياء منهم– عدم توثيق ما أوقفوه أمام القضاة، وهذا راجع ربما لاعتمادهم السرية في الصدقات، غير أن النسبة الكبيرة من الواقفين، هم الذين كانوا يقبلون على توثيق ما أوقفوه لدى المحاكم[2]، وعموما فقد تميزت عقود الوقف بالشمولية والدقة في المعلومات، كما تضمنت في مجملها على مجموعة من الأركان المتشابهة وهي:

– الافتتاحية التي تشمل في غالب الأحيان الجهة التي صدرت عنها عقود الأوقاف، وذلك بذكر اسم المحكمة، مسبوقا بعبارات التعظيم والتفخيم.

– ذكر اسم القاضي الذي يسبق ببعض الألقاب الدالة عليه "شيخ مشايخ الإسلام، قاموس البلاغة ونبراس الإفهام "، ثم الدعاء له "دام فضله وزيد في علاه آمين ". مع توضيح مذهبه (حنفي أو مالكي).

– ذكر ألقاب وأسماء الشهود مسبوقة بعبارة "بمحضر كل من"؛ مع توضيح وظائفهم إن وُجدت.

– ذكر الواقف الذي يُشترط أن يكون عاقلا، حرّا، بالغاً، كامل الأهليّة، حيث وردت عدّة صيغ متشابهة في المعنى للتعريف بالواقف مثل "أشهد على نفسه"[3].

– ذكر نوع الوقف (عقارا، أو ما شابه ذلك كالأرض الزراعية، جنة، بحيرة...)؛ مع توضيح موقعها بدقة.

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، المرجع السابق، ص 230.

[2] – محمد بوشنافي، أوقاف الموظفين والجنود بإيّالة الجزائر خلال العهد العثماني، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، مج 01، العدد 01، مختبر الجزائر والحوض الغربي للمتوسط، جامعة سيدي بلعباس، 01 جوان 2015، ص 286.

[3] – صليحة بوزيد، أهمية وثائق الأوقاف بسجلات المحاكم الشرعية في كتابة تاريخ الجزائر العثماني (مدينة الجزائر نموذجا)، مجلة الدراسات التاريخية، مج 13، العدد 19، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 01 ديسمبر 2015، ص ص 236. 237.

– ذكر المستفيد من الوقف أو الموقوف عليه[1].

ويُصرح في عقود الوقف بإثبات ملكية الواقف للعين التي تجعل له حق التصرف عيناً ومنفعةً، وذلك بصيغ متشابهة مثل "على ملك أحمد أو محمد أو..."، وبعد إثبات ملكية الواقف ترد إثبات صحة التصرّف بالعبارة التالية: "وقفا صحيحاً شرعياً وحبساً صريحاً وتأبيداً وتخليداً دائماً وصدقة جارية. فلا يُباع ولا يُرهن، ولا يُورث إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين".

– ذكر العبارات الدالة على تنفيذ الوقف لدى القاضي بصيغة "شهد عليه بذلك، وهو بالحالة الجايزة شرعاً".

– ذكر تاريخ الوقف بعبارة "عرفهما بتاريخ...".

– توقيع العقد من طرف الشهود[2].

5– أهمية الأوقاف ودورها في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني:

للوقف أهمية كبيرة في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، ويمكننا توضيح ذلك في النقاط التالية:

– الإحسان إلى الفقراء والتخفيف من شقاء المعوزين، وتقديم العون وتوزيع الصدقات على المحتاجين.

– الحدّ من المظالم والأحكام التعسفية للحكام، حيث عدّ الوقف بمثابة وسيلة فعالة للمحافظة على الأملاك الموقوفة. التي ظلت في مأمن من تعسفات الحكام وتجاوزاتهم، إذ لا يستطيع أحد انتهاكها بحكم الأحكام الشرعية الصريحة في شأنها.

– تمكين العجزة والقصر والمطلقات والأرامل وغير الراشدات بفضل تشريعات الوقف من استغلال مصادر رزقهم باعتبارها وقفاً أصلياً لا يباع ولا يشترى ولا يمكن حيازته بتصرّف أو استحواذ أو مصادرة.

[1] – محمد بوشنافي، أوقاف الموظفين والجنود بإيّالة الجزائر ...، المرجع السابق، ص 286.

[2] – صليحة بوزيد، المرجع السابق، ص ص 237. 238.

– العمل على تماسك الأسرة الجزائرية وحفظ حقوق الورثة؛ باعتبار أن أحكام الوقف الأصلي كانت تقر للواقف حق التمتع بما أوقفه هو وعقبه حسب نص عقد الوقف، فلا يصرف الحبس على الغاية التي أوقف من أجلها إلاّ بعد انقراض العقب وانتفاء الورثة، وهذا ما مكن الأسرة الجزائرية من المحافظة على تماسكها[1].

– المساهمة في رعاية وصيّانة المرافق العامة كالعيون والسواقي والآبار والطرق والمسالك. وهو ما انعكس إيجابا على حياة السكان من خلال وفرة الخدمات الأساسية[2].

– إنشاء وترميم الثكنات والتحصينات المختلفة، حيث كان للوقف دور بارز في تشييد العديد من الثكنات والحصون، والأبراج والأسوار والبطاريات. قصد الدفاع عن البلاد ضدّ الهجمات البحرية الأوروبية وغارات القبائل على المستوى الداخلي[3].

– الإنفاق على رجال العلم والمدرسين والطلبة الذين لم تر الدولة ضرورة في رعايتهم.

– إنشاء مساجد ومدارس وزوايا جديدة مثل زاوية الجامع الأعظم بالجزائر، التي بُنيت من عائدات الأوقاف[4].

يمكننا القول في خاتمة هذه الدراسة، أن ظاهرة الوقف قد عرفت تطوّراً وتنظيماً كبيرين في الجزائر خلال العهد العثماني؛ حيث تجاوبت معها مختلف شرائح المجتمع سواء من الطبقة الحاكمة أو فئة التجار وأصحاب الحرف وغيرهم. وانتشر الوقف في مختلف أنحاء الإيالة؛ نتيجة التنظيم الإداري المحكم الذي خص به العثمانيون الأوقاف، وهو ما يعكس مدى اهتمام المجتمع الجزائري على عهد العثمانيين بالأوقاف، لما لها من أهمية كبيرة ودور فعال في الحفاظ على تماسك المجتمع الجزائري، وضمان مصالحه العامة.

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 26.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث ...، المرجع السابق، ص 164.

[3] – عبد الرحمن بوسعيد، الأوقاف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، رسالة ماجستير، قسم الفلسفة، جامعة وهران، 2011-2012، ص 55.

[4] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 25.

المحاضرة السابعة:

مؤسسات الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني

1- مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين .

2- مؤسسة أوقاف سبل الخيرات .

3- مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم وبقية المساجد الحنفية والمالكية الأخرى .

4- مؤسسة أوقاف بيت المال .

5- مؤسسة أوقاف الأندلسيين .

6- أوقاف الزوايا والأولياء الصالحين والأشراف .

7- أوقاف المرافق العامة .

8- مؤسسة الأوجاق .

توزعت الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني على عدّة مؤسسات خيرية؛ ذات طابع ديني وشخصية قانونية ووضع إداري خاص، حيث لعبت دورا هاما في إبراز الملامح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإيالة الجزائر؛ باعتبار أنها كانت بمثابة الصندوق الذي يُساهم بقسط وافر في مصاريف ومداخيل الدولة، خُصوصا ونحن نعلم أن غالبية هذه المؤسسات كانت تتوفر على أموال وثروات وعقارات هامة. ومن أهم هذه المؤسسات نذكر:

I- مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين: احتلت مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين الصدارة على باقي مؤسسات الأوقاف القائمة بإيّالة الجزائر، وهي تعود في نشأتها إلى العهد الإسلامي الأوّل، أي قبل العهد العثماني في الجزائر[1]. وقد حُظيت هذه المؤسسة بأغلبية الأوقاف الخيرية والأهلية، حيث استمدت أهميتها من المكانة السامية التي كانت تحتلها الأماكن المقدسة (مكة المكرمة والمدينة المنورة) في نفوس الجزائريين؛ مما جعلها في طليعة المؤسسات الخيرية، سواء من حيث عدد الأملاك التي تعود إليها أو الأعمال الخيرية التي كانت تقوم بها[2].

وبالنسبة لتسيير هذه المؤسسة، فإنها كانت تخضع في إدارتها إلى مجلس مكون من أربعة أشخاص؛ على رأسهم وكيل يُعينه الباشا، وكان لها وكلاء آخرين في عدّة مدن جزائرية أخرى على غرار مدينة البليدة، وهران، قسنطينة...، وغيرها من المدن التي كانت تساهم في أوقاف هذه المؤسسة[3]. وقد خُصّصت أوقافها[4] لتقديم الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر أو المارين بها، والإنفاق على بعض المساجد الحنفية[5] بمدينة الجزائر[6]، وإرسال جزء منها إلى فقراء مكة المكرمة والمدينة المنورة؛ سواء عن طريق البر مع

---

[1] – عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص ص 242. 243

[2] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص ص 156. 157.

[3] – اسعد عليوان، المرجع السابق، ص 307.

[4] – قدرت أوقاف مؤسسة الحرمين الشريفين بثلاثة أرباع الأوقاف العامة، حيث بلغت ممتلكاتها في أواخر العهد العثماني بـ: 840 منزلاً، 258 دكاناً، 33 مخزناً، 82 غرفة، 03 حمامات، 11 كوشة، 04 مقاهي، فندق واحد، 57 بستاناً، 62 ضيعة، 06 أرحية، 201 إيجار. أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، المرجع السابق، ص 238.

[5] – ذكر المؤرخ ناصر الدين سعيدوني أسماء ثلاثة مساجد حنفية حُظيت بمساعدة مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين هي: مسجد ميزو مورتو، مسجد مغرين، جامع علي باشا. أنظر: ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 25.

[6] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث ...، المرجع السابق، ص 158.

قافلة الحجاج، أو عن طريق البحر إلى الوكالة الجزائرية بالإسكندرية في سفن إسلامية أو نصرانية، ومنها إلى الحرمين الشريفين[1]، على أن يتم صرف ما تبقى من أوقاف هذه المؤسسة على أعضاء إدارتها والمحتاجين من السكان[2]. وعليه يمكن القول أن هذه الأوقاف كانت لها أهمية سيّاسية مُضافة لقيمتها الدينية، باعتبار أنها كانت تعكس صورة الجزائر في العالم الإسلامي كما يرى أبو القاسم سعد الله[3].

2- مؤسسة أوقاف سبل الخيرات: أسسها شعبان خوجة التركي سنة 1584[4]، وهي مؤسسة وقف جماعية شبه رسمية، تتولى الإشراف على جميع الأوقاف المتعلقة بخدمة المذهب الحنفي من زوايا ومدارس ومساجد وموظفين وفقراء[5]، ويعود أمر التصرف فيها إلى المفتي الحنفي[6]، الذي يُساعده في تسيير إدارتها أحد عشر عضواً، وكيل وكاتب وثمانية مستشارين وشاوش يعينهم الباشا بنفسه[7]. وقد تدعمت مكانتها في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، حتى أصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد مؤسسة الحرمين الشريفين من حيث وفرة مداخيلها[8]؛ بسبب انتمائها للمذهب الحنفي من جهة، وغنى الطائفة التركية وجماعة الكراغلة وبعض العائلات الحضرية؛ التي كانت تُوقف أملاكها لفائدة المساجد الحنفية من جهة أخرى[9]

وللإشارة فقد اتجهت نشاطات مؤسسة أوقاف سبل الخيرات إلى المشاريع الخيرية العامة؛كإصلاح الطرقات، وشق قنوات الري، وإعانة المحتاجين من فقراء ويتامى ومنكوبين، وحفر الآبار وإقامة العيون،

---

[1] – محمد البشير الهاشمي مغلي، التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي، مجلة المصادر، العدد 06، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، مارس 2002، ص 161.

[2] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 25.

[3] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 01، المرجع السابق، ص 239.

[4] – عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 258.

[5] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 01، المرجع السابق، ص 237.

[6] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص 159.

[7] – اسعيد عليوان، المرجع السابق، ص 302.

[8] – قدرت أوقاف مؤسسة سبل الخيرات ب 331 وقفاً، منها 119 ملكية عقارية و212 عناء، كما تم إحصاء 92 حانوتاً يعود لمؤسسة سبل الخيرات؛ ثمانية منها مستغلة من قبل اليهود وهو يدل على سماحة الإسلام وعدالته، وأربعة مخازن ملحقة بالفنادق وحمامين. أنظر: عقيل نمير، حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر. أوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية، مجلة دراسات إنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 48، جامعة الجزائر، 2001، ص 122.

[9] – عبد الرحمن بوسعيد، المرجع السابق، ص ص 33. 34.

وشراء الكتب ووقفها على طلبة العلم[1]. هذا فضلاً على إدارة وصيانة ثمانية مساجد حنفية[2]، وبناء الجامع الجديد (الحنفي) المسمى أحيانا بجامع الصيد البحري[3].

3- مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم وبقية المساجد الحنفية والمالكية الأخرى: يعود تاريخ ظهورها إلى مطلع الأربعينيات من القرن السادس عشر (1541)[4]، وهي تحتل المرتبة الثانية بعد أوقاف الحرمين الشريفين من حيث كثرة عددها ووفرة مردودها؛ وذلك راجع إلى الدور الكبير الذي كان يلعبه الجامع الأعظم في الحياة الثقافية والدينية، ولكثرة عدد المساجد المالكية في الحواضر الجزائرية[5]. وقد بلغت أوقاف هذه المؤسسة حوالي 550 وقفا، تشتمل على المنازل والحوانيت والبساتين والمزارع والضيعات وغيرها، ويعود أمر التصرف فيها إلى المفتي المالكي؛ الذي يُوكل مهمة تسيير شؤونها إلى الوكيل العام الذي يُساعده في مهامه وكيلان، أحدهما خاص لأوقاف المؤذنين والآخر يهتم بأوقاف الجزائريين[6]. أما فيما يخصّ تصريف عوائد هذه المؤسسة، فإنها كانت موجهة للأئمة والمدرسين والمؤذنين والحزابين والقيمين، هذا بالإضافة إلى أعمال الصيانة وسير الخدمات[7].

4- مؤسسة أوقاف بيت المال[8]: تعتبر مؤسسة بيت المال من التقاليد العريقة للإدارة الإسلامية بالجزائر، التي تدعمت في العهد العثماني، وأصبحت تتولى إعانة أبناء السبيل، واليتامى، والفقراء، والأسرى، وتتصرف في الغنائم التي تعود للدولة، كما تهتم بشؤون الخراج وشراء العتاد، وتشرف على إقامة المرافق العامة من طرق وجسور، وتشييد أماكن العبادة. كما كانت تهتم بالأملاك الشاغرة، وتتولى تصفية التركات.

---

[1] – محمد البشير الهاشمي مغلي، المرجع السابق، ص 163.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث ...، المرجع السابق، ص 159.

[3] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 01، المرجع السابق، ص 237.

[4] – عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص ص 280. 281.

[5] – فارس مسدور وكمال منصوري، التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف. نظرة في الماضي والحاضر، مجلة أوقاف، العدد 15، إصدارات الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، نوفمبر 2008، ص 73.

[6] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث ...، المرجع السابق، ص 158.

[7] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1996، ص 90.

[8] – لمزيد من التفاصيل عن مؤسسة بيت المال. أنظر: المحاضرة الثانية من الحامل.

وتحافظ على ثروات الغائبين وأملاكهم. وتقوم ببعض الأعمال الخيرية مثل دفن الموتى من الفقراء، وأبناء السبيل ومنح الصدقات للمحتاجين.

كان يشرف على هذه الهيئة موظف سامٍ يُعرف ببيت المالجي، يُساعده قاضٍ يلقب بالوكيل، ويتولى شؤون التسجيل فيها موثقان يعرفان بالعدول. ونظراً لأهمية هذه المؤسسة؛ فإن المشرف عليها كان يتمتع بصلاحيات متزايدة، واستقلال في إدارة شؤون بيت المال[1]، وهو بمثابة الوزير الناظر في ديوان الجباية[2].

5- **مؤسسة أوقاف الأندلسيين:** قامت هذه المؤسسة بعد محنة الأندلسيين الذين نزحوا إلى المغرب العربي واستقروا في المدن الساحلية، وساهموا في الجهاد ضدّ الأسبان ، وترجع أولى عقود هذه المؤسسة إلى سنة 1572 (حسب ديفوكس). فقد كان أغنياء الجالية الأندلسية يوقفون الأملاك على إخوانهم اللاجئين الفارين من جحيم الأندلس[3].

لقد تعززت مؤسسة أوقاف الأندلسيين بعدما تم تأسيس مجمع ثقافي وتعليمي وديني سمي بزاوية الأندلسيين[4]، خلال النصف الأوّل من القرن السادس عشر، حيث خصّ مهاجري الأندلس بالبلاد الجزائرية كل من جامع الأندلس والزاوية الملحقة به؛ بكثير من الهبات والأوقاف التي بلغت حوالي 40 ملكية و61 عناء[5]، وُضعت كلها تحت تصرف وكيل الأندلس[6]، ثم تضاعفت أوقاف هذه المؤسسة إلى أن بلغت 101 وقفا عشية الاحتلال الفرنسي[7]. أمّا عن المشاريع الخيرية لهذه المؤسسة فهي كثيرة ومتنوعة، إذ بلغت

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية ...، المرجع السابق، ص 95.

[2] – اسعيد عليوان، المرجع السابق، ص 303.

[3] – منصُور درقاوي، الموروث الثقافي العثماني بالجزائر ما بين القرنين 10-13 هـ/ 16-19 م بين التأثير و التأثّر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 01، 2014-2015، ص 122.

[4] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 01، المرجع السابق، ص 240.

[5] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص 160.

[6] – عبد الرحمن بوسعيد، المرجع السابق، ص 44.

[7] – اسعيد عليوان، المرجع السابق، ص 306.

قيمتها سنة 1837 حوالي 4.080.72 فرنكاً ذهبياً[1]. وللإشارة فقد ساهم الجزائريون أيضاً في أوقاف هذه المؤسسة لما كان للأندلسيين من مكانة خاصة في المجتمع الجزائري سلطة وشعباً[2].

6- أوقاف الزوايا والأولياء الصالحين والأشراف: تعود أحباس هذه المؤسسات المستقلة عن بعضها إلى أضرحة الأولياء الصالحين، والأشراف، وإلى المدارس التي أسسوها في حياتهم، وتتمثل مهمة هذه الأحباس في تسديد التكاليف الجارية للمؤسسة التعليمية أو الدينية؛ من خلال العوائد التي يقدمها فقراء الأشراف أو تلك التي تصلها من أوقاف بيت المال[3].

لقد تعددت مؤسسات أوقاف الزوايا والأولياء والأشراف، وكثر وجودها في المدن الجزائرية على غرار مدينة الجزائر، حيث كانت تقدم لها الهدايا والهبات، وتحبس عليها الأملاك المختلفة حتى تكونت لكل منها ملكية خاصة بها[4]. ومن أبرز هذه المؤسسات تلك التي ترجع إلى ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي والتي بلغت أحباسها خلال السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي بـ 69 وقفاً. مردودها السنوي 6000 فرنك، تُنفق على القائمين على الضريح ويوزع قسم منها على فقراء المدينة كل يوم خميس بمقدار فرنك إلى ثلاثة فرنكات لكل فردٍ. وكذلك مؤسسة زاوية الأشراف التي أسسها الداي محمد بكداش لفائدة الأشراف سنة 1709، والتي خُصصت لها أوقاف كثيرة قبل أن تتعرض للتصفية من الاستعمار الفرنسي عام 1832[5].

7- أوقاف المرافق العامة: يصر الكثير من المؤرخين –حسب ما جاء به فارس مسدور وكمال منصوري– على تسميتها بالمؤسسة غير الدينية؛ نظراً لدورها التقني في مدينة الجزائر، غير أن نشأتها كانت بدوافع دينية واضحة، من خلال الرّغبة في الثواب الجزيل بإرواء عابري السبيل ورعايتهم[6]. وقد جرى العرف على ذلك حتى سميت العيون الموجودة في الأماكن العامة بالسبيل، ولا يزال هذا المصطلح يستعمل إلى يومنا هذا للدلالة على المنافع العامة. وللإشارة فقد أوقفت عدّة أملاك داخل مدينة الجزائر وخارجها للإنفاق على

---

[1] – فارس مسدور وكمال منصوري، المرجع السابق، ص 75.

[2] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 01، المرجع السابق، ص ص 239. 240..

[3] – فارس مسدور وكمال منصوري، المرجع السابق، ص 76.

[4] – منصُور درقاوي، المرجع السابق، ص 123.

[5] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص ص 159. 160.

[6] – فارس مسدور وكمال منصوري، المرجع السابق، ص 76.

المرافق العامة كإنشاء وصيانة الطرقات، حفر الآبار، العيون، السواقي...[1]، وقد خصّص لكل مصلحة من هذه المرافق العامة، وكيل خاص يرعى أوقافها ويتعهد شؤونها؛ مثل وكيل العيون والسواقي الذي كان مدخوله السنوي من الأوقاف التي يشرف عليها يبلغ 150.000 فرنك، خلال السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي[2].

8- مؤسسة الأوجاق: تشمل أوقاف الجند والثكنات[3]، وهي مخصصة في مجملها للإنفاق على المعوزين من الجند، وصيانة بعض الثكنات والحصون والأبراج[4]، وحسب بعض الدراسات فإن مداخيل هذه المؤسسة كان تعود إلى العسكر المقيم في الثكنات العسكرية أو الجنود الذين ترقوا في رتبهم العسكرية[5].

ملاحظة:

لكي نأخذ فكرة واضحة عن مختلف أوقاف المؤسسات الوقفية، ونتعرف على مدى أهمية نفقاتها والفوائد التي توفرها، قمنا بإدراج جدولين عن ذلك في قائمة الملاحق[6].

هكذا يتضح لنا أن مؤسسات الأوقاف قد عرفت تنوعا كبيرا في الجزائر خلال العهد العثماني، واستطاعت أن تلعب دوراً أساسيّا في مختلف مجالات الحياة (السيّاسيّة، الاجتماعية، الاقتصادية)، بل وأكثر من ذلك فإنها ساهمت في حلّ مشكلات التعليم والفقر، وغيرها من المشاكل التربوية والثقافية والاجتماعية في إيّالة الجزائر. كما حلت ما يعرف اليوم بمشكلات اللّاجئين؛ من خلال أوقاف أهل الأندلس، وساعدت على دمجهم في المجتمع الجزائري ، محققة بذلك نوع من التضامن والتكافل بين مختلف شرائحه.

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية ...، المرجع السابق، ص 100.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث ...، المرجع السابق، ص 160.

[3] – منصُور درقاوي، المرجع السابق، ص 123.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث ...، المرجع السابق، ص ص 159. 160.

[5] – فارس مسدور وكمال منصوري، المرجع السابق، ص ص 76. 77. أنظر أيضا: عبد الرحمن بوسعيد، المرجع السابق، ص 46.

[6] – أنظر قائمة الملاحق، ص ص 101. 103.

المحاضرة الثامنة

واقع الأوقاف بين المالكية والأحناف في الجزائر خلال العهد العثماني

1- تعريف المالكية للوقف.

2- تعريف الحنفية للوقف.

3- وجهات نظر المالكية والأحناف للوقف في إيالة الجزائر.

4- المالكية ومسألة التحبيس على المذهب الحنفي.

لقد سبق وأن أشرنا في الدراسة المتعلقة بإدارة القضاء في إيّالة الجزائر، إلى ازدواجية مسار الحركة الفقهية بين المذهبين؛ المالكي والحنفي طيلة فترة التواجد العثماني بالجزائر. وسنحاول التعرف في هذه المحاضرة على واقع الأوقاف بين المالكية والأحناف؛ من خلال الإشارة إلى تعريف الوقف عندهما، مع توضيح نظرتهما إليه.

1- تعريف المالكية للوقف:

الوقف عند المالكية: هو جعل المالك منفعة مملوكة ولو كان مملوكاً بأجرة، أو جعل غلته كدراهم لمستحق، بصيغة مدة ما يراه المحبس، أي أن المالك يحبس العين عن أي تصرّف تمليكي، ويتبرع بها لجهة خيرية، تبرعاً لازماً مع بقاء العين على ملك الواقف[1].

2- تعريف الحنفية للوقف:

أمّا عند الأحناف: فإن الوقف هو حبس العين على حكم ملك الواقف والتصدّق بالمنفعة ولو بالجملة، وهو عند الإمام أبي حنيفة جائز غير لازم، يجوز الرجوع عنه، وهو بمنزلة العارية غير اللازمة، يجوز له الرجوع عنه متى شاء، ويبطل بموته، ويورث عنه كما هو مقرّر في حكم العارية[2].

3- وجهات نظر المالكية والأحناف للوقف في إيّالة الجزائر:

تباينت وجهات نظر المالكية والأحناف بخصوص قضية الوقف في إيّالة الجزائر، فالمذهب المالكي الذي يتمسك به غالبية الجزائريين، كان يرى ضرورة صرف الحبس على المصلحة العامة التي حُبس من أجلها مباشرة؛ بدون قيد أو إرجاء أو تردّد[3]، فهو يظهر بذلك تشدّداً في مسألة صرف الوقف للغاية التي أوقف من أجلها[4].

---

[1] – وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج 08، ط 02، دار الفكر، دمشق، ص ص 155. 156.

[2] – دلالي الجيلالي، دور الوقف في النهضة العلمية والثقافية. قراءة في التجربتين الإسلامية والغربية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج 09، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 01 جانفي 2017، ص 141.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث ...، المرجع السابق، ص 150.

[4] – محمد بوشنافي، أوقاف الموظفين والجنود بإيّالة الجزائر خلال العهد العثماني، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، مج 01، العدد 01، مختبر الجزائر والحوض الغربي للمتوسط، جامعة سيدي بلعباس، 01 جوان 2015، ص 285.

أمّا فيما يخص المذهب الحنفي الذي كانت تتميز به الطائفة التركية وجماعة الكراغلة وبعض الحضر بالمدن الكبرى، فإنه كان يسمح بجواز انتفاع الواقف وعقبه بما حبسه من وقف، بحيث لا يعود الوقف إلى الغاية التي حُبس من أجلها، إلاّ بعد انتفاء (انقراض) الورثة أو الأعقاب المنصوص عليهم في وثيقة الحبس[1].

فعلى الرغم من كون المذهبين معاً يُجيزان الوقف، إلا أن هنالك اختلاف جوهري بينهما خاصة فيما يتعلق بالوقف على النفس؛ الذي يُجيزه المذهب الحنفي، ويرفضه المذهب المالكي، هذا الأخير الذي يشترط تخلي الواقف عن ملكيته للموقوف له، إضافة إلى اقتصار الانتفاع على الأولاد فقط. ومن ثمة فإن الشخص الذي يريد الوقف على نفسه، عليه إبرام عقده على المذهب الحنفي[2].

هكذا يتضح لنا أن المذهب الحنفي، قد منح تسهيلات كثيرة للواقف، الذي يستطيع الانتفاع هو وعقبه بما أوقفه من أملاك، عكس المذهب المالكي الذي أقر شروطا صارمة في مجال التحبيس، إذ ليس من حق الواقف –حسب المالكية– أن يشترط أي شرط كالتحبيس على الذكور دون الإناث، أو المعاوضة أو الاستبدال أو الرجوع في الحبس[3].

ومما لاشك فيه أن هذه التسهيلات التي أقرّها المذهب الحنفي؛ هي التي دفعت غالبية الجزائريين إلى تحبيس أملاكهم وفق أحكامه، حتى يتمكنوا من الانتفاع بها هم وعقبهم من بعدهم، مع كونهم من أتباع المذهب المالكي[4].

4– المالكية ومسألة التحبيس على المذهب الحنفي:

الحقيقة أن الجزائريين لم يحبسوا أملاكهم على المذهب الحنفي؛ إلا بعد سلسلة كبيرة من الأسئلة الشرعية؛ التي تقدموا بها إلى السادة العلماء في تلك الفترة، مُحاولين من خلالها إيجاد طريقة شرعية لتحبيس أملاكهم على المذهب الحنفي. ومن أبرز العلماء الذين أجازوا التحبيس وفق أحكام الحنفية؛ المفتي محمد بن

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث ...، المرجع السابق، ص 150.

[2] – صليحة بوزيد، الوقف الذري أو الأهلي في مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر ميلادي. تحليل عينة أرشيفية من سلسلة المحاكم الشرعية، مجلة قضايا تاريخية، العدد 02، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2016، ص 53.

[3] – وافية نفطي، التعايش المذهبي بالجزائر العثمانية. مؤسسة الوقف أنموذجا (التحبيس على المذهب الحنفي)، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، مج 05، العدد 20، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 11 سبتمبر 2016، ص 330.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث ...، المرجع السابق، ص 150.

أحمد بن جعدون (مفتي المالكية)، والقاضي الطاهر بن أحمد بن محمد، وحسين بن محمد، وعمر بن محمد بن طاهر الحرار، هؤلاء الذين تعود فتواهم إلى أواخر القرن الثامن عشر ميلادي[1].

وعلى هذا الأساس، أخذ التحبيس على المذهب الحنفي ينتشر بشكل واسع في إيالة الجزائر، كما أصبحت المحاكم المالكية تتولى مهمة عقد (توثيق) الحبس على الحنفية، حيث تضاعفت تحبيسات الجزائريين على مذهب أبي حنيفة النعمان؛ خاصة بعدما وافق فقهاء المالكية وعلمائها على جواز التحبيس على مذهب الأحناف[2]، مثلما بينه حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المرآة إذ يقول: "إن فقهاء المالكية بالجزائر قد أجمعوا على العمل بمقتضى المذهب الحنفي الذي يجيز حبس الهبات المشروطة، وذلك ليكثروا من مردود الهدايا لصالح الفقراء "[3]. ويضيف قائلاً: "إن من كان يُريد أن يهب شيئاً بعد وفاته ليتوجه إلى ما يسمى بالمحكمة الحنفية...، والمالكيون أنفسهم، فإنهم كانوا يحيلون عقودهم على تلك المحكمة لتشجيع الواهبين ومساعدتهم، ولمضاعفة موارد الطبقة المعوزة..."[4].

ولعله من المستحسن هنا تقديم بعض النماذج عن المالكية ممن فضلوا التحبيس على مذهب الأحناف، من أمثال أحمد بن العالم سيدي محمد بن المبارك (مفتي المالكية في أواخر سنة 1779)؛ الذي أوقف جميع الدار الكائنة بحومة كوشة علي، مقلدا في ذلك أئمة الحنفية[5]. والحاج المعتمر أبي عبد الله السيد محمد بن سليمان (مالكي) الذي جعل وقفيته حبسا على نفسه، ينتفع بغلة ذلك مدة حياته، على أن يكون حبسه بعد وفاته على عقبه ما تناسلوا[6]. هذا فضلا على السيد محمد بن الكواش (مالكي) الذي حبس جميع الدار بحارة أجنان على بناته وأمهم الموجودات زمن وقفه، وهن: نفوسة وأمنة وعائشة وأمهم الولية طيطومة بنت عبد الرحمن، وما يتزايد له بقية عمره؛ ذلك للذكر مثل حظ الأنثيين[7]. وغالبا ما كانت

---

[1] – وافية نفطي، المرجع السابق، ص 340.

[2] – وافية نفطي، المرجع السابق، ص 344.

[3] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 237.

[4] – نفسه، ص 240.

[5] – أحمد فراج حسين ومحمد كمال الدين، نظام الإرث والوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 164.

[6] – س . م . ش، ع:01/13، و 45. أنظر أيضا: س . م . ش، ع: 02/27، و 05.

[7] – س . م . ش، ع: 119/ 120، و 22.

ترد في نص الوقف الخاص بالواقفين المالكية؛ العبارة التي تدل على الوقف بأحكام الحنفية وهي: "مقلدا في ذلك مذهب الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان"[1].

بناءاً على ماسبق يمكننا القول، أنه رغم التباين القائم بين المالكية والأحناف بخصوص الوقف، إلاّ أن المحبس في إيّالة الجزائر، كانت له الحرية التامة في اختيار إحدى المدرستين؛ الحنفية أو المالكية عند رغبته في وقف أملاكه، وهو ما يجعلنا نُقر بواقع التعايش المذهبي في مجال الأوقاف خلال العهد العثماني بالجزائر، ذلك التعايش الذي لعب دورا جوهريا في تشجيع الناس على الوقف، وتسخير الأملاك لخدمة المصالح الاجتماعية العامة كما يحث على ذلك الدين الإسلامي.

[1] – صليحة بوزيد، الوقف الذري أو الأهلي في مدينة الجزائر ...، المرجع السابق، ص 53.

المجلس العلمي

المحاضرة التاسعة

نقاط قوة الإدارة وعيوبها في الجزائر خلال العهد العثماني

1- نقاط قوة (محاسن وإيجابيات) الإدارة العثمانية في الجزائر.

2- عيوب الإدارة الجزائرية ونقاط ضعفها خلال العهد العثماني (المساوئ والسلبيات).

حمل التنظيم الإداري للإيّالة الجزائرية في طيّاته؛ معالم تكوين الدولة الوطنية بالمفهوم القانوني الحديث[1]، حيث برزت خلال العهد العثماني ملامح وأسس الدولة الجزائرية الحديثة؛ من خلال توحيد مختلف الكيانات السيّاسيّة المتواجدة بها سيّاسيّا وإداريا، ضمن جهاز إداري محكم ومنظم على المستويين؛ المركزي والمحلي، وتحوّل البلاد الجزائرية إلى قلعة منيعة حالت دون استيلاء الأوروبيين على مدنها وسواحلها رغم اعتداءاتهم المتكررة عليها[2]. غير أن هذا لا يعني أن إدارة الأتراك في الجزائر لم تكن تخلو من السلبيات ونقاط الضعف، بل العكس من ذلك، فقد حملت في كنف أجهزتها ومؤسساتها عدّة متناقضات. ومثلما كان للعثمانيين الكثير من نقاط القوة في إدارتهم بالإيّالة الجزائرية، كانت لهم أيضاً عدّة عيوب ومساوئ (نقاط الضعف). وباعتبار أن هذه المحاضرة، هي محاضرة خاصة بتوضيح عيوب الإدارة ونقاط قوتها في الجزائر خلال العهد العثماني، فإننا ارتأينا تقسيمها إلى عنصرين أساسين هما: نقاط القوة للإدارة الجزائرية خلال العهد العثماني، وعيوب الإدارة ونقاط ضعفها في الجزائر خلال العهد العثماني.

I- نقاط قوة (محاسن وإيجابيات) الإدارة العثمانية في الجزائر:

عرفت الجزائر على عهد العثمانيين عدّة متغيرات سياسية وإدارية لم تكن معروفة قبل القرن السادس عشر ميلادي، وهي المتغيرات التي ساهمت في تبلور شخصية الدولة الوطنية الجزائرية، وتنامي دورها على الصعيدين؛ الإقليمي والدولي[3]. ومّا لاشك فيه أن هذا الوضع السّياسي الذي آلت إليه الجزائر مع قدوم العثمانيين إليها، كان نتيجة مباشرة للسيّاسة الإدارية المحكمة التي طبعت أجهزت الإدارة المركزية والمحلّية في إيّالة الجزائر، والتي تميزت بمجموعة من الإيجابيات (نقاط القوة) المتمثلة أساساً فيما يلي:

- اعتماد الجهاز الإداري على مجموعة من الأسس والثوابت التي شكلت في جوهرها مقومات الدولة الجزائرية الحديثة، كاختيار العاصمة، وتقسيم الإيّالة على وحدات إدارية محلية (مقاطعات أو أقاليم)،

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 21.

[2] – أحمد توفيق المدني، تقرير رسمي عن الانتصار الجزائري العظيم في آخر معركة بحرية ضدّ أسبانيا، مجلة التاريخ، العدد 02، إصدارات المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، النصف الأوّل من سنة 1980، ص ص 79. 80.

[3] – محمد أمين، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط 01، مطبعة آنفو برانت، فاس، 2011، ص 65.

واستحداث المؤسسات الإدارية، وسن الأنظمة الاقتصادية، وإقرار الأوضاع الاجتماعية، وانتهاج علاقات سيّاسيّة خارجية تتلاءم وأوضاع البلاد الجزائرية آنذاك، حيث برزت هوية الجزائر الإقليمية واضحة المعالم[1]. كما أصبحت الجزائر تتمتع بكيان معترف به دولياً، وتمارس استقلالا حقيقيا ولو في نطاق الرابطة العثمانية التي تقوم على المصلحة المتبادلة والروابط الروحية[2].

– التوزيع المحكم للوظائف الإدارية ضمن أجهزة الإدارة المركزية والمحلية، حيث ارتكز النظام الإداري للجزائر العثمانية على مبدأ احترام التسلسل التدريجي للمناصب الإدارية؛ الذي تُؤخذ فيه بعين الاعتبار، صلاحيات الموظفين ونوعية المهام الإدارية المنوطة بهم، وبالتالي أصبح من الناذر أن نجد موظفا يماثل عمله الإداري عمل موظف آخر أو يتعارض معه، ليأخذ بذلك الجهاز الإداري تركيبة هرمية محكمة المهام، يتبوأ قمتها الداي (الحاكم الأعلى)، ويحتل أعلى المراتب الإدارية بها الموظفون السامون، بينما يشكل الكتاب الرسميون للدولة "الخوجاباشي" والقادة العسكريون "الأغوات" وحكام الأقاليم "البايات" بنيتها الأساسية، في حين يُكوّن قاعدتها جماعة الشواش وصغار الموظفين "الخوجات"[3].

– المرونة والفاعلية التي كان يتصف بها الجهاز الإداري في إيّالة الجزائر، فهو بسيط في تنظيماته، عملي في إجراءاته، يعتمد أساساً على توزيع صلاحيات الموظفين على مختلف المهام حسب ما تقتضيه الحاجة[4]. فالنظام التركي كان يفضل أسلوب الإدارة المركزية عندما يكون ذلك ممكناً، وهو ما تجسّد فعليا في المنطقة التابعة لدار السلطان، وبعض مناطق التيطري؛ التي تعتبر من المناطق الأولى التي استقر بها الأتراك، ويكتفي في مثل هذه الحالات بوضع مسؤول تركي في أعلى السلم الإداري هناك، تاركاً بذلك الحرية التامة لأبناء البلد في تصريف شؤونهم الداخلية. وممّا لا شك فيه أن مرونة الإدارة التركية هي التي مكنت من تحقيق وحدة الجزائر الترابية (دون تحقيق الوحدة المعنوية)؛ في نطاق حدودٍ تكاد تكون هي الحدود التي وجدها

---

[1] – إبراهيم الونيسي، الخلفيات التاريخية لانبعاث الدولة الجزائرية المعاصرة وركائز نظامها السيّاسي إلى غاية 1992، مجلة الحوار الفكري، العدد 07، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، ديسمبر 2005، ص 99.

[2] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 21.

[3] – إبراهيم سعيود، تأثيرات الوجود العثماني في بعض مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد 13، العدد 19، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، 2015/12/01، ص 159.

[4] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 22.

عليها الفرنسيون إبّان الاحتلال[1]. كما ساعدت مرونة الإدارة على تدعيم الحكم العثماني بالجزائر لمدة تجاوزت ثلاثة قرون[2].

– الانضباط والتفاني في العمل الإداري، وهو ما يعكس حالة التطور التي عرفها جهاز الإدارة العثمانية في الجزائر، إذ يُشيد المستشرق الفرنسي فونتور دو بارادي بواقع الإدارة المنظم والمحكم قائلاً: "الحياة الإدارية في ولاية الجزائر حياة جِدٍّ، وعمل صعب، والأمور تسير بدقّة مدهشة، وممّا يلفت النّظر في دقّة الأعمال الإدارية، أنّ كل واحدٍ من رجال الإدارة لا يشتغل إلا بعمله فقط، والذين يشغلون المراكز الكبرى في الحكومة هم أكثر اشتغالاً وكداً من الآخرين، حتى أن المرض الخفيف لا يعوقهم أبداً عن إتمام واجباتهم..."[3].

– جدّية الجهاز الأمني وحيوية مصالحه على المستويين؛ المركزي والمحلي، حيث تمتع أفراد المجتمع الجزائري بالأمن والطمأنينة عَبر مختلف أنحاء الإيّالة الجزائرية، إذ يُشيد وليام شالر بواقع الأمن السائد فيها قائلاً: "... وأنا أعتقد أنه لا يُوجد مدينة أخرى في العالم (يقصد الجزائر العاصمة) يُبدي فيها البوليس نشاطاً أكبر ممّا تُبديه الشرطة الجزائرية، التي لا تكاد الجريمة تفلت من رقابتها، كما أنّه لا يوجد بلد آخر يتمتع فيه المواطن وممتلكاته بأمن أكبر"[4]؛ أي أكبر من أمن الجزائر، إن دلّ هذا على شئ إنما يدل على نجاح الجهاز الأمني الذي يعتبر أحد أهم أجهزة الإدارة العثمانية بالجزائر، في إرساء الأمن والسلم داخل الإيّالة.

– محافظة الحكام العثمانيين على العلاقة التي كانت تربطهم بشيوخ القبائل والعلماء والمرابطين، وهو ما يُوحي بقرب الإدارة من السكان ولو عن طريق ممثليهم من الشيوخ والقياد...، إذ نجد البعض من شيوخ القبائل أو العلماء والمرابطين، ممّن كانوا أكثر تأثيراً وأرفع منزلة لدى السلطة الحاكمة، ولدى السكان، من البايات الذين يحكمون المقاطعات[5]، حيث كان الحكام ينزلونهم المنزلة المحترمة ويأخذون بآرائهم، بل

---

[1] – مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص ص 300. 301.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص 200.

[3]– Jean Michel Venture de Paradis, Tunis et Alger au XVIIIe[ème] siècle, Mémoires et observations rassemblées et presentes par Josephe Cuoq, la bibliothèque arabe, Ed: sindbad, Paris, 1983, p 68.

[4] – وليام شالر، المصدر السابق، ص ص 77. 78.

[5] –Louis Rinn, op.cit, p 125.

ويرضخون لهم في كثير من الأحيان عندما يتطلب الأمر ذلك. فكثيراً ما كان القائمون على إدارة الحكم في البلاد؛ يتخذون قرارات تقضي بمراجعة الأوامر التي يصدرها البايات إذا ما أبدى هؤلاء الشيوخ رفضها[1]، ولم تكن بذلك الهوّة كبيرة بين الحكام العثمانيين والسكان، بل كان الجميع يقف وقفة رجل واحدٍ لأجل مصلحة الجزائر[2].

– حرص الإدارة العثمانية بمختلف أجهزتها على مراعاة أحوال الرعيّة وتتبع أخبارها والنظر في شكاويها؛ حفاظا على الاستقرار الذي كان ينشده الجميع[3]، حيث التزم الحكام الأتراك بتجسيد العدالة بين الجميع وفق قوانين الإسلام، كما عملوا على احترام عادات وتقاليد السكان، واجتهدوا كثيراً في الابتعاد عن كلّما من شأنه أن يُسئ إلى وُجودهم بأرض الجزائر. وفي هذا السياق يُشيد حمدان بن عثمان خوجة بسلوكات الحكام العثمانيين قائلاً: "... ومن الناذر أن تجد فيهم سارقاً أو قاتلاً...، وقد كانوا شديدي الحرص على احترام عادات البلاد ليحبّبوا أنفسهم إلى سكان الإيّالة، ومن كانت لهم بعض المساوئ كانوا يعملون على إصلاحها، أو يُخفونها بدقة؛ لأن مستقبلهم موقوف على حسن سيرتهم"[4].

– اعتماد الإدارة العثمانية على مجموعة من الأجهزة والمؤسسات التي تساهم في الحفاظ على خزينة الدولة والذّود عن تبذير المال العام، كمؤسسة بيت المال ومؤسسة سبل الخيرات، وغيرها من المؤسسات الأخرى التي لعبت دورا هاما في الحفاظ على تماسك المجتمع الجزائري، وزرع روح التضامن والتعاون بين أفراده[5].

– العمل بأحكام المذهبين؛ الحنفي والمالكي ضمن أجهزة الإدارة العثمانية المتعلقة بالقضاء والأوقاف طوال العهد العثماني بالجزائر، فإدارة الأتراك في الجزائر لم تفرض المذهب الحنفي على بقية السكان على حساب المذهب المالكي، بل العكس، فقد بقي السكان على مذهبهم في معاملاتهم اليومية والفقهية والاجتماعية

---

[1] – كاثكارت (أسير الداي) قنصل أمريكا في المغرب، مذكرات، تر وتع وتق: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص، ص 119،122.

[2] – سيمون بفايفر، مذكرات، تق وتع: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 64.

[3] – محمد شاطر، نظرة المصادر الجزائرية إلى السلطة العثمانية في الجزائر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 48.

[4] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 135.

[5] – محمد أمين، المرجع السابق، ص 103.

من بيع وشراء وزواج وطلاقٍ و كراءٍ ومنازعات وغيرها، ولم يأخذ الجزائريون بالمذهب الحنفي إلا فيما يخص التحبيس، وما تعلق به من معاملات وطرق استغلال الأملاك الموقوفة[1]. كما تواجدت بإيّالة الجزائر محاكم شرعية حنفية وأخرى مالكية، وتُركت بذلك الحرية التامة للسكان في التقاضي بحسب المذهب الذي يريدونه دون تدخل السلطة الحاكمة في ذلك[2].

وزيّادة على ما سبق ذكره من إيجابيات (نقاط القوة)، فإن إيجاد إدارة مركزية واحدة، وتركيز السلطات في يد الديوان الذي يتولى تعيين أو انتخاب الداي، وتعامل دُول أوروبا وأمريكا مع الداي، والمعاهدات المبرمة بينها وبين الجزائر، يدل على أن الجزائر قد تطورت في إدارتها خلال العهد العثماني إلى أن أصبحت دولة قائمة بالمعنى الحديث للكلمة[3].

2- عيوب الإدارة الجزائرية ونقاط ضعفها خلال العهد العثماني (المساوئ والسلبيات):

رغم الدور الكبير الذي لعبه العثمانيون في تسيير شؤون الإيّالة الجزائرية ضمن منظومة إدارية محكمة، إلاّ أن ممارسة العمل الإداري لم تكن تخلو من العيوب والمساوئ، سواء على المستوى المحلي أو المركزي، ومن أبرز العيوب التي طبعت الإدارة العثمانية في الجزائر نذكر ما يلي:

- احتكار العثمانيين للمناصب والرتب العليا في أجهزة الإدارة بإيّالة الجزائر، حيث عملوا منذ مجيئهم إليها على إبقاء العنصر المحلي بعيداً عن أيّة مساهمة جديّة في شؤون الحكم[4]. الأمر الذي جعل المؤرخ أبو القاسم سعد الله، ينعت نظام حكمهم – ممثلاً في مختلف الأجهزة الإدارية- بالنظام الجمهوري العسكري المغلق. فهو جمهوري؛ لأن منصب الحاكم انتخابيا وليس وراثيا، وعسكري؛كون الحاكم من العسكريين. أما عن ظاهرة الانغلاق فيه، فهي تكمن في اقتصاره على العنصر التركي، إذ لا يُسمح فيه إلاّ للوجق بممارسة

[1] – وافية نفطي، المرجع السابق، ص 331.

[2] – Jean Michel Venture de Paradis, Tunis et Alger..., op.cit, p 260.

[3] – مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص 301.

[4] – سميرة طالي معمر، المرجع السابق، ص 10.

السلطة، مع العلم أن وظيفة الوجق كانت تقتضي العزوبة مدى الحياة. وإذا تزوجوا من أهل البلاد فإن نتاجهم يعتبر أدنى مرتبة منهم، ومن ثمة لا يمكنه (النتاج) الوصول إلى الحكم والمسؤولية[1].

وممّا لا شك فيه أن سيّاسة حرمان العناصر المحلية من مناصب الإدارة والحكم ، قد كانت قائمة منذ الوهلة الأولى لاستقرار العثمانيين بالبلاد الجزائرية، على التخوف من سكانها الأصليين، ثم تطور هذا التخوف إلى أن بلغ درجة هستيرية، إذ لم يعد الأتراك يثقون حتى في الكراغلة الذين يعتبرونهم جزائريين أكثر مما هم أتراك[2]. وعلى هذا الأساس راحوا يجندون باستمرار الجنود من الخارج (من أزمير ومن قرمان)، ممّا جعل الطبقة العسكرية الحاكمة تتجدّد مع كل جيل[3].

– استقدام الجنود الأساسيين للإدارة المركزية من الخارج، جعل الأتراك مجبرين على اعتماد المرونة في إدارتهم، تفاديا لإثارة غضب الأهالي، وهي المرونة التي حالة دون تحقيق الوحدة المعنوية لمجتمع إيّالة الجزائر، ودون أن تتطوّر الجزائر تطوّراً منسجماً مع كيانها كدولة ذات وزن دولي هام. كما أن استقدام الجنود من الخارج، جعل عددهم محدوداً إلى درجة تجعلهم عاجزين عن فرض سلطتهم بالقوة على كامل الجزائر[4].

– عجز الإدارة العثمانية عن وضع القطر الجزائري كاملاً تحت يد حاكم واحدٍ، باعتبار أن هناك من الجزائريين من كانوا ضدّ حكم الأتراك[5]، بحيث لم يتمكن البايات من فرض سلطتهم على كل المناطق التابعة لأقاليمهم، فلم يعترف على سبيل المثال سكان المناطق الجنوبية لبايلك الغرب، الذين كانوا تحت حكم

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 01، المرجع السابق، ص ص 144. 145.

[2] – مما يذكر هنا أن حسن باشا بن خير الدين كان من أم جزائرية (كرغلي). ومع ذلك تولى الحكم ثلاث مرات في إيّالة الجزائر. أنظر: حسين بن رجب شاوش ابن المفتي، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، تح: الأستاذ فارس كعوان، ط 01، بيت الحكمة للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 39. 41.

[3] – مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص ص 301. 302.

[4] – نفسه، ص 302.

[5] – خمسة غضبان، سوسيولوجيا الفعل الإداري المحلي الجزائري، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مارس 2016، ص 134.

زعماء قبائل أولاد سيدي الشيخ (وهم من الأجواد المرابطين) بسلطة الباي[1]، كما لم يعترف أيضاً سكان المناطق الجبلية ببلاد القبائل، الذين خضعوا لنظام حكم الجماعة بسلطة باي قسنطينة[2].

– كان النظام الإداري يعكس واقع الطبقية والتهميش في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، فالمناصب ذات الدخل الوفير كانت محصورة في العصر التركي، والمناصب ذات الدخل المتوسط كان ينفرد بها جماعة الكراغلة، والوظائف ذات المردود المتواضع كانت من نصيب الحضر، بينما تُوكل الخدمات الشاقة عديمة الأهمية للجماعات الأخرى المتواجدة في المدن (البرانية)، ولعل أبرز دليل على ذلك أن مهنة المزوار الشائنة كانت مقتصرة على الحضر دون الأتراك رغم مردودها الكبير[3]. أما باقي شرائح المجتمع الجزائري، فقد كانت مهمشة، وحتى القوانين والتشريعات التي سنها بعض الحكام لم تكن عادلة؛ بل كانت قاسية ولا تخدم إلا شريحة معينة[4].

– سيّاسة التسلط الإداري التي مارسها الحكام العثمانيون في الجزائر، إذ يقول العنتري في هذا الشأن: "... الأتراك في بدء أمرهم عدلوا بين الناس، ولم يظلموا أحداً، وحين تمكنوا صاروا يظلمون الناس ويسفكون دماءهم ويأخذون أموالهم بغير حق، ويعدون ولا يوفون...، ولم يزل ظلمهم يزداد حتى تم وجاوز الحد..."[5]. هذا فضلاً على سيّاسة التمييز التي طبقها الحكام بين الأتراك العثمانيين والسكان المحليين خاصة فيما يتعلق بقضية الأسر، ذلك أنهم كانوا يهتمون بفك أسر الأتراك مقارنة بغيرهم من ساكنة المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني[6].

---

[1] –Louis Rinn, op.cit, p 37.

[2] – جمال قنان، المرجع السابق، ص 181.

[3] – ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص ص 21. 22.

[4] – سميرة طالي معمر، المرجع السابق، ص 10.

[5] – محمد الصالح بن العنتري، المرجع السابق، ص 130.

[6] – محمد بن عثمان المكناسي، الإكسير في فكاك الأسير، تح وتع: محمد الفاسي، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، مطبعة أكدال، الرباط، 1965، ص 165.

– سّياسة التسلط الإداري التي كانت تمارسها طائفة الإنكشارية، الذين انفصلوا من المجتمع الجزائري واحتقروا باقي الفئات المكونة لمجتمع الإيّالة، في محاولة منهم للحفاظ على امتيازاتهم السيّاسيّة والعسكرية[1].

– واقع الطبقية الذي كانت تكرسه إدارة القضاء في إيّالة الجزائر، فقد كان قضاة العسكر (الانكشارية) بالجزائر ينطقون بالأحكام في حق الجنود سرا بدار الآغا الإنكشارية، وكذلك الأمر بالنسبة للأحكام الصادرة في حق الأتراك من طرف القضاة الحنفية أو حتى المالكية إن لجأوا إليهم، والتي كانت ذات طابع سري حفظاً لكرامتهم، أما الأحكام الصادرة في حق الجزائريين. فإنها كانت تُعلن على الملأ من طرف البرّاح بالمدينة، ويحمل المتقاضون من الجزائريين على ظهور الحمير، ويُطاف بهم في شوارع المدينة إهانة لهم على ما فعلوه[2]. هذا فضلا عن حق الاستئناف في القضايا المختلطة بين الأحناف والمالكية؛ الذي كان يتمتع به الطرف التركي (الحنفي) دون غيره[3].

– سيّاسة التسلّط الإداري التي مارسها البايات على المستوى الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بجمع الضرائب، والتي ولدت العديد من التمردات والثورات[4].

يمكننا القول في خاتمة هذه الدراسة، أن الإدارة العثمانية في الجزائر عرفت تطوّراً كبيراً، وحملت أجهزتها جملة من الإيجابيات التي تعكس في مجملها تبلور النزعة الاستقلالية للدولة الوطنية في ظل الحكم العثماني. غير أن ممارسة الحكام العثمانيين لسلطتهم ضمن أجهزة الإدارة، قد تميزت بمجموعة من السلبيات الناتجة عن إقصائهم وتهميشهم للعنصر المحلي، الأمر الذي ساهم في تعميق الهوّة بين الحاكم والمحكوم خاصة مع أواخر العهد العثماني بالجزائر.

---

[1] – فاتح رجب قدارة، رؤية المؤرخ أبو القاسم سعد الله للحقبة العثمانية في الجزائر 1516– 1830، مجلة الجامعة، مج 02، العدد 18، مركز البحوث والاستشارات العلمية والتدريب، جامعة الزاوية، ليبيا، 2016، ص 26.

[2] – مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص223.

[3] – وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 129.

[4] – سميرة طالي معمر، المرجع السابق، ص 12.

خاتمة

إن دراستنا لمختلف المحاور المتعلقة بمادة الإدارة المركزية والمحلية في الجزائر خلال العهد العثماني، جعلتنا نتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات المهمة، التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ارتباط التنظيم الإداري في الجزائر –بشكل واضح– بالوجود العثماني فيها، حيث عرفت الإدارة الجزائرية على عهد العثمانيين عدّة تطوّرات على المستويين المركزي والمحلي؛ من خلال استحداث الأجهزة والمؤسسات التي اهتمت بتنظيم وإدارة شؤون الإيّالة في مختلف المجالات السيّاسيّة، العسكرية، الاجتماعية، الاقتصادية....إلخ.

- اهتمام العثمانيين بتجديد بعض المؤسسات الإدارية وإحيائها، لما لها من أهمية كبرى في تثبيت النفوذ العثماني بالجزائر، على غرار مؤسسة المخزن، التي كانت بمثابة السند السيّاسي والعسكري لحكومة الأتراك على المستويين المركزي والمحلي. كما اهتموا أيضا بإعادة تشكيل المحلة وفق قوانينهم الخاصة؛ لأجل تأمين المداخيل الضريبية لخزينة الدولة.

- مساهمة العثمانيين في إنشاء واستحداث بعض المؤسسات ذات الشأن الكبير في مجال الإدارة، والتي لم تعرفها الجزائر من قبل، مثل مؤسسة الديوان التي اختصت بالتشريع الذي مسّ كل قطاعات الدولة، حيث كانت بمثابة هيئة القيادة للتشاور، سواء على المستوى المحلي في نوبات الانكشارية المرابطة بالمدن، أو على المستوى المركزي في المحلات المتجوّلة، وهي على العموم نوع من أنواع الحكم والإدارة الجماعية، ووسيلة للرقابة الإدارية.

- ارتباط النظام الإداري في إيّالة الجزائر بهيئة الموظفين، التي تتولى مهمة الإشراف والتأثير على مختلف أجهزته ومصالحه، وفي هذا السياق استحدث العثمانيون عدّة وظائف (سامية، قيادية، ثانوية، تابعة...)، يتمتع أصحابها بامتلاك الوسائل القانونية والفعلية والتنفيذية للحكم والتسيير الإداري، وقد نُظمت هذه الوظائف على اختلافها طبقاً للقوانين العثمانية المعروفة، حيث كانت تقتطع الوظائف لمدة محدّدة مقابل مبلغ محدّد، وذلك حسب مجالات الحياة من اقتصاد وتسيير وجبايات وتنظيم حرفي وما إلى ذلك.

– التأثير الضعيف للإدارة العثمانية بالأرياف الجزائرية على أوجه الحياة والعلاقات الاجتماعية العامة، بحيث لم تتعد مهمتها هناك، في كونها إطاراً ملائماً ووسيلة فعالة لضمان الأمن واستخلاص الضريبة، وليست أداة مؤثرة في الحياة الاجتماعية أو موجهة للعلاقات الإنسانية في الوسط الديني.

– إن هذه التنظيمات الإدارية التي أقرها العثمانيون في إيّالة الجزائر، قد ساعدتهم على تنظيم شؤونها وإحكام قبضتهم عليها، كما فتحت المجال واسعاً أمامهم من أجل مواصلة توسيع نفوذهم على كل أرجائها، خصوصاً من الجهة الغربية (تلمسان، وهران، والمرسى الكبير). ويبقى علينا في الأخير أن نشير إلى أهمية دراسة واقع الإدارة العثمانية في الجزائر، لمعرفة وفهم تاريخ الجزائر الحديث ورفع الكثير من الالتباسات التي تكتنفه؛ عوض إصدار الأحكام والآراء التي لا تستند إلى معطيات حقيقية.

ملاحق

الملحق رقم: 01

جدول يوضح أصناف القبائل المعروفة
حسب التقسيم الإداري للجزائر خلال العهد العثماني[1]

الأقاليم / القبائل	دار السلطان	بايلك التيطري	بايلك الغرب	بايلك الشرق
قبائل المخزن	19	14	46	47
قبائل الرعية	11	23	56	14
الأقسام التابعة لأمراء متحالفين مع الأتراك	20	12	29	25
الأقسام التابعة لإمارات مستقلة	30	13	36	138

1- مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص 300.

ملاحق:

الملحق رقم: 02

جدول المؤسسات الخيرية[1]

المؤسسات الخيرية	عدد الأملاك الموقوفة عليها	عدد المساجد والزوايا والأضرحة التابعة لها	مدخولها السنوي	نفقاتها السنوية
سبل الخيرات	119 بناية	//	16.000 ف.	14.583 ف.
أوقاف الأولياء والمرابطين	//	90 ضريحا	//	//
أوقاف أهل الأندلس	40 بناية	61 مكانا دينيا	5.000 ف.	//
أملاك الحرمين الشريفين	//	//	703،05 ف.	//

1- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ...، المرجع السابق، ص 137.

الملحق رقم: 03

جدول عام لفائض مردود أوقاف بعض المؤسسات الدينية من 1836 إلى 1841 مقدّر بالفرنكات[1]

السنة	الحرمين الشريفين	سبل الخيرات	أهل الأندلس
1836	107462ر96	10019ر33	92ر22
1837	111038ر46	13408ر04	3988ر50
1838	127895ر65	13989ر25	4098ر54
1839	131941ر13	14393ر78	4063ر98
1840	167585ر44	15715ر66	4017ر85
1841	178815ر19	14447ر19	2823ر10
المجموع	824788ر83	81973ر25	19979ر19

1- ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث ...، المرجع السابق، ص 161.

الملحق رقم: 04

مصاريف أوقاف بعض المؤسسات الوقفية حسب تقرير المدير المالي للإدارة الفرنسية بالجزائر بتاريخ 30 سبتمبر 1842 مقدراً بالفرنكات[1]

السنة	أوقاف الحرمين الشريفين	أوقاف سبل الخيرات	أوقاف أهل الأندلس
1836	105701ر15	9750ر40	–
1837	109895ر99	13341ر27	3970ر80
1838	109937ر25	13903ر70	3973
1839	143068ر62	12192ر709	4141ر24
1840	166495ر25	12712	3384ر20
1841	177268ر91	10615ر55	2775ر20
المجموع	812367ر17	72515ر61	18734ر20

1– ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث** ...، المرجع السابق، ص 161.

الملحق رقم: 05

تشكيلة هيئة المجلس العلمي
من خلال عقود المرافعات بالمحاكم الشرعية[1]

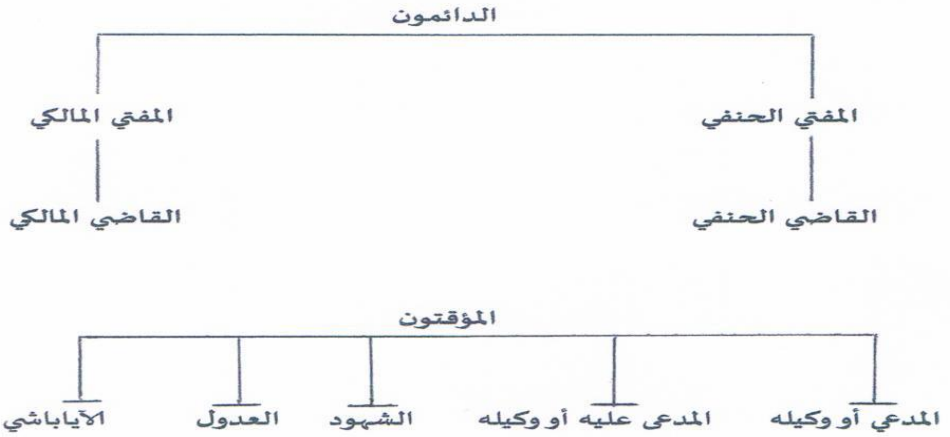

1- لطيفة حمصي، هيئة الإفتاء بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، جامعة قسنطينة 01، الجزائر، ج 2014، ص ص 94 . 95.

الملحق رقم: 06

خريطة التنظيم الإداري للجزائر
خلال أواخر العهد التركي[1]

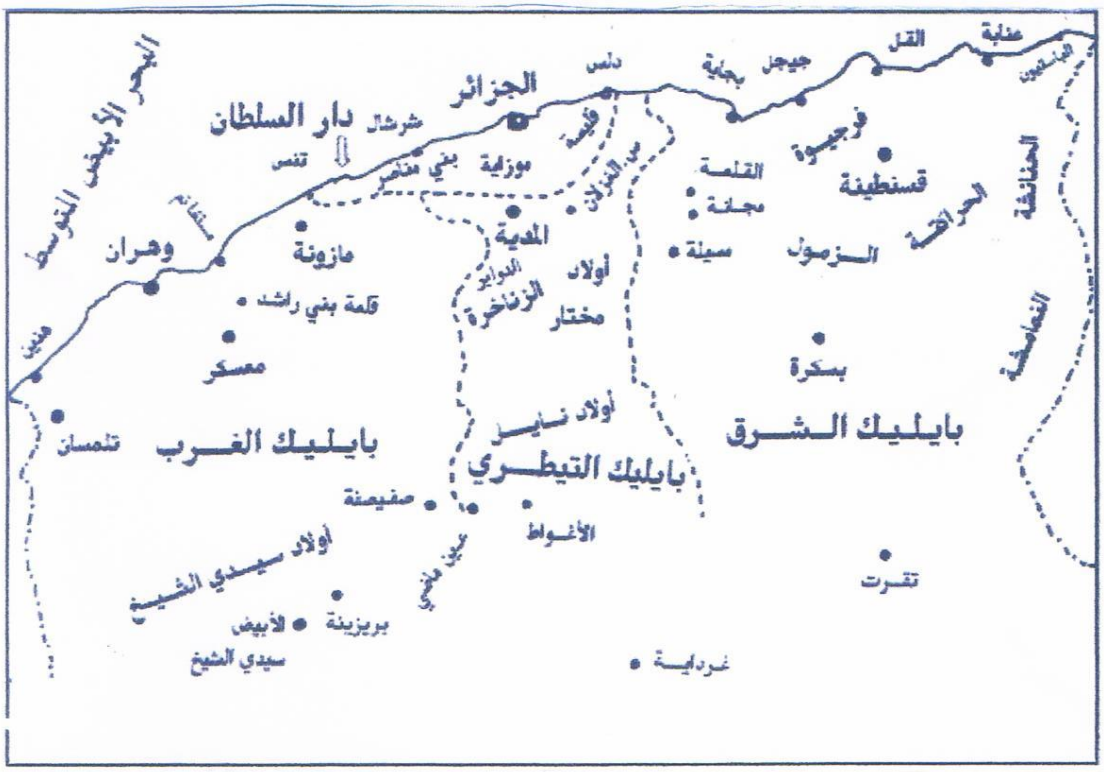

1- صالح عباد، المرجع السابق، ص 431.

الملحق رقم: 07

موقع دار الجنينة بالنسبة لمدينة الجزائر[1]

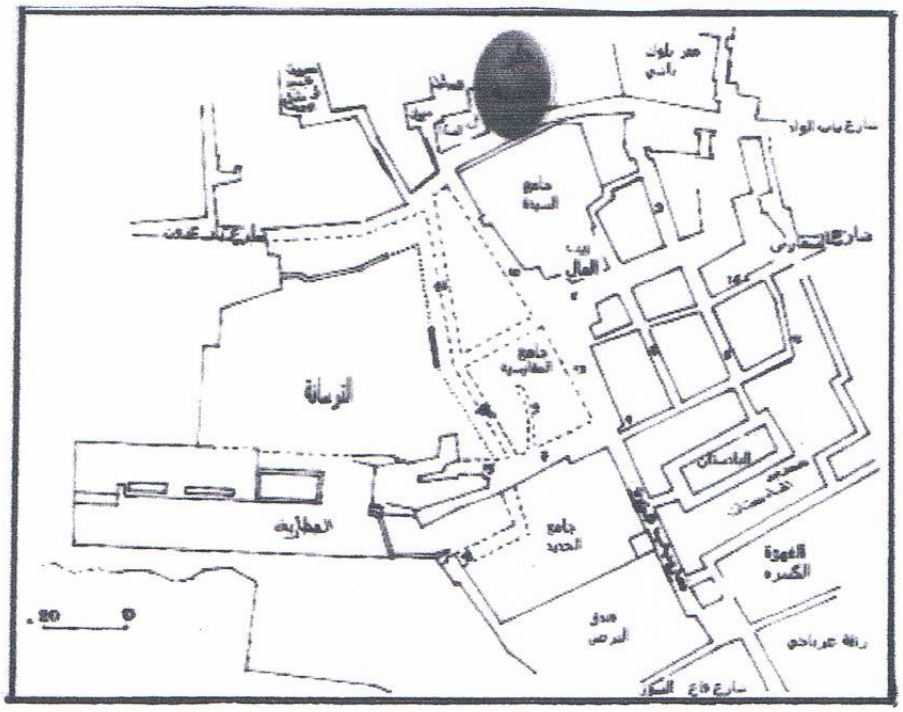

1– لطيفة بورابة، المرجع السابق، ص 08.

الملحق رقم: 08

خريطة توضح توزيع القبائل المحلية ببايلك الغرب وعلاقتها بالتنظيم الإداري العثماني[1]

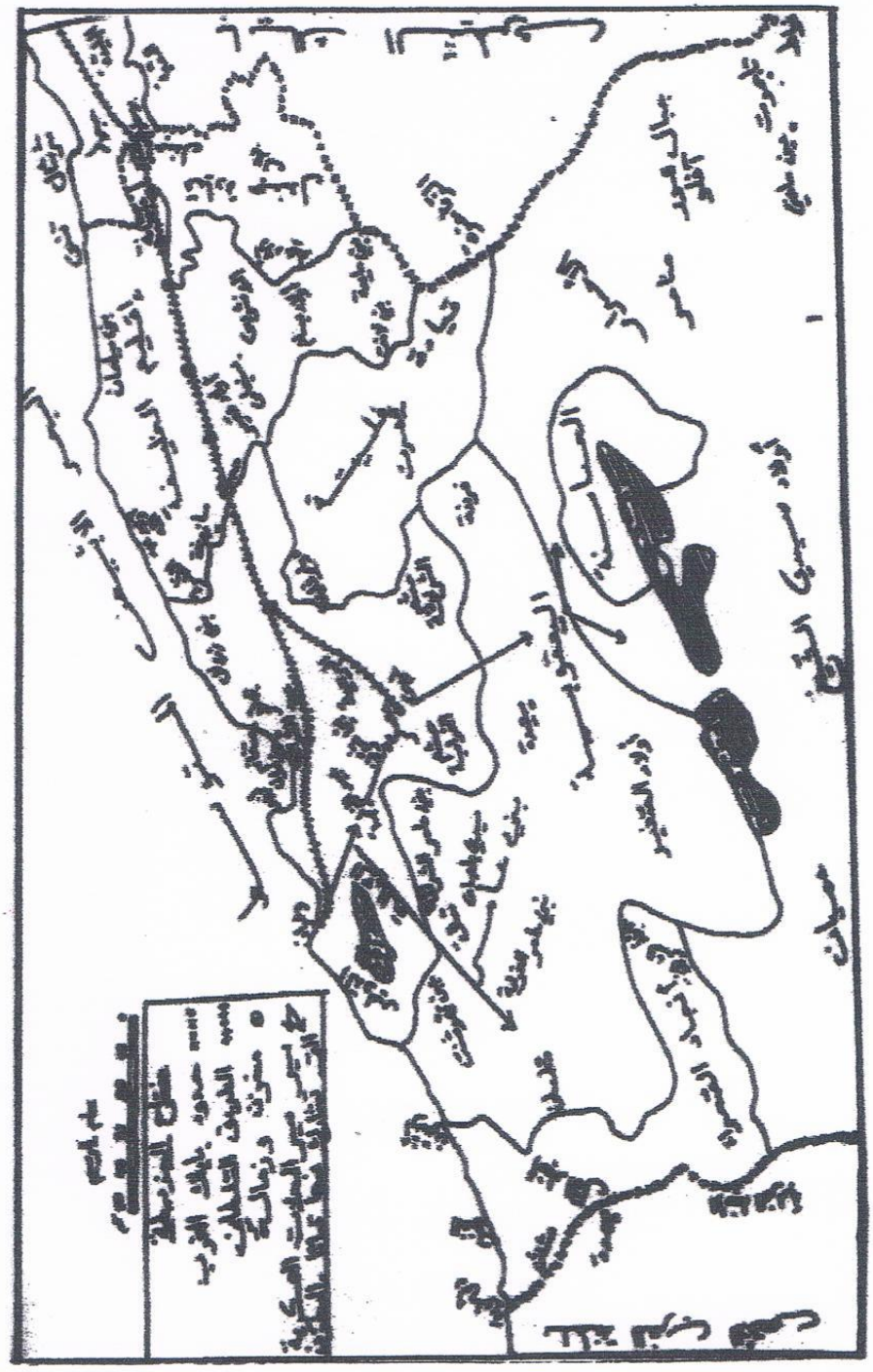

1- سميرة طالي معمر، المرجع السابق، ص 179.

أولا: باللغة العربية:

1- المصادر:

1-1 الوثائق الأرشيفية:

- أ . م . و . ج، المجموعة 3205، الملف الثاني، قسم المخطوطات، و 90.
- أ . م . و . ج، المجموعة 3205، الملف الثاني، قسم المخطوطات، و 01.
- أ . م . و . ج، مجموعة الرسائل المخطوطة، 1641، و 61.
- أ . م . و . ج، مجموعة الرسائل المخطوطة، 1642، و 05.
- أ . م . و . ج، مجموعة الرسائل المخطوطة، 1903، و 32.
- أ . م . و . ج، مجموعة الرسائل المخطوطة، 3216، و45، و46.
- أ . و . ج، (د . ب)، سجل رقم 101، الرقم القديم: 25.
- أ . و . ج، (د . ب)، سجل رقم 101، الرقم القديم: 25 (وثيقة من المكروفيلم)
- أ . و . ج ، (د . ب)، ع: 217. رقم السجل: 328، و 23 – 24 – 25.
- أ . و . ج ، س . م . ش، ع: 23، و 25.
- أ . و . ج ، س . م . ش، ع: 26-27، و 01.
- س . م . ش، ع: 03، و 37.
- س . م . ش، ع: 10، و 23 . 41.
- س . م . ش، ع: 109- 110، و 10.
- س . م . ش، ع: 141، و 40.
- س . م . ش، ع: 119/ 120، و 22.
- س . م . ش، ع: 01/13، و 45.
- س . م . ش، ع: 02/27، و 05.

1-2 الكتب:

- الأنصاري زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، **فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب**،ج 02، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.م)، 1994.

– بن خلدون عبد الرحمن، **مقدمة ابن خلدون**، مج 01، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب للنشر، (د.م)، 2004.

– بن العنتري محمد الصالح، **فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة**، مرا وتق وتع: الدكتور يحي بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

– بن عودة المزاري الآغا ، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، ج 01، ط 01، تح: الدكتور بوعزيز يحي، دار الغرب الإسلامي للنشر، بيروت، 1990.

– بن ميمون محمد الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، ط02، تق وتح: الدكتور محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

– خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، ط2، تق وتح وتر: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

– الزياني محمد بن يوسف، **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، ط 01، تح وتق: بوعبدلي الشيخ المهدي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

– الشفشاوني محمد بن عسكر الحسيني، **دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**، ط 02، تح: محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1977.

– القرافي شهاب الدين، **الإحكام في تمييز الفتاوي عند الأحكام وتصرفات القاضي والإمام**، عناية عبد الفتاح أبو غدة، ط 02، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1995.

– الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تح وتص: محمد بدر الدين النفساني، دار الفكر، القاهرة، (د.ت).

– المحامي محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ط 01، تح: إحسان حقي، دار النفائس للنشر، بيروت،1981.

– المكناسي محمد بن عثمان، **الإكسير في فكاك الأسير**، تح وتع: محمد الفاسي، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، مطبعة أكدال، الرباط، 1965.

– الموصلي عبد الله بن محمود بن مودود، **الإختيار لتعليل المختار**، مج 01، تع: محمود أبو دقيقة، دار الكتب العلمية للنشر، بيروت، (د.ت).

– الوزان الحسن بن محمد الفاسي المعروف بليون الإفريقي، **وصف إفريقيا**، ج 02، تر وتح: حجي محمد والأخضر محمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

1-3 المذكرات الشخصية:

– بفايفر سيمون، **مذكرات**، تق وتع: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

– الزهار أحمد الشريف، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

– شالر وليام، **مذكرات وليام شاكر قنصل أمريكا في الجزائر 1816– 1824**، تر وتع وتق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

– كاثكارت (أسير الداي) قنصل أمريكا في المغرب، **مذكرات**، تر وتع وتق: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

2– المراجع:

2–1 الكتب:

– أمين محمد، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط 01، مطبعة آنفو برانت، فاس، 2011.

– إنالجيك خليل، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار**، تر: م. محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي للنشر، بيروت، 2002.

– إيشبودان العربي، **مدينة الجزائر تاريخ عاصمة**، تر: جناح مسعود، مرا: حاج مسعود مسعود، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

– إيفانوف نيكولاي، **الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 – 1574**، ط02، تر وتح: يوسف عطا الله، دار الفرابي للنشر، بيروت، (د.ت).

– بايابي سيد أحمد ، **الجزائر (من سلسلة الفن والثقافة)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

– بحري أحمد، **الجزائر في عهد الدايات. دراسة للحياة الإجتماعية إبان الحقبة العثمانية**، ج 01، دار الكفاية للنشر، الجزائر، 2013.

– بدران محمد، الإدارة المحلية، **دراسة في المفاهيم والمبادئ العلمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.

– بغدادي مولاي ملياني، **المحاماة في الجزائر (نشأتها وتطورها منذ سنة 1830 حتى قانون 91 –04 المؤرخ في 08–01–1991)**، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، (د.ت).

– بن حموش مصطفى أحمد، **المدينة والسلطة في الإسلام (نموذج الجزائر في العهد العثماني)**، ط 01، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999.

– (ـــــــــــــــ)، **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني، الجزائري**، دار البحوث للدراسات الإسلامية واحياء الثرات، دبي، 2000.

– بن خروف عمار، **العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي**، ج 01، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

– البهوتي منصور بن يونس بن إدريس، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، ج 06، دار الكتب العلمية للنشر، (د.م)، 1983.

– بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

– بوعزيز يحي، **وهران**، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1985.

– (ـــــــــ)، **مدينة وهران عبر التاريخ**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

– التر عزيز سامح، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ط 01، تر: الدكتور عامر محمود علي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979.

– الجرجاني علي بن محمد السّيد الشريف، **كتاب التعريفات**، ط 01، دار الفكر للنشر، بيروت، 2005.

– الجيلالي عبد الرحمن، **تاريخ المدن الثلاث: الجزائر، المدية، مليانة في موسمها الألفي (360 – 1370هـ/ 970 – 1971م)**، ط 01، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

– حليمي عبد القادر، **مدينة الجزائر. نشأتها وتطورها قبل سنة 1830**، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972.

– حسين أحمد فراج ومحمد كمال الدين، **نظام الإرث والوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.

– الحنفي إبراهيم بن موسى بن أبي بكر ابن الشيخ علي الطرابلسي، **الإسعاف في أحكام الأوقاف**، دار الرائد العربي، لبنان، 1981.

– الخطيب مصطفى عبد الكريم، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، مؤسسة الرسالة للنشر، (د.م)، 1996.

– خلاصي علي، **الجيش الجزائري في العصر الحديث**، ط 01، دار الحضارة للنشر، الحزائر، 2001.

– (ـــــــــ)، **قصبة مدينة الجزائر**، ج2، ط01، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

– خنوف علي، **السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري (نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي)**، العناصر للطباعة والنشر، الجزائر، (د.ت).

– رزق عاصم محمد، **معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية**، ط 01، مكتبة مدبولي، مصر، 2000.

– الزحيلي وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، ج 08، ط 02، دار الفكر، دمشق، (د.ت).

– سبنسر وليم، الجزائر في عهد ريّاس البحر، تر: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

– سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي (1500–1830)**، ج 01، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

– (ـــــــــــــ)، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث. بداية الاحتلال**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

– سعيدوني ناصر الدين، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر. العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

– (ـــــــــــــ)، **موظفوا الإيّالة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1987.

– (ـــــــــــــ)، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الفترة الحديثة والمعاصرة**، ج 02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

– (ـــــــــــــ)، **دراسات في الملكية العقارية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1996.

– (ـــــــــــــ)، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية. الفترة الحديثة**، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.

– (ـــــــــــــ)، **دراسات أندلسية: مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر**، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003.

– (ـــــــــــــ)، **ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط 02، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

– (ـــــــــــــ)، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792 – 1830)**، ط 03، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

– سعيدوني ناصر الدين وبوعبدلي الشيخ المهدي، **الجزائر في التاريخ. العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

– السيّد سابق، **فقه السنة**، ط 01، دار الفتح للإعلام العربي، مصر، 2004.

– شترة خير الدين، **رحلات جزائرية. رحلة الشيخ عبد الرحمن بن إدريس بن عمر بن عبد القادر التّنيلاني إلى ثغر الجزائر عام 1231هـ/ 1816م. دراسة للواقع السياسي والاجتماعي والديني والثقافي للجزائر في أواخر العثد العثماني**، تح: خير الدين شترة، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

– شحاتة توفيق، **مبادئ وأحكام القانون الإداري**، دار النهضة العربية، القاهرة، (د.ت)

– شترة خير الدين، **رحلات جزائرية. رحلة الشيخ عبد الرحمن بن إدريس بن عمر بن عبد القادر التّنيلاني إلى ثغر الجزائر عام 1231هـ/ 1816م. دراسة للواقع السياسي والاجتماعي والديني والثقافي للجزائر في أواخر العثد العثماني**، تح: خير الدين شترة، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

– شحاتة توفيق، **مبادئ وأحكام القانون الإداري**، دار النهضة العربية، القاهرة، (د.ت)

– شنطاوي علي، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

– شويتام أرزقي، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800–1830)**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.

– الشيخلي عبد الرزاق، **الإدارة المحلية. دراسة مقارنة**، ط 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

– صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مرا: الدكتور عبد الرزاق محمد حسن بركات، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

– الطهراوي هاني علي، **القانون الإداري**، ج 01، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، 2001.

– عباد صالح، **الجزائر خلال الحكم التركي**، ط 01، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

– العبيدي علي وآخرون، **الجزائر وتوازنات القوى البحرية غرب المتوسط خلال القرن السادس عشر ميلادي. دراسات تاريخية**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر (تلمسان)، 2017.

– عشي علاء الدين، **مدخل إلى القانون الإداري. التنظيم الإداري**، ج 01، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

– العطار عدنان، **الدولة العثمانية من الميلاد إلى السقوط**، جمع وإعداد محمد قباني، دار الأصالة للنشر، الجزائر، 2009.

– عودة أيمن، **الإدارة المحلية**، ط 01، دار وائل للنشر، عمان، 2010.

– غطاس عائشة وآخرون، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

– فارس محمد خير، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي. دراسات في تاريخ شمال إفريقيا الحديث**، ط 01، منشورات كلية الآداب بجامعة دمشق، دمشق، 1969.

– فركوس صالح، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقي إلى خروج الفرنسيين (814ق.م – 1962م)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

– (ـــــــــ)، **الحاج أحمد باي قسنطينة (1826 – 1850)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

– لبّاد ناصر، **الوجيز في القانون الإداري**، ط 02، مطبعة حسناوي، الجزائر، 2008.

– مؤلف مجهول، **غزوات عروج وخير الدين**، تص وتع عبد القادر نور الدين، مطبعة الثعالبية، الجزائر، 1934.

– المجدّدي البركتي عميم الإحسان محمد، **التعريفات الفقهية. معجم يشرح الألفاظ المصطلح عليها بين الفقهاء والأصوليين وغيرهم من علماء الدين رحمهم الله تعالى**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971.

– محرز أمين، **الجزائر في عهد الآغوات (1659 – 1671)**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

– المدني أحمد توفيق، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492 – 1792)**، ط03، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

– (ـــــــــــــ)، **كتاب الجزائر. تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا وجغرافيتها الطبيعية والسياسية وعناصر سكانها ومدنها ونظامها وقوانينها ومجالسها وحالتها الاقتصادية والعلمية والاجتماعية**، المطبعة العربية، الجزائر، 1931.

– مزياني فريدة قصير، **القانون الإداري**، ج 01، مطبعة سخري، (د.م)، 2011.

– الميلي مبارك بن محمد الهلالي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج 03، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، (د.ت).

– مولاي بلحميسي مولاي، **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

– النقيب أحمد بن محمد نصير الدين، **المذهب الحنفي (مراحله وطبقاته، ضوابطه ومصطلحاته، خصائصه ومؤلفاته)**، ج 01، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، 2001.

– نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، دار الحضارة للنشر، الجزائر، 2006.

– هلايلي حنيفي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط 01، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

– الهندي محمود إحسان، **الحوليات الجزائرية (تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني إلى عهد الثورة فالاستقلال)**، العربي للإعلان والطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1977.

– الهيتي عبد الستار إبراهيم، **الوقف ودوره في التنمية**، منشورات مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1997.

2-2 الدوريات:

- بجاق محمد، **مقومات الأمن القضائي**، مجلة الدراسات الفقهية والقضائية، مج 04، العدد 01، مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، جامعة الوادي، جوان 2018.

- بن حبيبة إيمان، **لمحة عن النظام القضائي في الجزائر أثناء الفترة العثمانية**، مجلة القانون الدولي والتنمية، مج 06، العدد 01، مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 15 جانفي 2018.

- بوبشيش صالح، **المدارس الفقهية في الجزائر خلال العهد العثماني**، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد 01، العدد 01، مخبر التربية بجامعة الجزائر 01، الجزائر، 2008.

- بورابة لطيفة، **تهديم الفرنسيين دار الإمارة (الجنينة) بمدينة الجزائر. دراسة تاريخية أثرية**، مجلة الدراسات الأثرية، المجلد 10، العدد 02، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 16 ديسمبر 2013.

- بوزيد صليحة، **أهمية وثائق الأوقاف بسجلات المحاكم الشرعية في كتابة تاريخ الجزائر العثماني (مدينة الجزائر نموذجا)**، مجلة الدراسات التاريخية، مج 13، العدد 19، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 01 ديسمبر 2015.

- (ـــــــــــ)، **الوقف الذري أو الأهلي في مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر ميلادي. تحليل عينة أرشيفية من سلسلة المحاكم الشرعية**، مجلة قضايا تاريخية، العدد 02، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2016.

- بوشنافي محمد، **علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني (10-13هـ/16-19م)**، مجلة عصور الجديدة، العدد16-17، مختبر تاريخ الجزائر، جامعة وهران 01، شتاء، ربيع 2014-2015.

- (ـــــــــــ)، **أوقاف الموظفين والجنود بإيّالة الجزائر خلال العهد العثماني**، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، مج 01، العدد 01، مختبر الجزائر والحوض الغربي للمتوسط، جامعة سيدي بلعباس،01 جوان 2015.

- الجيلالي دلالي، **دور الوقف في النهضة العلمية والثقافية. قراءة في التجربتين الإسلامية والغربية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج 09، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 01 جانفي 2017.

- حمصي لطيفة، **هيئة الإفتاء بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، جامعة قسنطينة 01، الجزائر، جوان 2014.

– سعيدي خير الدين، **الجهاز الأمني في الجزائر خلال العهد العثماني**، دورية كان التاريخية، العدد 19، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، مارس، 2013.

– سعيدوني ناصر الدين، **مذكّرة حول إقليم قسنطينة**، مجلة الأصالة، العدد 70–71، إصدارات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1979.

– (ـــــــــــ)، **موظفوا مؤسسة الأوقاف بالجزائر أواخر العهد العثماني من خلال وثائق الأرشيف الجزائري**، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 57–58، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 1990.

– سعيود إبراهيم، **تأثيرات الوجود العثماني في بعض مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر**، مجلة الدراسات التاريخية، مج 13، العدد 19، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، 01 ديسمبر 2015.

– عبيد مصطفى، **القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني**، مجلة عصور الجديدة، العدد 11–12، مختبر تاريخ الجزائر، جامعة وهران 01، خريف، شتاء 2013–2014.

– عليوان اسعيد، **أوقاف الجزائر في العهد العثماني ومساهمتها الاجتماعية والثقافية**، مجلة الإحياء، مج 09، العدد 01، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 01، 01 ديسمبر 2007.

– غضبان خمسة، **سوسيولوجيا الفعل الإداري المحلي الجزائري**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مارس 2016.

– غطاس عائشة، **سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر في العهد العثماني**، مجلة إنسانيات، العدد 03، المركز الوطني للبحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 1977.

– قدارة فاتح رجب، **رؤية المؤرخ أبو القاسم سعد الله للحقبة العثمانية في الجزائر 1516– 1830**، مجلة الجامعة، مج 02، العدد 18، مركز البحوث والاستشارات العلمية والتدريب، جامعة الزاوية، ليبيا، 2016.

– قداش محفوظ، **الجزائر في العهد التركي**، مجلة الأصالة، العدد 52، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1977.

– لنوار صبرينة، **آليات تسيير مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 26، جامعة بابل، العراق، 2016.

– المدني أحمد توفيق، **تقرير رسمي عن الانتصار الجزائري العظيم في آخر معركة بحرية ضدّ أسبانيا**، مجلة التاريخ، العدد 02، إصدارات المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، النصف الأوّل من سنة 1980.

– مسدور فارس ومنصوري كمال، **التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف. نظرة في الماضي والحاضر**، مجلة أوقاف، العدد 15، إصدارات الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، نوفمبر 2008.

– مسعود العيد، **المرابطون والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني**، مجلة سيرتا، العدد 01، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1988.

– المشهداني مؤيد محمود حمد وسلوان رشيد رمضان، **أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518–1830**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج 05، العدد 16، كلية التربية، جامعة تكريت، العراق، نيسان (أفريل) 2013.

– مغلي محمد البشير الهاشمي، **التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي**، مجلة المصادر، العدد 06، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، مارس 2002.

– نفطي وافية، **التعايش المذهبي بالجزائر العثمانية، مؤسسة الوقف أنموذجا (التحبيس على المذهب الحنفي)**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، مج 05، العدد 20، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 11 سبتمبر 2016.

– نمير عقيل، **حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر. أوقاف مؤسسة سبل الخيرات من خلال المساجد الحنفية، مجلة دراسات إنسانية**، العدد 48، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001.

– هلايلي حنيفي، **الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد الهثماني. بين ثنائية المصادر المحلية والمصادر الغربية**، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 134، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2009.

– الونيسي إبراهيم، **الخلفيات التاريخية لانبعاث الدولة الجزائرية المعاصرة وركائز نظامها السيّاسي إلى غاية 1992**، مجلة الحوار الفكري، العدد 07، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، ديسمبر 2005.

2–3 الرسائل والأطاريح الجامعية:

2–3–1– أطروحات الدكتوراه:

– بلبراوات بن عتو، **المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2007 – 2008.

– بن صحراوي كمال، **أوضاع الريف في بايلك الغرب أواخر العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2013–2014.

– دباب بومدين، **بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18 ميلادي**، دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، 2016 – 2017.

– غطاس عائشة، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 – 1830، مقاربة اجتماعية– اقتصادية**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، ج 01، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000 – 2001.

2–3–2– رسائل الماجستير:

– بوسعيد عبد الرحمن، **الأوقاف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر**، رسالة ماجستير، قسم الفلسفة، جامعة وهران، 2011–2012.

– بوغدادة الأمير، **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجا)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2007–2008.

– حماش خليفة، **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830 م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1988.

– درقاوي منصور، **الموروث الثقافي العثماني بالجزائر ما بين القرنين 10–13 هـ/ 16–19 م بين التأثير والتأثّر**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 01، 2014–2015.

– دكاني نجيب، **الاحتلال الاسباني للسواحل الجزائرية وردود الفعل الجزائرية خلال القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001– 2002.

– شاطر محمد، **نظرة المصادر الجزائرية إلى السلطة العثمانية في الجزائر**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005–2006.

– شدوي معمر رشيدة، **العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر. فترة الدايات 1671– 1830**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005– 2006.

– صغيري سفيان، **العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1671– 1830**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2011 – 2012.

– طالي معمر سميرة، **القوى المحلية في بايلك الغرب الجزائر أواخر العهد العثماني (1206 – 1246هـ/ 1792 – 1831م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2009 – 2010.

– العباسي محمد، **أعمال خير الدين بربروس العسكرية في الجزائر من خلال مخطوط خبر قدوم عروج رايس إلى الجزائر وأخيه خير الدين لمؤلف مجهول من 1512 إلى سنة 1546**، رسالة ماجستير في التاريخ، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2005 – 2006.

– كنتور رابح، **أوقاف البليدة وفحصها 1206–1290هـ/1791–1873م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001–2002.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

Les livres :

– Chevalier Arvieux, **Mémoires du chevalier d'Arvieux, envoyé extraordinaire du Roy**, à la porte, Consul d'Alep, d'Alger et de Tripoli et autres échelles du levant, Tome 5ème, Paris.

– Bontems Claude, **Manuel des institutions Algériennes**, De la domination turque à l'indépendance, La domination turque et le régimenilitaire 1518 – 1870, Tome 1, 1ère ed, Editions cujas, S.L, 1976.

– De Baudicour Louis, **la guerre et le gouvernement de l'Algérie**, Paris, Sagrier et Bray, Libraires Editeurs, Paris, 853.

–De Tassy Laugier, **Histoire du Royaume d'Alger. Avec L'etat présent de son gouvernement**, de ses forces de terre et de mer, de ses revenus, police, justice, politique et commerce, Amsterdam, 1724.

– Sari Djilali, Les **Villes Précoloniales de l'Algérie occidentale: Nedroma, Mazouna, Kalâa**, Ed: Société national d'édition, Alger; 1970.

– Vayssettes Emilie, **Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517 à 1837**, Editions Bouchene, SL , 2002.

– L Charles Feraud, **Histoire des Sultans de Touggourt et du sud Algérien**, Origines et Histoire d'une dynastie Saharienne, présentation de Kamel Chehrit, Ed G.A.L, Alger, 2006.

–Fray Diègo de Haêde, Histoire des rois d'Alger, Traduite et Arrotée par H.D Grammont, Adolphe Jourdan, Alger, 1881, p81.

–Garrot Henri, **Histoire générale de L'Algérie**, Livre XI, Période Turque, Alger, imp.p.crosceuzo, 1910.

–Jean Michel Ventue de Paradis, **Alger au XVIII siècle 1788– 1790**, Mémoires, notes et observations d'un diplomate– espion, Éditions G.A.L, Alger, 2006.

– de Aramburu Joseph, **Oran et L'ouest algerien au 18ème siècle**, présentation traduit par Mohammed El Korso et Miguel de Epalza, Bibliothèque Nationale (B.N), Alger, 1978.

–Kaddache Mahfoud, **L'Algérie durant la période ottomane**,Ed: OPU , Alger, 1992.

– Merouche Lemnouar, **Rechercher sur L'Algérie à L'époque ottomane**, I Monnais, prix revenus 1520 – 1830, Editions Bouchère, Paris, 2002.

– rinn Louis, Le **royaume d'Alger sous le dernier Dey**, Présentation Abderrahmane Rebahi, Editions G.A.L, Alger, 2005.

– S'aidouni Nacereddine, **L'Algerois rural â la fin de l'époque ottomane de (1791 – 1830)**, Dar Al ghard Al Islami, Beyrouth, 2001.

–Tachrifat, **Recueil de Notes Historiques sur L'Administration de L'ancienne Régence d'Alger**. Par Albert Devoulx, Alger, 1852.

– Shuval Tal, **La ville d'Alger ver la fin du XVIIIème siècle**, Population et cadre urbain, Editions CNRS, Paris, 1998.

– Shaw Thomas, **Vayage dans la régence d'Alger**. Ou description Géographique, Physique, Philologique ..., Traduit de L'anglais par: J. Mac Carthy, Iditions Bouslama, Tunis, San date.

–Tinthoin Robert, **L'Oranie, sa géographi, son histoire**, ses centres vitaux, Préface par Gaston Coirault, Editions L. Fourque, Oran, 1952.

–Urbain et Warnier, **Notice sur la province de titteri**, Organisation et situation à l'époque de l'occupation, In Tableau de la Situation des établissements français Dans L'Algérie, 1844.

– Esterhazy Walsin, **De la domination turque dans L'ancienne régence d'Alger**, Ed: CH. Gosslin, Paris, 1840.

–De paradis Venture, **Tunis et Alger aux XVIII^e siècle**, Sindbad, Pris , 1983.

– Mantran Robert, **Règlements fiscaux ottomans, La province de bassora**, J.E.S.M.O, TX, 1967.

–Dominique et Janine Sourdel, **Dictionnaire historique de L'islam**, Ed N° 01, presse universitaire de France(P.U.F), Paris, 1996.

–Jean Michel Venture de Paradis, **Tunis et Alger au XVIII^ème siècle**, Mémoires et observations rassemblées et presentes par Josephe Cuoq, la bibliothèque arabe, éditions sindbad, Paris, 1983.

- Chevallier Corinne, Les trente premières années de l'Etat d'Alger, 1510-1541, Ed : OPU, Alger, 1986.

Les articles :

–Devoulx Albert, **Notes Historiques sur Les mosquées et autres édifices religieux d'Alger**, In R.A, N° 06, 1862.

–Devoulx Albert, **Alger**, Etude archéolegique et topographique sur cette ville, aux époques romaines (Iuesium) arabe (Djezaïr beni - Mazranna) et tuique (El Djezair), in R.A, N° 20, 1876.

– Federman Henri et Aucapitaine Henri, **Notices sur L'Histoire et L'Administration du beylik de titteri**, in R A, N° 11, 1867.

–M. Aumerat, **La propriété urbaine à Alger, In Revue Africaine (R.A)**, N° 41, 1897.

– Devoulx Albert, **les édifices religieux de l'ancien régence d'Alger**, in R.A, N°10, conservateur des archives arabes du services de l'enregistrement et des domains à Alger, 1866.

المقدمة .....أ

مدخل:

الملامح الأولى للتنظيمات الإدارية العثمانية في الجزائر.....07

المحاضرة الأولى :

التقسيمات الإدارية في الجزائر خلال العهد العثماني.....15

المحاضرة الثانية:

الإدارة المركزية في الجزائر خلال العهد العثماني: الأجهزة والأعوان.....32

المحاضرة الثالثة:

الإدارة المحلية في الجزائر خلال العهد العثماني: الأجهزة والأعوان.....49

المحاضرة الرابعة:

إدارة القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني.....65

المحاضرة الخامسة:

مجالات القضاء وعلاقته بالسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني.....76

المحاضرة السادسة:

إدارة الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني.....81

المحاضرة السابعة:

مؤسسات الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني.....90

المحاضرة الثامنة:

واقع الأوقاف بين المالكية والأحناف في الجزائر خلال العهد العثماني.....97

المحاضرة التاسعة:

نقاط قوة الإدارة وعيوبها في الجزائر خلال العهد العثماني.....102

الخاتمة.....112

الملاحق.....114

قائمة المصادر والمراجع.....123

فهرس المحتويات.....137